

جامعة ابن خلدون-تبارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية لاقتصاديات الربيع العربي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

الأستاذ المشرف :

- د. أمين حواس

إعداد الطالب :

- محيوتي عاشور

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2016 - 2017

جامعة ابن خلدون-تبارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية لاقتصاديات الربيع العربي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

الأستاذ المشرف :

- د. أمين حواس

إعداد الطالب :

- محيوتي عاشور

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2016 - 2017

إهداء

أهـكـاء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

- الى من نزلت في حقهم الآية الكريمة: "وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه
وبالوالدين احسانا" - والدي الكريمين.

- الى جميع أفراد عائلتي الكريمة.

- الى كل من علمني حرفا، الى جميع أساتذتي الموقرين.

- الى جميع أصدقاء الدراسة، والى كل طالب علم.

- الى جميع أصدقائي وزملائي.

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

العبد الضعيف الى الله: محيوتي عاشور

شكر و تقدير

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين
محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين
و صحابته أجمعين.

أما بعد:

نتقدم بجزيل شكرنا و فائق تقديرنا و عظيم امتناننا إلى الأستاذ
المشرف " أمين حواس " الذي نكن له كل الاحترام و التقدير و الذي لم
يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و الهادفة مقتطعا اياها من وقته
الثمين و انشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهنا
و مد يد العون لنا، فكان نعم الأستاذ المشرف الحريص على أمانة
البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل.

و نوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين
تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة.

و في الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم
لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
1	شكر و تقدير اهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال المقدمة العامة
	الفصل الاول :تشخيص اقتصاديات الربيع العربي
7	مقدمة
8	المبحث الاول : الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية
8	المطلب الاول : واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية
13	المطلب الثاني : واقع الفقر والبطالة في البلدان العربي
16	المطلب الثالث : واقع التعليم في البلدان العربية
20	المبحث الثاني : التأسيس النظري لثورات الربيع العربي
20	المطلب الاول : مفهوم وطبيعة الثورات العربية
22	المطلب الثاني : مميزات الثورات العربية
24	المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الربيع العربي

26	المبحث الثالث: أسباب حدوث ثورات الربيع العربي
26	المطلب الاول : تطورات الربيع العربي
31	المطلب الثاني : الأسباب الداخلية
32	المطلب الثالث: الأسباب الخارجية
35	خاتمة
	الفصل الثاني: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و المؤسسات
37	مقدمة
38	المبحث الاول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية
38	المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية
41	المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية
43	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها
43	المطلب الاول: عوامل التنمية الاقتصادية
45	المطلب الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
48	المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية
51	المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نوعية المؤسسات
51	المطلب الاول : تعريف نوعية المؤسسات
53	المطلب الثاني: نظريات نوعية المؤسسات
55	المطلب الثالث: مؤشرات قياس نوعية المؤسسات
60	خاتمة

الفصل الثالث : دراسة حالة تونس و مصر

62	مقدمة
63	المبحث الاول : تطور المؤسسات في الدول العربية
63	المطلب الاول: حسب مؤشرات بيت الحرية
65	المطلب الثاني : حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية
66	المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية
70	المبحث الثاني: تونس أول اقتصاد الربيع العربي
70	المطلب الاول : أسباب الثورة التونسية
74	المطلب الثاني: الاقتصادي التونسي "صدمة الثورة"
76	المطلب الثالث: تحديات التحول الديمقراطي في تونس
80	المبحث الثالث: الاقتصاد المصري
81	المطلب الاول: التطور التاريخي للاقتصاد المصري
90	المطلب الثاني: تطور الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير
96	خاتمة
98	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.1	تطور نسب الفقر و توزيع الدخل بالدول العربية	14
2.1	معدلات البطالة في البلدان العربية	15
3.1	النسب الإجمالية للإلتحاق بالتعليم في البلدان العربية	17
1.2	تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية	57
2.2	تصنيف المؤسسات حسب مؤشر ICRG	58
1.3	مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية	63
2.3	مؤشر الحريات المدنية للدول العربية 1972-2011	64
3.3	المؤشر المركب لبيت الحرية	65
4.3	حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل للمخاطر القطرية	66
5.3	الوضع المؤسسي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية	67
6.3	حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير و المساءلة	67
7.3	حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996-2000	68
8.3	وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996-2010	69
9.3	تطور عدد مطالب الشغل المسجلة حسب الأصناف المهنية	72

91	قيمة الصادرات والواردات المصرية والعجز التجاري للمدة (2008-2014)	10.3
93	مؤشرات الاقتصاد المصرية بعد الثورة	11.3

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	تطورات دخل الفرد ما بين البلدان العربية و بلدان مقارنة	1.1
12	مصادر النمو الاقتصادي في البلدان العربية	2.1
77	أ - تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي (يوم توريد) ب- نسبة اللتداين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.3
78	تخفيض التصنيف السيادي	2.3

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

ان الأهداف الرئيسية لأي سياسة اقتصادية هي تحقيق الكفاءة ، وضمان توزيع أقرب للعدالة ليس على مستوى الدخول والأصول فقط بل وفي توزيع الفرص بشكل عام، وبالشكل الذي يعكس استدامة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة ، ويؤدي الى استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي يساعد في امتصاص الصدمات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية التي يتعرض لها بلد معين.

ان جوهر الاختلالات التنموية الاقتصادية يقع في المؤسسات التي تعاني ضعف الكفاءة ونقص الشفافية والمساءلة ، وغياب الرؤية المتكاملة المستقبلية وهذا ما نجده في أغلب البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية.

وما ضعف أداء الخدمة العامة ، وضعف كفاءة اعداد وتنفيذ السياسات العامة فيها الا نتيجة لذلك ، كما أن غياب الحريات الرئيسية والتعبير والمشاركة والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني ساهم في زيادة التناقضات الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية بين النخبة وشرائح كبيرة من المجتمع.

وانه لمن الصعب القيام بتحليل اقتصاديات الربيع العربي حاليا طالما ظلت التحولات الجديدة التي تعيشها هذه البلدان غير مستقرة وغامضة ، وما دام أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة ، مع ذلك فانه يمكن طرح هذه الاشكالية:

الاشكالية

* ما هي أهم الخصائص الاقتصادية المميزة لبلدان الربيع العربي لتونس و مصر؟

و يتم تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من التساؤلات

- ما هي أهم الأسباب والأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي ؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين التنمية الاقتصادية ونوعية المؤسسات؟
- كيف أثرت العوامل الاقتصادية على حدوث الثورات في تونس ومصر؟

فرضيات البحث :

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية ونتعمق في دراستها ، ونضع منهاجاً للبحث ، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الأولى: الإخفاق الاقتصادي والتنموي الذي حققته الدول العربية خلال العقود الأخيرة يبقى هو المحرك الأساسي للربيع العربي ، وستظل العوامل الاقتصادية لها تأثير حاسم على ما ستنتهي إليه الأمور في تلك الدول.

الفرضية الثانية: تؤثر المؤسسات (الاقتصادية والسياسية) على هيكل الحوافز للمتعاملين الاقتصاديين الموجهة نحو تراكم عوامل الإنتاج والتكنولوجيا والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي ومستوى التنمية بين البلدان.

الفرضية الثالثة: أدى التوزيع الغير العادل للثروة لكل من تونس ومصر لصالح مجموعة صغيرة من النخب السياسية إلى ظهور تقسيم طبقي اقتصادي واجتماعي الذي ولد حالة انشقاق اجتماعي وسياسي أدى إلى ظهور تلك الثورات.

أهداف البحث :

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ، وفيما يخص هذه الدراسة المتعلقة بتحليل اقتصاديات الربيع العربي التي تهدف بالخصوص إلى تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، و معرفة الخلل ، توضيح وفهم الدوافع والأسباب التي أدت لهذا الحراك ، التي يعتقد أنها مهدت الطريق أمام التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها دول الربيع العربي، واستخلاص الدروس.

أسباب اختيار الموضوع :

- إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره هي :
- الرغبة الذاتية في دراسة ومعالجة المواضيع الجديدة وذات الاهتمام الإقليمي والدولي.
 - زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لاقتصاديات بلدان الربيع العربي.
 - اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع حديثة الوقائع والنادرة من حيث المراجع.

- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية التي تناولت بعمق الأسباب والدوافع الاقتصادية للحراك الدائر، وبهذه الدراسة المتواضعة يمكن اتاحة لباحثين آخرين اعداد دراسات مشابهة تدور حول نفس السياق ،مع مقارنة واختبار مدى صحة هذه الدراسة.
- محاولة اثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

صعوبات البحث :

تلخصت صعوبات البحث أساسا في ندرة المراجع التي تعالج الموضوع من الناحية الاقتصادية (أغلب المراجع والدراسات تركز على الجانب السياسي والاجتماعي)، بالإضافة الى تضارب الآراء ومصادر البيانات والاحصائيات بما يوافق عادة وجهة نظر أصحابها ليس الا، مما ينجم عنه اعداد مقارنات ومقاربات للوصول الى معطيات أقرب الى الحقيقة.

الدراسات السابقة والجديدة :

بالرغم من قلة الدراسات السابقة في هذا المجال باللغة العربية وحتى الأجنبية منها الا أن الجهد المبذول من طرف مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، وكذا بعض الكتب، و المقالات والورقات البحثية المتاحة والتي نوجز البعض منها وهي الدراسات التي تشير الى أهم الأبحاث الأكاديمية والعلمية التي تطرقت اليها لتحليل اقتصاديات الربيع العربي.

- دراسة (2015) تقرير التنمية العربية "الاصدار الثاني"، الذي تناول الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية وبين من خلالها عدم تجانس هذه الدول هيكليا، وأنها تختلف اقتصاداتها حسب أدائها التنموي، وطبيعة مؤسساتها، وتوجه سياساتها التنموية وكذلك هبتها من الموارد الطبيعية.

بالرغم من تباين النمو الاقتصادي ما بين الدول العربية بشكل واضح، بينت الدراسة أن المشكلة الرئيسية في استمرار التحديات والصعوبات التي تواجه النمو والتنمية والتي لم تتمكن من معالجتها خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بحيث وجدت معظم الدول العربية نفسها في مواجهة تحديات مثل : ديون خارجية متنامية، وأزمة ميزان مدفوعات، بالإضافة الى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مما أوقع عديد من الدول العربية في أزمات ارغمتها للدخول في دوامة برامج تصحيحات هيكلية.

- دراسة (North 1990) تنظر للمؤسسات على أنها أنظمة محفزة، فهي بذلك تقدم دليلاً للسلوك الإنساني وتفرض العقوبات وتمنح المكافآت مقابل القيام بأنواع محددة من الأفعال للوصول لما هو مقبول و متوقع من سلوك الأفراد و الجماعات، و ما هو غير مقبول و غير جائز، كما أن المؤسسات توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما و بتطور هذا الهيكل يتم الاتجاه إلى إحداث التغيير الاقتصادي سواء نحو النمو أو الركود أو التراجع، و هي في تشكيلها و تطورها (المؤسسات) تعتمد على التطور الزمني و تراكماته من الماضي، الحاضر و المستقبل، ويعتبر فيه المؤسسات أنها مجموعة من القواعد و القيود التي يفرضها الناس على أنفسهم قصد تسهيل التنسيق و التفاعل فيما بينهم، فهي تضع معايير مستقرة و متفق عليها داخل كل مجتمع بحيث توجه الأفراد إلى كيفية إتمام المعاملات المختلفة و التقليل من درجة عدم التأكد التي يواجهها الأفراد في معاملاتهم اليومية.

- دراسة للدكتور معز العبيدي (2013) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، "عدد خاص"، حيث تناولت هذه الدراسة أهم التحديات التي تعترض عملية تمويل الاقتصاد التونسي في فترة الانتقال الديمقراطي، كما تطرقت إلى تحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي بعد رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس، وتحديد سبل تعاطي الاقتصاد التونسي مع صدمة الثورة، وخلصت أيضاً إلى تقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية التونسية التي نجحت إلى حد ما في تنقية مناخ الاستثمار، لأن عودة الثقة لدى المستثمر الأجنبي وحتى المحلي يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة على توضيح الرؤية السياسية وتركيز مؤسسات الانتقال الديمقراطي.

- دراسة للدكتور ابراهيم العيسوي (2013) " الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي : حالة مصر"، هذه الدراسة استهدفت تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية وبيان علاقتها بعدد من المفاهيم والقضايا ذات الصلة كالعدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية والفقر وطبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي، والعلاقات مع الخارج، وشددت الدراسة على ما للعدالة الاجتماعية من آثار إيجابية على سرعة النمو الاقتصادي ومضمونه، وانطلاقاً من هذا المفهوم المستند إلى خبرات متعددة للنجاح في مسعى التنمية، جرى في هذه الدراسة بحث مدى قدرة الثورة المصرية على توفير المنهج التنموي المقترح، وخلصت إلى أن ميزان القوى السياسية الذي برز في أعقاب الجولة الأولى للثورة لا يبشر بقرب

التحول الى ذلك النهج ، وأن تحققه مرهون بمرور الثورة بجولات أخرى ترجح فيها كفة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والمستدامة.

المنهج العلمي المتبع :

بالنظر الى طبيعة البحث ولتحقيق الغرض منه تم معالجته من خلال الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والذي يسمى أيضا بالمنهج الاستنتاجي ، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، تاريخية ووصفية لدراسة الموضوع ، و اعتماد الطريقتين التاريخية والوصفية من خلال تجميع المعلومات والبيانات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لا ثبات فرضية البحث ، والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

خطة وتبويب العمل:

حتى يتسنى الإمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث وتحليل الإشكالية المطروحة، ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا ، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي، الذي يتضمن مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول تشخيص اقتصاديات الربيع العربي ، من خلال التطرق لواقع النمو الاقتصادي فيها وإبراز أهمية العوامل الاقتصادية في احداث التحولات السياسية، وتقديم في الفصل الثاني مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والمؤسسات من خلال التطرق لمدخل إلى التنمية الاقتصادية ، ومن ثم إلى التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، وتناول المفاهيم العامة حول نوعية المؤسسات ،أما الفصل الثالث نتطرق من خلاله لتطور المؤسسات في الدول العربية بإبراز أهم المؤشرات الدولية التي تقيس تقدم المؤسسات مع القيام بدراسة تحليلية لاقتصاديات تونس ومصر ، من خلال إبراز الخصائص والأبعاد لتلك الاقتصاديات والتطور التاريخي لها، مع التركيز على ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الثورات والاحتجاجات ،مع رصد وتحليل أهم التحديات التي تعترض الانتقال الديمقراطي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الفصل الاول:

تشخيص اقتصاديات الربيع العربي

مقدمة

هل هناك أسباب اقتصادية حقيقية كامنة وراء التحولات السياسية الهامة التي شهدتها ، وما زالت تشهدها دول ما بات يعرف بـ " الربيع العربي " هل كانت هذه التحولات تعبيرا حقيقيا عن اخفاق الأنظمة والسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول في تحقيق أداء اقتصادي واجتماعي يتناسب مع طموحات وتطلعات الشعوب ، وهو ما دعا أعداد متزايدة منها للمطالبة بضرورة تغيير هذه الأنظمة وما هي الدروس التي ينبغي تعلمها والاستفادة منها مستقبلا ؟ . ان محاولة تقديم اجابات موضوعية ومقنعة عن هذه الأسئلة هو محور تطلعنا في هذا الفصل.

في الواقع أن التركيز على البعد الاقتصادي في هذا الفصل لا يعني بحال من الأحوال انكارا لأهمية الأسباب والدوافع السياسية لهذه التطورات التي نذكر جانبا مهما منها ، والتي قد يأتي في مقدمتها غياب الديمقراطية ، وقمع الحريات الأساسية ، واهدار الكرامة الانسانية ، ضف الى ذلك حالة الجمود السياسي التي شهدتها تلك الدول خلال العقود الماضية ، خاصة في ظل ارتفاع سقف التوقعات والطموحات لدى الشعوب ، مع تحسن مستويات التعليم وتزايد تيارات العولمة وثورة المعلومات ، ناهيك عن وجود دعم خارجي واضح لإنجاح تلك الحركات الشبابية، التي مثلت جميعها أسبابا محتملة وقوية لهذه التحولات. ورغم أهمية هذه الأسباب ، الا أن الاخفاق الاقتصادي والتنموي الذي حققته الأنظمة الحاكمة في الدول العربية خلال العقود الأخيرة يبقى - في تقديرنا - المحرك الأساسي للربيع العربي ، وستظل العوامل الاقتصادية - في رأي الكثيرين - لها تأثير حاسم على ما ستنتهي اليه الأمور في تلك الدول.

وانطلاقا من هذا الأساس سنحاول ابراز أهمية العوامل الاقتصادية في احداث التحولات السياسية التي شهدتها - وما زالت تشهدها - دول الربيع العربي (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا على وجه التحديد) ، وسيتم تركيز التحليل على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمعتقد أنها مهدت الطريق بشكل مباشر أو غير مباشر لما آلت اليه الأمور بدءا من عام 2011 ، وفي هذا الاطار ، سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية ، يقدم المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية من خلال التطرق لواقع النمو الاقتصادي ، وواقع الفقر والبطالة، وكذا واقع التعليم في هذه البلدان ، أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على التأصيل النظري لثورات الربيع العربي من خلال التطرق الى مفهوم وطبيعة هذه الثورات ومميزاتها

وكذا إيجابياتها وسلبياتها ، وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل سيتم استخلاص تطورات ثورات الربيع العربي، وأسبابها الداخلية والخارجية .

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية

ان الدول العربية مجموعة غير متجانسة هيكلية ، وتختلف اقتصاداتها حسب أدائها التنموي ، وطبيعة مؤسساتها ، وتوجه سياساتها التنموية وكذلك هبتها من الموارد الطبيعية والبشرية ومن خلال عوامل الانتاج .

وجرت العادة بالتفرقة في مجال هبة الموارد ما بين الدول المصدرة للمواد الأولية ، والدول المصدرة للسلع المصنعة ، فالدول المصدرة للمواد الأولية قد تنمو ببطء وبخاصة في حال ازدواج سوء أداء المؤسسات مع هبة الموارد ، أما الدول المستوردة للنفط ، فإنها بحكم افتقارها للموارد الطبيعية بشكل كبير قد لجأت الى التصنيع المبكر لدفع التنمية ، مما جعلها تحقق مستويات أساسية من التنوع الاقتصادي ، بالرغم من عدم قدرتها على رفع دخلها الى مستويات الدول ذات الهبة الكبيرة من النفط والغاز .

المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية

بالرغم من تباين النمو الاقتصادي ما بين الدول العربية بشكل واضح ، نجد أن المشكلة الرئيسية في استمرار التحديات والصعوبات التي تواجه النمو والتنمية والتي لم تتمكن من معالجتها خلال النصف الثاني من القرن الماضي اذ بدأت معظم الدول العربية ومنذ استقلالها بالتخطيط الانمائي كوسيلة لتنفيذ سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، والذي اتسم بالطابع المركزي الالزامي في بعض الدول العربية ، وغير المركزي في دول عربية أخرى أشركت منذ البداية القطاع الخاص في العملية التنموية ، واستهدفت كل هذه الدول تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، تساعد في تحقيق تطور في البيئة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ، ومن بينها التعليم والصحة ، بالإضافة الى معالجة الفقر والبطالة ، معتمدة على التمويل الحكومي .

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانيات من القرن الماضي ، وجدت معظم الدول العربية نفسها في مواجهة تحديات مثل : ديون خارجية متنامية ، وأزمة ميزان مدفوعات ، بالإضافة الى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ، خاصة في قطاع المناجم والمصارف والاتصالات والنقل وادارة المرافق العامة والتعليم والصحة ،

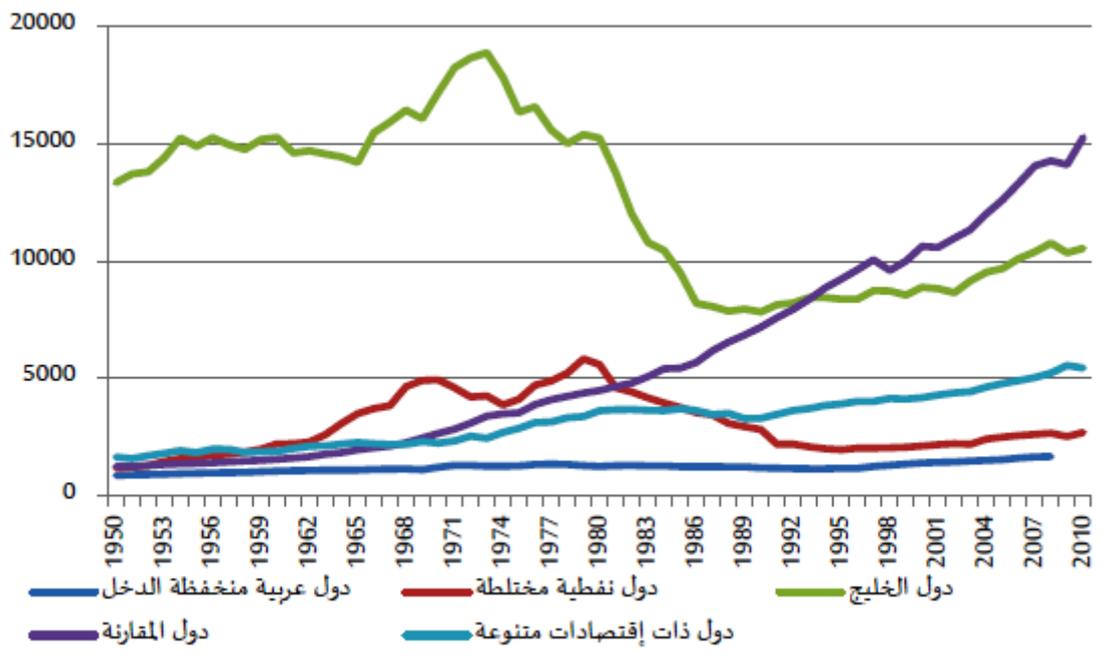
وكذلك ضعف القطاع الخاص بشكل عام ، مما أدى بعدد من الدول العربية الى الدخول في برامج تصحيح اقتصادي.¹

وقد قامت برامج التصحيح على محاولة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب وتقليل النفقات الحكومية ، بهدف تخفيض العجز والسيطرة على المديونية ، كما اعتمدت على برامج الخصخصة بهدف دعم القطاع الخاص ، وبحلول عام 2000 تبين أن الدول العربية - باستثناء الدول المنتجة للنفط - قد حققت معدلات نمو تقل عما حققته في فترة ما قبل عام 1980 كما أنها لم تتمكن من تجاوز التحديات الاقتصادية التي كانت تواجهها ، وعلى رأسها مشكلتا : الفقر والبطالة ، بالإضافة الى عجز الموازنة وعلى الرغم من دخول معظم الدول العربية بمرحلة التخطيط الشامل والتأشيري ، مستهدفة الفقر والبطالة وتحقيق أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة ، الا أن مشكلة البطالة استمرت وبخاصة بطالة الشباب والانات والمتعلمين ، كما استمرت مشكلات الفقر وعجز الميزانية والمديونية .. وغيرها من التحديات الاقتصادية.

وعند عرض الخصائص التي تميز بها نمو دخل الفرد خلال الفترة 1950-2010 ومع التفاوت الكبير في أنماط التخطيط والتنمية وأساليبها بين الدول العربية ، والتي تراوحت بين التخطيط المركزي الالزامي في بعض الدول العربية ، الى التخطيط التأشيري غير الالزامي في دول أخرى ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت الا أن متوسط معدل نمو دخل الفرد في الدول العربية مقاسا بأسعار سنة 1990 بالقوة الشرائية المتعادلة حسب قاعدة بيانات " ماديسون " كان منخفضا بشكل عام ، وأقل مما حققته مجموعة مختارة من دول المقارنة (أنظر الشكل 1.1)، فقد بلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد للفترة من 1950 - 1980 حوالي 2,5% سنويا ، وانخفض خلال الفترة من 1980-1990 الى حوالي 0,6% ، ولم تتمكن الدول العربية من تجاوز أزمة انخفاض النمو هذه كليا ، فقد ارتفع متوسط معدل نمو دخل الفرد السنوي الى حوالي 1,36% خلال الفترة من 1990-2010 ، ونظرا الى أن هذه المعدلات محسوبة على فترات طويلة جدا (ستون سنة)، فانه يمكن اعتبارها معدلات نمو التوازن الاستقراري ،وهي بالتالي تعكس صعوبة كبيرة في رفع نسق النمو العربي معنويا دون تغيير أسس نموذج النمو العربي جذريا .

¹-المعهد العربي للتخطيط .(2016). تقرير التنمية العربية - الإدارة الاقتصادية و الاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الإصدار الثاني، الكويت ، ص.15.

الشكل 1.1. تطورات دخل الفرد ما بين البلدان العربية و بلدان مقارنة



المصدر: بيانات البنك العالمي.(2016).

ونظرا للتذبذب الكبير في معدلات نمو الدخل في الدول العربية وتأرجحها بين المعدلات الموجبة والسالبة ، فان استدامة النمو لفترات طويلة كان أمرا صعبا ، فقد مرت معظم الدول العربية بموجات نمو موجبة وسالبة متصلة ، وقد كانت الموجات السالبة للنمو قصيرة ، ويتم تجاوزها خلال سنتين في المتوسط وهي عبارة عن صدمات يواجهها الاقتصاد العربي مثل : تدهور أسعار النفط ، او حدوث جفاف حاد أو ظروف سياسية ، أو صدمات اقتصادية خارجية ، وقد بلغ عدد موجات الانكماش في المتوسط حوالي 9 لكل دولة عربية ، متوسط مدتها 2,24 سنة ، وبلغت أقصى فترة 6 سنوات تراجع فيها الدخل لمقدار 5,3 % ، كما ارتفع معدل النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة من 1960-2013 والذي بلغ حوالي 3,5% سنويا ، ووصل الى حوالي 5,5% في دول الخليج العربي ... مما يتطلب مضاعفة معدلات النمو في الدول العربية، لتتمكن من تحقيق تقدم في التنمية².

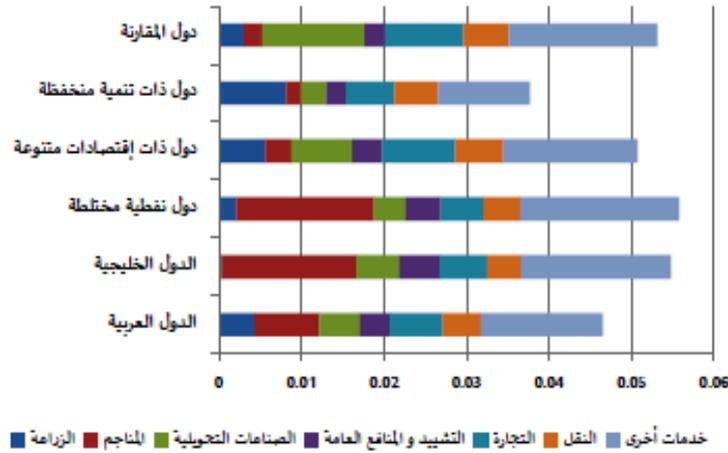
وبالرغم من عدم تجانس الاقتصادات العربية ، وتباين مستويات تنميتها الاقتصادية والبشرية ، والذي يرجع الى تفاوت حجم الموارد الطبيعية ، وعوامل الانتاج ، واختلاف السياسات التنموية ... فان مستوى فجوة

² - المعهد العربي للتخطيط .(2016). نفس المرجع السابق، ص 16.

الدخل ما بينها عرف خلال النصف الثاني من القرن الماضي تراجعاً ملحوظاً ، وذلك لتباطؤ النمو في الدول النفطية وارتفاعها في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة ، ويشكل هذا التفاوت في الدخل منحنى جيداً لتعزيز التنمية العربية وتقوية التكامل العربي الاقتصادي ، وبالمقابل لازالت مستويات الدخل في البلاد العربية تشهد تباعداً مقارنة بالدول المتقدمة أو الدول النامية حديثة التصنيع ، وهو أمر مقلق ، ويتطلب إعادة النظر في نموذج النمو العربي ، لتفادي التهميش على الصعيد الاقتصادي الدولي . وتشير البيانات الى أن ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية بمتوسط بلغ حوالي 3,5% يفوق المعدلات السائدة في الدول التي تنتمي الى المستوى نفسه من الدخل والذي بلغ حوالي 1,8% ، مما أدى الى تواضع مستوى نمو دخل الفرد في الدول العربية ، وزيادة الضغط على الموارد المتاحة من خلال ارتفاع الطلب الاجتماعي ، كما تشير البيانات الديمغرافية الى أن الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية قد دخلت مرحلة التحول الديمغرافي بفعل تراجع خصوبة الاناث ، وتراجع معدل النمو السكاني ، مما أسهم بارتفاع مستويات الدخل في ظل مستويات النمو الاقتصادي التي تسجلها الدول العربية .

وبلغ متوسط معدل النمو والاقتصادي في الدول العربية حوالي 5,6% سنوياً في الفترة من 1970-2013 ، وكان أغلبه متأثراً من خارج قطاع الصناعة ، والذي بلغت مساهمته حوالي 0,9% مقارنة بقطاع الخدمات 2,58% ، والصناعات الاستخراجية 0,74% وقطاع الانشاءات 0,36% ، والزراعة 0,43% ، وتدل هذه التركيبة على ضعف محرك النمو الأساسي ، وهو قطاع الصناعات التحويلية ، مما يفسر ضعف التحول الهيكلي العربي ، واعتماده على قطاعات ضعيفة الانتاجية والتي تعتمد على الموارد الطبيعية والنشاطات الغير منتجة (الشكل 2.1).

الشكل 2.1. مصادر النمو الإقتصادي في البلدان العربية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، (2016).

ان مصادر النمو الاقتصادي من ناحية الطلب تدل على ضعف تراكم رأس المال ، الناجم أساسا عن تدني معدلات الادخار المحلي في الدول غير النفطية ، وسوء توزيعه ما بين الادخار العام والخاص وطغيان الاستهلاك العام والخاص والافراط في واردات السلع النهائية ، وضعف الادخار العام بسبب ارتفاع نمو الانفاق العام ، وارتفاع معدلات خدمة الدين العام (الداخلي والخارجي) ، وضعف القدرة على تعبئة الضرائب ، واتساع نطاق القطاعات غير الرسمية .³

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة ، فان الدول العربية تعاني من تواضع مستوى الصناعات التحويلية ، وبطء التحول الهيكلي الصناعي ، حيث انخفض نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي العربي من حوالي 9,6% سنة 2000 ، الى حوالي 9,2% سنة 2013 ، وهو الأمر الذي يحد من النمو الشامل التشغيلي ، علما بأن قدرة الصناعات التحويلية على التأثير ايجابيا على نسق النمو وتوزيعه كبيرة جدا في حال تسارع وتأثر التصنيع ، كما رافق تواضع التصنيع ضعف التوجه نحو الأسواق الدولية ، وقلة المحتوى الصناعي التحويلي في الصادرات السلعية العربية ، والاعتماد على الموارد الطبيعية بخاصة في الدول النفطية ذات الدخل المنخفض.

³ -Ben Ali, M.(2016). *Economic Development in MENA*. UK : Palgrave Macmillan, pp.32-35.

وتجدر الإشارة الى أن الدول ذات الاقتصادات المتنوعة مثل تونس والمغرب و الأردن ومصر ولبنان استطاعت أن تحقق تحولا هيكليا معتبرا في مجال معدلات التصنيع ، والتوجه نحو تصدير السلع المصنعة ، لكن لم تستطيع أن تحقق حجما كبيرا يحقق فائضا تجاريا ، ويقلل معدلات البطالة بشكل ملموس ، وتعاني أيضا الدول العربية من تدني نسب انتاج السلع ذات المحتوى التقني المرتفع والمتوسط وتصديرها ، فلا زال انتاج السلع ذات الأساس الطبيعي والتقانة المتدنية وتصديرها هو المهيمن على البنية وتصديرها هو المهيمن على البنية الانتاجية ، وهو أمر يؤدي الى ضعف النمو الشامل التشغيلي ، وذلك أن القطاعات غير الصناعية التحويلية تمتاز بضعف مرونة الطلب وعدم ارتباطها الوثيق بميزان المدفوعات ، وتذبذبا شديدا ، وهي عوامل كلها تقلل من نسق النمو وتوزيعه نحو الشرائح العريضة ، وكذلك ضعف قدرته على توليد النمو المستدام .

وتتطلب تنمية الاقتصاد - بما في ذلك القطاعات الانتاجية والخدمية ورفع رفاهية المواطن - وجود قطاع منافع عامة متطور ، مثل : المياه والطاقة و الاسكان والنقل وهي كلها قطاعات ارتكاز أساسية لتحقيق النمو ، خاصة في بعده التوزيعي ، الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النفاذ السهل لخدمات قطاع النفع العام .

المطلب الثاني: واقع الفقر والبطالة في البلدان العربية

تعد قضية الفقر بمثابة قضية كل العصور منذ أن أوجد التفاوت في قدرات البشر ، وفي ظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم ، ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي الى تآكل الثروة البشرية ، والتي هي بحق أئمن ما في الوجود تبين مؤشرات الفقر تقدم جل الدول العربية في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية ، الا أن هناك تباينا في مدى تحقيق تلك الأهداف ، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي هي الاكثر تقدما في تحقيقها ، وبالرغم من تراجع نسبة الفقر في عدد من الدول العربية ، الا أنها ما زالت مرتفعة في بعض الدول الأخرى ، وتبرز مؤشرات الفقر أن هناك انخفاضا قد بلغ نحو 1,4 % ، حيث بلغت النسبة في عام 1990 نحو 5,5 % ، بينما بلغت عام 2010 حوالي 4,1 % ، الا أن تلك النسبة عادت للارتفاع في عام 2012 ، لتبلغ مستوى 7,4 % باستخدام خط الفقر الدولي.

ويعد النمو الاقتصادي وهيكل توزيع الدخل في المجتمع من أهم العوامل المؤثرة على مستويات الفقر في المجتمع ، وفي عديد من الحالات يمكن لمعدلات نمو موجبة أن تؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر بالبلدان ، اذا توافقت ذلك مع تحيز ضد الفقراء في توزيع الدخل بأثر يفوق أثر النمو، لذلك يعد التوزيع العادل للدخل أحد أهم العوامل المؤدية الى القضاء على الفقر.

الجدول 1.1. تطور نسب الفقر و توزيع الدخل بالدول العربية

المجموعة	البلد	السنة	متوسط الإنفاق الشهري للفرد (SPPP 2005)	نسبة الفقر*	هجرة الفقر*	معامل جيني
التنمية البشرية العالية	الأردن	1992	174.68	14.74	3.37	43.36
	الأردن	2010	214.31	1.17	0.16	33.69
	تونس	1990	151.33	19	5.42	40.24
	تونس	2010	228.04	4.45	0.96	35.79
	الجزائر	1988	128.32	23.68	6.34	40.19
	الجزائر	1995	122.25	22.76	6.15	35.33
التنمية البشرية المتوسطة	فلسطين	2004	272.09	1.75	0.38	33.97
	فلسطين	2009	304.1	0.61	0.12	34.46
	مصر	1991	100.88	27.61	5.97	32
	مصر	2008	114.02	15.4	2.83	30.75
	سوريا	2004	135.38	16.82	3.28	35.78
	العراق	2007	100.77	22.3	4.68	28.6
	العراق	2012	105.96	21.14	4.68	29.54
	المغرب	1985	112.9	28.5	8.48	39.19
	المغرب	2007	160.43	14.2	3.21	40.88
	اليمن	1998	96.97	10.47	2.37	33.44
التنمية البشرية المنخفضة	اليمن	2005	93.94	9.78	1.87	35.91
	جزر القمر	2004	94.4	46.11	20.82	64.3
	موريتانيا	1987	60.98	41.32	17.99	43.94
	موريتانيا	2008	84.37	23.43	6.79	40.46
	السودان	2009	81.58	19.8	5.46	35.29
	جيبوتي	2002	93.52	18.83	5.29	39.96
	جيبوتي	2012	114.92	16.96	7.26	45.13

* تم اعتماد خط الفقر الدولي 1.25 بالكافن الشرائي دولار خطاً للفقر بالدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، و2 بالكافن الشرائي للدول المتوسطة والعالية الدخل.

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي حول الفقر. (2016).

فيما يخص البطالة فنجدها طالت غالبية فئات المجتمعات العربية ، ومما يؤكد خطورتها أنها أصبحت مصدراً لا نتاج لمشكلات اجتماعية أخرى ، قد تؤثر بشكل او بأخر على البنيان الاجتماعي لتلك المجتمعات ، الى جانب ذلك فان البطالة تلعب دوراً أساسياً في حرمان الانسان من الحصول على مختلف فرص الحياة ، التي تيسر له اشباع حاجاته الأساسية وتحقيقه لذاته ، هذا وتعاني أغلب الدول العربية من

ارتفاع مقلق لمعدلات البطالة مقارنة بمناطق العالم الأخرى ، فبالرغم من الانخفاض الذي شهدته نسبة البطالة بالدول العربية من 13,4 % سنة 1995 الى 11,4 % سنة 2013 ، الا أن هذه النسب تعد مرتفعة مقارنة بمتوسط معدل البطالة بالعالم ، الذي انخفض بدوره من 6,1 % سنة 1995 الى 6 % سنة 2013 ، ويرتفع هذا المعدل الى 13% بالدول العربية اذا ما استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي⁴.

الجدول 2.1. معدلات البطالة في البلدان العربية.

المجموعة	البلد	معدل البطالة			
		إناث		ذكور	
		2013	1995	2013	1995
التنمية البشرية أجد العاية	قطر	1.9	3.4	0.1	0.2
	السعودية	15.1	21.3	4.1	2.9
	الإمارات	2.3	8.8	1.7	2.8
	البحرين	16.8	17.7	5.3	4.9
التنمية البشرية العاية	الكويت	0.6	2.4	0.7	3.3
	ليبيا	29.5	30.2	16.8	15.3
	عمان	16.8	15.3	5.7	6.7
	لبنان	10.6	11.0	7.4	5.1
التنمية البشرية العاية	الأردن	27.0	22.1	12.7	10.5
	تونس	19.0	15.5	14.2	12.4
	الجزائر Bottom of Form	52.7	16.8	24.3	8.4
	فلسطين	13.0	21.3	17.0	23.8
التنمية البشرية العاية	مصر	27.1	29.3	6.7	7.4
	سوريا	16.4	28.4	4.7	7.7
	العراق	31.5	24.1	17.4	14.3
	المغرب	12.2	9.8	11.4	9.0
التنمية البشرية العاية	اليمن Bottom of Form	34.9	38.8	7.7	9.9
	جزر القمر	7.3	7.0	6.5	6.4
	موريتانيا	28.8	28.0	33.0	32.1
	السودان	20.3	20.4	13.1	13.0
	الصومال	7.4	7.4	6.7	6.9
	الدول العربية	22.7	21.4	11	8.6
	العالم	6.4	6.4	5.8	6.1

المصدر : قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

وقد تعود هذه النسب المرتفعة للبطالة بالدول العربية الى عديد من الأسباب ، لعل أهمها ما شهدته المنطقة منذ منتصف السبعينات من نمو كبير في عدد السكان ، وبالتالي ارتفاع نسبة نمو قوة العمل ، فبالرغم من النمو الموجب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كل البلدان العربية تقريبا ، الا أن معدلات البطالة المرتفعة أصلا قد واصلت ارتفاعها ، ذلك أن النمو السكاني الكبير ، وارتفاع عدد

⁴ - Salehi Esfahani , H.(2016). *Political and Socio-Economic Change in the Middle East and North Africa Gender Perspectives and Survival Strategies*. UK : Palgrave Macmillan, pp.73-76.

الشباب ، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل .. قد أدت جميعها الى زيادة المعروض من الايدي العاملة بنسق أكبر من نسق الزيادة في الطلب عليها.

ان مشكلة البطالة في العالم العربي هي بالأساس بطالة الشباب ، بالرغم من تفاوتها الكبير من دولة الى أخرى ، وتعود هذه النسب المرتفعة بالأساس الى ارتفاع عدد الداخلين الجدد من الشباب الى سوق العمل ، والى الأداء المتواضع للتوظيف في القطاع الخاص والعام على حد سواء في الدول العربية .

المطلب الثالث : واقع التعليم في البلدان العربية

تحضي العملية التعليمية باهتمام واسع النطاق من قبل مختلف حكومات الدول ، وذلك لكونها أحد الركائز الأساسية للتنمية الشاملة والتي تهدف في محصلتها الى اكتساب الأفراد مجموعة من المعارف والمهارات ، لكي يكونوا عناصر فاعلة في دفع عجلة التنمية.

ونتناول هنا أوضاع قطاع التعليم في مختلف الدول العربية ، من خلال التركيز على تفاوت القدرات المؤسسة في القطاع التعليمي بين تلك الدول ، وكذلك الامكانيات المادية والبشرية ، والتي تلعب دورا مهما في التأثير على عملية النهوض والتطور بهذا القطاع ، كما نقدم تشخيصا لحالة القطاع (التعليمي) ، من حيث مستوى النفاذ للخدمات التعليمية ، وتحليل مستوى هذه الخدمات ونوعيتها ، وبيان مدى تأثيرها على بناء القدرات الوطنية ، وتلبية متطلبات التنمية ، وكذلك الاشارة الى واقع التعليم الأساسي والعالي والفني والتدريب ، الى جانب البحث والتطور .

على الرغم من الجهود الايجابية المبذولة من الدول العربية لتوسيع نطاق التعليم في مراحل الطفولة المبكرة ، الا أن ما تحقق في هذا المجال كان غير كاف ، وعليه يبقى النفاذ الى التعليم ومعدلات القيد متدنيين على مستوى الدول العربية بشكل عام .

ويعزى هذا الواقع الى عملية العرض والطلب على حد سواء ، حيث انه من الملاحظ أن برامج التعليم المبكر (مرحلة الطفولة المبكرة) لا تزال تعاني من ضعف انتشارها ، وأن تلك البرامج لم تتبوأ مراكز متقدمة من الاهتمام ، او على سلم أولويات المؤسسات التعليمية في مختلف الدول العربية ، هذا ولا يزال وعي

الأسر بشأن منافع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وأهميتها محدودا ، ما يعني أن معدلات الانفاق ومستويات الحشد والمناصرة لتوسيع برامج الطفولة المبكرة لا تزال غير كافية.⁵

ووفقا لآخر التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو، نجد أن هناك ارتفاعا للمعدل العالمي للقيود في مرحلة ما قبل الابتدائي من 34,6 % عام 2000 الى 53,6 % في العام 2012 ، زيادة في متوسط معدلات القيد في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي الآب 9,8 نقطة % للفترة نفسها من 15,5 % عام 2000 الى 25,3 % عام 2012 .

الجدول 3.1. النسب الإجمالية للإلتحاق بالتعليم في البلدان العربية

الترتيب الدولي 2014	الدولة	رياض الأطفال	الابتدائي	الثانوي	العالي
الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً					
31	قطر	73	103	111	91
34	السعودية	13	103	114	51
40	الإمارات	71	108	--	--
44	البحرين	50	--	96	23
46	الكويت	81	106	100	22
الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة					
55	ليبيا	10	114	104	61
56	عمان	55	109	94	16
65	بنان	91	107	74	46
77	الأردن	34	99	89	35
90	تونس	--	110	91	35
93	الجزائر	79	117	98	31
الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة					
107	فلسطين	42	94	83	49
110	مصر	27	109	81	27
118	سوريا	11	122	74	26
120	العراق	7	107	53	16
129	المغرب	59	116	69	16
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة					
154	اليمن	2	97	47	10
159	جزر القمر	--	24	117	73
161	موريتانيا	--	97	27	5
166	السودان	28	66	38	13
170	جيبوتي	4	70	44	5
--	الصومال	--	29	7	--

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية (2016).

⁵ - Azoury,N.(2014). *Business and Education in the Middle East*. UK : Palgrave Macmillan, pp.99-102.

وبالاستناد الى بعض التقارير الوطنية لمختلف الدول العربية ، لم تتجاوز معدلات القيد في مرحلة التعليم قبل الابتدائي ما نسبة 70 % بين عامي 2012 و 2013 سوى في أربع دول فقط ، وهي " قطر ، الجزائر ، الامارات ، الكويت " ، حيث سجلت المعدلات التالية تباعا : 72,8 % ، 75 % ، 79,4 % ، 82,5 % ، في حين لم تتجاوز النسبة 1 % في اليمن و 5 % في سوريا ، وبلغت 13 % في السعودية للفترة ذاتها .

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ، توضح البيانات أن الدول العربية لا زالت تعاني من بعض الصعوبات في تعميمه ، حيث بلغ صافي معدل القيد 88,22 % في عام 2011 ، أي بزيادة قدرها 10 نقاط % منذ عام 1999 ، وهي زيادة ذات صلة بالنمو السكاني على مستوى الدول العربية ، بحيث تثير تلك النتائج القلق نحو قدرة المؤسسات المعنية بالتعليم الابتدائي في مواجهة الصعوبات والعقبات التي تحول دون حل مشكلة تعميم التعليم الابتدائي ، والتي من أبرزها : ارتفاع كلفة التحاق الأطفال بالتعليم ، وضعف البنية التحتية لمنظومة التعليم .. وغيرها ، ويوجد في الوقت الراهن حوالي 5 ملايين طفل في المنطقة العربية في سن التعليم الابتدائي لا يزالون خارج أسوار المدارس ، منهم 3 ملايين من الفتيات بنسبة مقدارها 60 %.

ويعزى السبب في ذلك الى ضعف الاستقرار الذي تشهده عدد من الدول العربية في الفترة الراهنة ، الأمر الذي يحول دون التحاق الأطفال بالمدرسة ، وتشير البيانات المتاحة للعام 2012 الى أن معظم الدول العربية قد قدمت جهودا ملحوظة في مجال تعميم التعليم الابتدائي بمعدل يتراوح ما بين 91,72 % في السعودية ، و 99,88 % في موريتانيا ، الا أن هناك حاجة لمزيد من الجهد لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بشكل أكبر ، أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي ، فتوضح البيانات المتوفرة أن معدل القيد العالمي قد ارتفع من 71,8 % في عام 2000 الى 84,5 % في عام 2012 ، وسجلت الدول العربية ارتفاعا في متوسط المعدل الاجمالي للقيد من 76,9 % الى 89,3 % في الفترة نفسها ما يعني ارتفاعا ب 12,4 نقطة % خلال 12 سنة ، وعلى سبيل المقارنة بين المعدل الاجمالي للقيد في الدول العربية والتقدم المتحقق خلال عامي 2000 و 2012 ، وبحسب البيانات المتاحة ، يتبين أن 8 دول سجلت معدلات تتجاوز 90 % في عام 2012 ، في حين سجلت كل من موريتانيا واليمن معدلات متدنية ، 31,9 % و 56,6 % تباعا ، على الرغم من الزيادة الملحوظة ، وشهدت عديد من الدول العربية تقدما ملحوظا في

المعدل الاجمالي للقييد في المرحلة الثانوية ، فعلى سبيل المثال ارتفع معدل القيد في المغرب من 50,2 % عام 2000 الى 83,9 % في عام 2012 ، وفي عمان من 91,6 % الى 98,3 % للفترة نفسها .

وفي السياق ذاته، شهدت ساحة التعليم العالي الجامعي تنوعا من حيث أصناف الجامعات والاختصاصات وتوزيع الطلاب على المؤسسات الحكومية الخاصة ، وتشير بيانات منظمة اليونسكو لعام 2010 الى أن نسبة الجامعات والمعاهد العليا الحكومية بلغت 36,8 % مقابل 63,2 % للخاصة ، وأن نسبة الجامعات الحكومية تكاد تتساوي مع نسبة الجامعات الخاصة (51,5 % مقابل 48,5 %) ، أما فيما يتعلق بتوزيع الطلاب ، فان القطاع الحكومي ما يزال في الصدارة على مستوى دول المنطقة العربية ولقياس نوعية التعليم ومعرفة ترتيب الجامعات العربية ضمن الجامعات العالمية يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمتمثلة في كفاءة الجامعات ، وعدد البحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة رفيعة المستوى ونوعيتها... وغيرها ، والتي تسهم بدورها بشكل مباشر في عملية قياس نوعية التعليم السائد في هذه الجامعة أو تلك .

المبحث الثاني : التأسيس النظري لثورات الربيع العربي

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي ، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول (ربيع) التغيير العربي في ما اذا كان رد فعل منطقيا لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن أو أنه كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الادارة الأمريكية أو أنه صنيعا مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف الى اعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة .

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة الثورات العربية

هل الربيع العربي مجرد انفجارات لحظية سرعان ما تحمد مستجيبة لتدابير ترقيعيه من قبيل ادارة الأزمات وامتصاص قوة الدفع الجماعية ، أم هي نقطة بداية جديدة تؤرخ لزمان جديد ؟.

ان ما يحدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع رغم وجود ارهاصات الثورة في كل البلدان العربية والى حد الانفجار ، جاء نتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي ، من جهة أخرى لا يمكننا الحديث عن ثورة وعن تغيير بمحض المصادفة لأنه لا مصادفة في السياسة ثم أنه حتى اذا حدثت طفرة في هذا السياق نتيجة ما تحقق " مبدئيا " من اطاحة رؤوس أنظمة وليس بالأنظمة تماما ، فأين نحن اليوم من خطة طريق واستراتيجية لا تمام المشهد الحالي ، فهل يثمر الربيع العربي ديمقراطية وتنمية ، أم أنه سيتحول الى خريف التطرف والاقصاء ولكن بأدوات جديدة⁶ .

لقد ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق اسيا الى أوروبا والى أمريكا اللاتينية ، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط كتركيا وايران ، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الاسلامية وقيم الديمقراطية ، مثل ناتان شارانسكي (Natan Charansky) رئيس وكالة الهجرة اليهودية ومؤلف كتاب - دعما

⁶- خليدة خلاصي .(2014).- الربيع العربي بين الثورة و الفوضى، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص. 02.

للمدعمراطية - قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والارهاب- الذي أعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهينين للمدعمراطية الأمر الذي يستوجب نقلهم الى الديمقراطية⁷، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود الى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية ، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة ، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم .

لقد أسقطت الثورات العربية تلك الصورة النمطية التي كانت الى وقت قريب تفسر عدم قيام الثورة في المجتمعات العربية لعدة عوامل⁸:

- خصوصية الثقافة القائمة بين الحاكم والمحكوم وليس بين الدولة والمواطن.
- المقايضة التاريخية بين الحاكم والمحكوم وفقا للمعادلة الأمنية.
- الدولة الربعية التي تقدم مسكنات اجتماعية لمنع التغيير.
- غياب القوى القادرة على تبني وقيادة التغيير.

وبالعودة الى تعريف مفهوم الثورة نجد أنه غالبا ما يستخدم هذا المصطلح دون التأكد من المدلول الصحيح والدقيق له ، اذ غالبا ما يستعمل لوصف انقلاب عسكري ، أو انتفاضة شعبية مؤقتة تؤدي الى تغيير سطحي وجزئي في النظام السائد ، بينما المعنى الدقيق للثورة هو أنها تقود الى تغييرات جذرية في معطيات الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغير في بنية التفكير الاجتماعي لذلك المجتمع ، وانطلاقا من هذا الطرح ، فان ما يحدث في البلدان حتى الآن لا يتعدى ارهاصات انتفاضة يمكن أن تؤشر لتحولات أعمق في الأنظمة والواقع العربي ، غير أنه لا يمكننا انكار أن ما حدث سواء كان ثورة أو ربيعا أو انتفاضة جماهيرية قد أحدث تغييرات جوهرية حتى ولو كان ذلك على مستوى التفكير وادراك الحقائق الموضوعية دون التغيير الملوس في الحياة اليومية للمواطن العربي.

هناك عالم قد تغير بالفعل ، فمهما اختلفت حروف ومعطيات كل دولة عربية الا أن نقطة التقاطع بينهما كانت وحدة التفاعل الكبير في الوعي العربي وبالتالي ادراك معطيات واقع قد تغير⁹.

⁷ - رمزي الميناوي.(2011). الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة و الفوضى، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص 11.

⁸ - سعيد عكاشة.(2011). هكذا تغير العالم ، مجلة السياسات الدولية ، العدد 184 ، ص. 06.

⁹ - خليدة خلاصي، نفس المرجع السابق، ص 05.

المطب الثاني: مميزات الثورات العربية

لم تكن الثورات العربية متوقعة في ظل حالة الاحباط والعزوف السياسي التي عرفتتها الشعوب العربية رغم وجود ارهاصات ومؤشرات كانت تدل على امكانية الانفجار في أي لحظة ، فلم يكن هناك تخطيط مسبق للثورة على النظام في تونس أو في مصر ، بل كانت تظاهرة مطلية تحولت تحت وطأة العنف والتجاهل الى ثورة شعبية تطالب بإسقاط النظام .

وحتى مع التدخل الأجنبي الصريح في ليبيا أو الموقف المتناقض بخصوص اليمن والبحرين ، في كل هذا المشهد لم تكن هذه الثورات تصنف ضمن الثورات الطائفية أو الدينية أو حتى ثورة الجياع ، بل كانت ثورات من أجل الحرية والكرامة يقودها شباب الطبقة الوسطى .

اعتبر مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن بأن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت للربيع العربي وواكبته هو التغيير الهيكلي في الفضاء العام العربي¹⁰ ، حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها.

وقد أشار روبرت كابلان من جهته ، في مقال له بعنوان " النظام العربي الجديد " الى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان واهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط¹¹ .

كما أن المشهد هذه المرة تميز بالخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات تقليدية ولا زعماء ولا حركات نقابية وطلائية كما هو الشأن في الماضي ، بل الفاعلون في هذه الثورة هم شباب الفاييبوك الذي حمل الشعارات من حيث الشكل والمضمون من المحيط الى الخليج ، كلها حركات تنادي بدمقراطية السياسة والمجتمع وتبني مفاهيم حقوق الانسان وغير ذلك من لوازم المواطنة الفعلية .

¹⁰ - Lynch,M.(2012). Political Science and the New Arab Public Sphere .*Foreign policy*, vol.9, p.24

¹¹ - Kaplan ,R.(2011)The New Arab World Order. *Foreign policy*, vol.8, p.27.

فما يميز الحركات الثورية اليوم هو الطابع الشبابي الصرف البعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي ، ومحاولة توجيه موجات التغيير في البلدان العربية بما يتسق مع المصالح الأمريكية هو بمنزلة احتواء لهذه الثورات واستثمار مكتسباتها من خلال اعتبارها وليدا شرعيا لفكرة مصطلح الفوضى الخلاقة .

ما يحدث في المنطقة العربية من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة ، لا يمكن ارجاعه بزّمتة الى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها ، بل انه متعدد العوامل والأطراف رغم الضغوط الخارجية التي تلخصها استراتيجية الفوضى الخلاقة والتي ساهمت في تحطيم القشرة الخارجية وتعريتها ، لكن الأكد أن الشعوب أدت دورا هاما في الوصول الى احداث هذا التغيير من الداخل ، ثم ان التجاوب مع مساعي الفوضى الخلاقة لا يعني بالضرورة الازعان لنظرية المؤامرة.

لقد اتسمت الثورات العربية بالسرعة والعفوية واكتسبت زخما وقوة دفع بفعل عاملين :

أولهما : التغيير الجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني ، وانما يتجاوز الى الأفكار والأدوات

ثانيهما : تغير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي ، نتيجة للانفتاح الاعلامي غير المسبوق في هذه البلدان ، وتدفق المعلومات بما قوّض من سيطرة الأنظمة العربية ، وفتح الباب أمام مجال عام جديد .

عموما ورغم كل الاختلافات بين البلدان العربية في الظروف والامكانيات وفي الأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية ، فانه يمكن تحديد محركات عامة مشتركة أدت الى اشعال هذه الانتفاضات في المنطقة هي :

- الطفرة الشبابية التي تمثل أكثر من ثلث السكان.
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي بسبب الخلل في توزيع الثروة.
- غياب الحريات السياسية.
- دور القوى الخارجية الاقليمية والدولية التي قامت بتعميق حالة الضعف والانقسام داخل المجتمع الواحد.

أما الخصائص التي ميزت هذه الثورات العربية فيمكن القول بأنها¹²:

- كانت ثورات غير نمطية سمّتها السلمية والمدنية ما عدا حالات.
- كانت حراكا مجتمعيا غير ميسس وغير منظم تغلب عليه العفوية، التلقائية، والحماسية .
- لا تحمل مشروعا سياسيا أو ايديولوجيا بل مطالبها اجتماعية.
- غياب مرجعيات قيادية.
- المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.
- اسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الربيع العربي

من الايجابيات التي تحسب لحركات الاحتجاج المسماة بالربيع العربي ما يلي¹³:

- كسرها حاجز الصمت والخوف لدى الناس من السلطة ، لا سيما لدى الشباب العربي الذي كان العمود الفقري ، بل المحرك الأساس لهذه الحركات ، وكسر هذا الحاجز سيفتح الباب مشرعا لانتقاد السلطة بغرض تقويمها ، وربما التمرد عليها وتغييرها ان لزم الأمر ، بمعنى أنه سقطت والى الأبد مقدسات السلطة التي تحرم كل محاولة لانتقادها والخروج عليها .
- أثبتت عدم دقة حسابات السلطة المتعلقة ببقاء شخص الحاكم أو أسرته أو حزبه ...في الحكم دون خشية من التغيير في أي لحظة ، فانقلبت حسابات الحاكم في المنطقة رأسا على عقب ، وبدأنا نسمع بين الفينة والفينة تصريحات لهذا الحاكم أو ذاك بأنه لن يعيد ترشيح نفسه للحكم .
- أنها حركات احتجاجية خرجت من القاع ، أي قاع المجتمعات ، ولم تقم بها النخب في القمة ، مما يدل على مسك الشعوب العربية لأول مرة زمام المبادرة في الفعل الثوري ، طبعا هذا لا يعني عدم التحاق بعض من النخب القمة بهذا الفعل الثوري لاحقا .

¹² - خليدة خلاصي، نفس المرجع السابق، ص 08.

¹³ - خالد عليوي العرداوي.(2013).الربيع العربي:ثورات لم تكتمل.ورقة بحثية في الندوة: تداعيات ما بعد الدكتاتورية في البلدان العربية ، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ، العراق ، ص ص 01-03.

- عكست هذه الحركات رغبة شعبية في تغيير منظومة القيم السياسية السائدة والقائمة على القيم الأبوية المؤهلة للحاكم والتي تضعه فوق القانون.
- كما تواجه حركات الربيع العربي سلبيات ومشاكل عدة منها¹⁴:
- أنها حركات لم تثبت هويتها الى هذه اللحظة ، اذ تعاني من التخبط والارباك في حسم موضوع الهوية.
- لم تستطع الاجابة عن أسئلة محورية تتعلق بعلاقة الدين بالدولة ، وطبيعة الدولة ، والعلاقة بين الحكام والمحكومين.
- لم تنجح في وضع المقدمات الصحيحة لبناء حياة دستورية متفق عليها من الجميع.
- لم تؤسس لا صلاح اقتصادي واجتماعي واضح المعالم.
- عانت من انقضاخ تيارات الاسلام السياسي بكل ألوانها الفكرية على الحكم في البلدان التي سقطت حكامها ، وممارستها لأدوات الحكم السابق بثوب جديد.
- أثارت هذه الحركات الخشية من احتمال تحولها من حركات موجهة لا سقاط رؤوس الأنظمة والفاستدين الى حركات مستفزة للوجدان الاجتماعي ومثيرة للأحقاد العرقية والدينية والطائفية الممهدة لتفكك الدولة وانقسامها ، ومؤشرات هذا الاحتمال بارزة في مصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية ولبنان والبحرين .. حيث يشتد التنوع الاجتماعي بنزعاته الانقسامية المتصارعة المغذات من عناصر التدخل الاقليمي والدولي ، ومن الأخطاء والتراكمات التاريخية .
- أنها حركات لم تسلم من التدخل الخارجي لقوى اقليمية ودولية تحاول حرفها عن مسارها الصحيح لمصلحة هذا المحور الدولي أو ذاك ، بشكل قد تضيع معه المصالح الوطنية لحساب المصالح الأجنبية.

¹⁴- خالد عليوي العرداوي - نفس المرجع السابق، ص ص 03-04.

المبحث الثالث: أسباب حدوث ثورات الربيع العربي

المطلب الأول: تطورات الربيع العربي

عرفت المنطقة العربية خلال عام 2011 عددا من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية ، والتي تراوحت بين اتباع الوسائل السلمية أو اللجوء نحو استخدام العنف سواء أكان ذلك من جانب القائمين بها أو الداعين إليها من ناحية أو من جانب ردود الفعل الحكومية من ناحية أخرى والتي استهدفت تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية ومع تعدد الدعوات للتغيير والاصلاح في معظم الدول العربية ، فان هناك حالات لنظم عربية ، تواجه ثورة مكبوتة عبرت عن نفسها باحتجاجات محدودة ولم تأخذ طابع الانتشار في كل أرجاء الدولة ، وسيتم تسليط الضوء على جانب من تداعيات هذا الموضوع من خلال التطرق باختصار الى التطبيقات العملية التي حققت نتائج ملموسة في خمس دول عربية وهي : تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا¹⁵ .

1 - الجمهورية التونسية : حكم الرئيس زين العابدين بن علي تونس لمدة 23 عاما وروج لما يسمى " بالمعجزة التونسية " من قبل شخصيات عالمية صديقة للرئيس التونسي السابق مثل الرئيس الفرنسي الأسبق " جاك شيراك " ورئيس الحكومة الايطالية السابق " برلسكوني " وعدد من رموز اليمين الفرنسي في عهد الرئيس الفرنسي السابق " نيوكولاساركوزي " ومن صناع القرار في بروكسل وواشنطن .

ابتدأت الأحداث في تونس بثورة سلمية غير عنيفة بتصعيد وتيرة المظاهرات في كافة المدن التونسية وبعد أربعة أسابيع فقط من الاضطرابات الاجتماعية المطالبة في عدد من المدن والقرى في المحافظات الداخلية التونسية ، والتي تشكو منذ أكثر من 55 عاما من ضعف الاستثمارات الاقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها، مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي يتمركز فيها أكثر من ثلاث أرباع سكان البلاد والأنشطة الاقتصادية وسرعان ما انهار نظام الحكم عقب فرار الرئيس زين العابدين بن علي بتاريخ : 14 / 01 / 2011 نحو المملكة العربية السعودية .

¹⁵ - خضير عباس النداوي، و ليلي عاشور الخزرجي. (2013)، الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، العدد 73، ص ص 74 - 77.

2 - جمهورية مصر العربية : شهدت الساحة المصرية ، ومنذ عام 2004 تنامي حركات احتجاجية شتى ، أعتمد معظمها على الشباب ... ومع أن بداياتها كانت تقليدية على أيدي سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية تشكلت في الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وكانت بداية جديدة في العمل العام في مصر ، اختلفت عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكلها وطابعها واتجاهاتها ، لقد برز نمط من الاحتجاج المنظم على الأوضاع القائمة والعمل من أجل التغيير الديمقراطي من خلال البيانات و المطبوعات والمؤتمرات ، ثم عبر المظاهرات والوقفات الاجتماعية التي لجأت اليها حركة " كفاية " ومنذ تأسيسها في نهاية 2004 تحت شعار " لا للتمديد ... لا للتوريث ومع تراجع حركة " كفاية " في السنوات اللاحقة ، إلا أنها حققت نجاحا تدريجيا عبر دورها في استثمار " الانترنت " وفي خلق شبكة انظم اليها أعداد كبيرة من الشباب الذين وجدوا منها وسيلة فاعلة للتواصل وتأسيس عدد من الحركات الاحتجاجية والتي كان لها دور في الدعوة الى مظاهرة 25 يناير 2011 وانظم اليها شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ، وفي ذلك اليوم الذي انتهى باستخدام القوة ضد المتظاهرين وتفريق أكثر من عشرين ألفا اعتصموا في ميدان التحرير بوسط القاهرة . ادراك الرئيس مبارك بأن وزير الدفاع اختار الخيار الثاني ، وعندئذ أقدم الرئيس محمد حسين مبارك بتاريخ : 11 / 02 / 2011 على تسليم السلطة للمجلس العسكري الذي يتأسسه وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي ، والذي استمر على السلطة في مصر حتى انتخاب الرئيس محمد مرسي واستلامه الحكم بتاريخ 30/02/2012 .

3- ليبيا : على عكس تونس ومصر ، فان الربيع العربي أدى الى مجموعة النتائج الدموية المختلفة كليا عن سابقاتها في حالة ليبيا ، حيث يمكن القول أن غالبية الشعب الليبي من المسلمين الذين ينتمون الى المذهب المالكي كما في تونس ، باستثناء أقلية من التابعين للمذهب الاباضي ، ولكن المجتمع لم يكن متماسكا لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية وجهوية على الرغم من قيام تحالفات قبلية على مر التاريخ خففت من وطأة هذه الفروقات الى حد ما .

وفي فبراير 2011 كسر الليبيون في مدينة بنغازي حاجز الخوف ، ثم تبعهم أبناء بعض المدن الرئيسية الأخرى ، ولكن في المرحلة الأولى من الانتفاضة غاب عامل الإجماع والتوافق الوطني النسبي على اسقاط النظام ، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام القذافي كقبائل : ورفلة و ترهونة والأصابعه والصيعان ، فضلا عن قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس ، ومدينة سرت وغيرها من المناطق الأخرى . على خلاف ظروف الثورة في تونس ومصر ، سرعان ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة ، وشرسة ، لقيام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفقا " لاستراتيجية ثورة مضادة " ومع ذلك وبمرور الوقت ، حصلت انقسامات داخل الجيش وتبعاً لذلك اندلعت اشتباكات ميدانية بين موال للنظام ومعارض له ، ولكن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي الناتو ، وبما وفرته للانتفاضة من مستشارين وامكانيات لوجيستية وفرضها حضرا جويا أرسى التوازن بشكل حاسم وغيرّ الواقع الميداني لصالح الثوار ، الأمر الذي أطاح بالنظام عقب مقتل رئيسه العقيد معمر القذافي في 20/10/2011 .

4- الجمهورية اليمنية : فقد بدأت أولى خطوات ثورة الشعب اليمني في الخامس عشر من يناير 2011

، واستهدف التغيير الشامل لنظام الحكم متأثرة بما جرى في كل من تونس ومصر ، اذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة للاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام والتنديد بالفساد المنتشر في البلاد وبسطوة أسرة الرئيس علي عبد الله صالح على مفاصل أساسية في أجهزة الأمن والاقتصاد فضلا عن غلاء المعيشة وانسداد الأفق السياسي .

وبعد أشهر من المماطلة ، وقع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اتفاق نقل السلطة في 23 يناير 2012 ، وذلك استنادا الى ما عرف باسم المبادرة الخليجية ، والذي يقضي بتسليم السلطة لنائب الرئيس مقابل حصوله و أولاده و أقاربه وجميع من عمل معه خلال 33 عاما من رئاسته ، على حصانة من الملاحقة القانونية أو القضائية .

5 - الجمهورية العربية السورية : تشكل سورية حالة استثنائية لأسباب مختلفة ، اذ بدأت المظاهرات بالتشكيل في سوريا بعد أن نجح الشعب التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف واسقاط أنظمتهم السياسية ، وعلى الرغم أن المظاهرات في سوريا بدأت سلمية في الفترة الأولى ، الا أنها سرعان ما تحولت الى مظاهرات عنيفة كرد فعل لاستراتيجيات القبضة الحديدية المستخدمة من قبل النظام السوري والجدير بالذكر أن الشعب السوري منقسم طائفا وعرقيا ودينيا ، ولم يشارك معظم أبنائه في المظاهرات ، كأبناء مدينة دمشق وحلب في بادئ الأمر ، ولكن سرعان ما انتشرت المظاهرات ، لتعم غالبية المدن السورية في المراحل اللاحقة ، وعلى الرغم من وجود انشقاقات عسكرية وبخاصة عقب تشكيل الجيش السوري الحر ، الا أن المؤسسة العسكرية بقيت مخلصه للنظام الى حد ما ، ولم يتمكن أي من الطرفين من حسم المعركة لصالحه في سوريا ، ومع حالة انقسام أطراف المعارضة السورية والمداخلات الدولية بين مؤيد النظام السوري كروسيا والصين وايران ، وبين معارض لها كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا والدول العربية ، حيث فرضت عليها العقوبات الاقتصادية من قبل و.م.أ والاتحاد الأوروبي ثم من قبل الجامعة العربية ، كما قطعت الأخيرة في 27 نوفمبر 2011 عمليا جميع العلاقات التجارية السورية مع البلدان العربية وسرعان ما تحولت الأحداث نحو التصادم العسكري بين قوى المعارضة ممثلة بالجيش السوري الحر والسلطة التي استخدمت الجيش السوري النظامي ولا تزال مستمرة ، وتسير الأحداث نحو التصادم العسكري بين قوى المعارضة بالجيش السوري الحر والسلطة التي استخدمت الجيش السوري النظامي ولا تزال مستمرة ، وتسير الأحداث نحو منعطف حرج يصعب التكهن بنتائجه اللاحقة في المدن المنظور .

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية

تتباين أسباب هذه الظاهرة بين دولة عربية وأخرى إلا أنها تشترك في بعض المبررات ، والتي يمكن إيجازها بالآتي :

أ - الأسباب السياسية : يلاحظ سيطرة خمسة أشخاص فقط مع أفراد عوائلهم و أحزابهم السياسية والتي طبقت عمليا فكرة (الحزب الواحد) لإحكام سيطرتها على قمة السلطة وبصورة متواصلة ، اذ حكم الرئيس معمر القذافي ليبيا لمدة 42 سنة ، وحكم الرئيس علي عبد الله صالح اليمن 33 سنة ، وحكم الرئيس محمد حسني مبارك مصر لمدة 30 سنة ، وحكم الرئيس زين العابدين بن علي تونس لمدة 24 سنة .

ونتج عن هذه الظاهرة تجاوز معدل أعمار الرؤساء الأربعة حاجز ال 80 سنة ، باستثناء الرئيس السوري بشار حافظ الأسد والذي يبلغ عمره 48 سنة الذي تولى الحكم خلفا لوالده في عام 2000 الى جانب شيوع فكرة التوريث وفقدان الشرعية وغياب مبادئ العدالة الاجتماعية ، وانعدام خطوات الإصلاح السياسي والتصنيف على الحريات العامة وغير ذلك الكثير¹⁶ .

ويتجلى هذا التحول في شتى أرجاء المنطقة ، فالنظم القوية الوطيدة والتي كانت توصف في العادة بأنها تمثل معسكر الاعتدال في الشرق الأوسط وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وركائز الاستقرار الاقليمي ، انقلب وصفها فجأة وباتت تنعت بالدكتاتورية القمعية التي تحولت بمرور الزمن الى نظم يورث الأب السلطة لأبنائه، وهذا ما أكسب هذه النظم تسمية " الأنظمة الجملوكية " وهي مفردة تجمع بين كلمتي الجمهورية والملكية¹⁷ ، وقادت الاضطرابات في الساحة العربية الى أن ممثلي بعضا من هذه النظم بسبب سوء ادارتهم لبلدانهم غادروا المشهد السياسي ، فيما لا يزال القسم الاخر متمسكا بالسلطة رغم استمرار الاضطرابات السياسية في بلدانهم .

¹⁶ - خصير عباس النداوي و ليلي عاشور الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص 77.

¹⁷ - مايكل ميلشتاين.(2011).شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية و انعكاساتها على إسرائيل، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت ، ص 05.

ب - المبررات الاقتصادية : يبلغ مجموع تعداد السكان في الدول الخمس 138 مليون نسمة ، في حين لا يتجاوز مجموع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للدول المذكورة 375 مليار دولار في السنة ، ويظهر مدى تواضع هذا الرقم عند مقارنته مع الناتج المحلي الاجمالي لتركيا على سبيل المثال والبالغ 612 مليار دولار أمريكي في السنة (أي نصف الناتج المحلي الاجمالي لتركيا يعادل اجمالي الناتج المحلي للدول العربية الخمس)، كما أن غالبية السكان هم من الشباب وانتشار ظاهرة البطالة واتساع حجم الفقراء وتفشي الفساد الاداري، وتباين الدور المسند للدولة في قيادة القطاعات الاقتصادية ، وخضوع البرامج الاقتصادية لتوجهات صندوق النقد الدولي ، ولا سيما في تونس ومصر واليمن وما أعقبها من نتائج لا تصب في مصلحة شعوب الدول المذكورة.

ج - الدوافع الاجتماعية : تشترك غالبية الدول العربية ، وبخاصة الدول الأربع والتي حصلت بها المظاهرات الكبرى سيطرة العقلية العسكرية على قمة السلطة السياسية ويتضح ذلك جليا في رؤساء كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، كون رؤسائها كلهم من خريجي الكليات العسكرية باستثناء الرئيس السوري خريج كلية الطب مع أنه منح أيضا رتبة عسكرية رفيعة ، وقد نتج عن ذلك تبلور قناعة لدى هرم السلطة بجمية اخضاع الشعب بالقوة العسكرية من جهة نظرهم ، مما أدى الى غياب العدالة الاجتماعية وفساد جهاز القضاء وكبت الحريات ، ومحاربة الرأي الاخر¹⁸ .

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية

أ - المشاريع السياسية : اطلقت نحو المنطقة العربية العديد من المشاريع السياسية الأمريكية والاوربية ، والتي استهدفت في ظاهرها الاصلاح السياسي والاقتصادي وفي مقدمتها مبادرة مشروع الشراكة الامريكية مع دول الشرق الأوسط ، والتي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " كولن باول " في يناير 2002 ، وقد وصفت بكونها تمثل جسرا لردم الهوة التي تعانيها دول المنطقة من خلال استخدام الطاقة والأفكار والأموال لتحسين الحياة اليومية لشعوب منطقة الشرق الأوسط العربي ، وقد خصصت لهذه المبادرة مبلغ قدره 29 مليون دولار أمريكي على أمل أن تتم زيادة لا حقا ليصل الى مليار دولار أمريكي¹⁹ واسندت

¹⁸- خضير عباس النداوي و ليلي عاشور الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص 09.

¹⁹- ماجد كيالي.(2007). مشروع الشرق الأوسط الكبير، دلالاته وأشكاله. مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ص 09.

هذه المبادرة طبقا لما أعلنه " كولن باول " الى ثلاث ركائز : الأولى الاعتماد على القطاعين العام والخاص لسد فحوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص في دول المنطقة ، والثانية مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني ، والثالثة اشراك الولايات المتحدة الأمريكية مع المرين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي لدول منطقة الشرق الأوسط . وفي أكتوبر 2003 أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق " جورج بوش الابن " مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط ، واعتبرت في حينها الاطار المتقدم للعمل الدبلوماسي في مجال تشجيع التحول الديمقراطي في منطقة الشرق ، وقصد خصصت لها أيضا ميزانية قيمتها 293 مليون دولار أمريكي ولمدة 4 سنوات ، وفي فبراير 2004 أعلنت و.م.أ مشروعاً آخر أطلقت عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير ، وتزامن معه مبادرة المشروع الألماني الفرنسي المشترك والذي نشر في مارس 2004.

ب - التدخل العسكري الأمريكي : - طبقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استراتيجية تقوم على " الحرب الاستباقية " واستهدفت تحقيق هدفين :

الأول : كسب الحرب على " الارهاب " ، بمنزلة الارهابين في عقر دارهم وملاحقتهم وقطع مصادر تمويلهم

الثاني : السعي الى بسط الديمقراطية ، ومحاولة تغيير البيئة السياسية للمنطقة عبر الشراكة مع حكوماتها أو بتشجيعها أو بالضغط عليها أو حتى باستخدام القوة العسكرية ضد الحكومات لتبني اصلاحات شاملة بهدف تغيير البيئة المنتجة للإرهاب من وجهة نظر الغرب باعتبار أن ما حدث لأمريكا هو نتاج بيئات محرومة من نور الديمقراطية فقد أعلنت ادارة " بوش الابن " أن نشر الديمقراطية هي مهمتها الأخلاقية لهذا العصر وحققت هذه الاستراتيجية عدة نتائج أهمها : أنها وحدت العالم في الحرب على الارهاب ، وزوال حكم طالبان من أفغانستان عام 2001 ، واحتلال العراق عام 2003 ، واشغال المنطقة العربية بجدلية الاصلاحات الديمقراطية ، كما وقّرت ظاهرة انتشار الحرية الاقتصادية عبر تعميم العولمة الاقتصادية ، والتطور التكنولوجي الخلاق والذي أشاع استخدام المحطات التلفزيونية الفضائية وأجهزة الهاتف النقال

ومواقع التواصل الاجتماعي المجانية في شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) وغيرها فرصة ذهبية لانتشار بعض من القيم والمفاهيم الغربية²⁰.

ج - استراتيجية الفوضى الخلاقة (**Création destruction**) : يشير أحد الآراء حول مستقبل الاقتصاد العالمي الى أهمية اعادة التفكير في المستقبل بطريقة جذرية ، ويستند بعض أنصار ذلك الرأي الى أفكار الاقتصادي النمساوي " جوزيف شومبيتر " صاحب مفهوم " التدمير الخلاق " وتؤكد هذه النظرية أساسا أن السوق هو أفضل حكم على الأعمال المالية والتجارية ، ومن ثم يتعين على الحكومة ألا تمنح الدعم المالي للبنوك والمؤسسات المالية التي غامرت من أجل أرباحها و أخفقت جراء ذلك ويسري هذا المبدأ على الصناعات الضخمة مثل صناعة السيارات الأمريكية التي نمت بوتيرة متسارعة جدا الى الحد الذي جعلها غير قادرة على التكيف مع التغيرات الطارئة على الطلب الاستهلاكي وغير قادرة على الابتكار²¹.

هذا التوجه تبنته ادارة عهد الرئيس السابق " جورج بوش الابن " من خلال ما ذكرته وزيرة الخارجية الأمريكية " كونداليزا رايز " في لقاءها في مدينة القاهرة بتاريخ 5/6/2004 ، فقد اعترفت لأول مرة أمام جمع من السياسيين والباحثين العرب والأجانب " بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت وعلى امتداد ستة عقود متتالية تبحث عن الاستقرار مقابل التضحية بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط فلم تظفر بأي منها " .

يتضح مما تقدم ، بأن هناك توجهات لدى الغرب ، وبخاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية نحو التدخل المباشر ، وبمختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية لتغيير الأنظمة السياسية بالوطن العربي ، بذريعة تطبيق التجارب الديمقراطية والاصلاح السياسي والاقتصادي.

²⁰ - خضير عباس النداوي و ليلي عاشور الخزرجي، نفس المرجع السابق، ، ص 11

²¹ - كريستيان هندرسون.(2010). أزمة الركود الاقتصادي العالمي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04 ، ص 91.

خاتمة

ان تسارع الأحداث في بلدان الربيع العربي وما نجم عنها من ارتفاع وتيرة الاحتجاجات وموجات الاحتقان السياسي، وانعكاسهما السلبي على الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، تثير العديد من التساؤلات حول مدى نجاح تجربة التحول الديمقراطي فيها وحتى تنجح السياسة الاقتصادية في بلدان الربيع العربي في الاختبار الأول يجب تفادي شبح الانكماش الاقتصادي وتجنبه قدر الامكان، ويبقى الاختبار الثاني، الذي يصعب على الحكومات اجتيازه بسهولة، وهو ليس أقل تعقيدا، ولا خطورة من الأول، ويتمثل في اعادة الثقة الى المواطن، لكي يتفهم صعوبة الظرف الاقتصادي الذي تمر به بلدانهم، حتى يتقبل بعض التضحيات لفترة معينة لتجنيب ميزانيات الدول التوسع في الانفاق العام الى مستويات يصعب تحملها ويعطي بذلك هامش تحرك أكبر للسياسة المالية العامة، حتى تتمكن الحكومات من القيام بالإصلاحات الهيكلية (التعليم، والبحث العلمي، والبنية التحتية، والقطاع المالي، ومنظومة الدعم، والجبائية، والتنمية المناطقية، وغيرها...)، غير أن عودة الثقة عند الفاعلين الاقتصاديين، وتنقية مناخ الاستثمار تبقى رهينة بقدرة الحكومات على توضيح الرؤية السياسية للبلدان، وعلى النخب السياسية الوعي بأنه اذا ما استمرت الاضطرابات السياسية و الأمنية على هذا النسق، فان الحكومات لن تتمكن من انجاز مخططاتها التنموية، ولن يكون الوضع أفضل حالا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي من شأنه أن يغذي الحنين إلي النظام السابق عند البعض، وأن يزعج بالبلاد في دوامة الاضطرابات و الصراعات السياسية المهتدة للاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:

مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

و المؤسسات

مقدمة

قد شاعت كلمة تنمية *Development* غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات البلدان التي أخذت تستقل تباعا والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها، وتعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر ومن بلد لآخر، ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية مثل التنمية الاقتصادية التي كانت تهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط. فلقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، لأنها تركز على إشباع الحاجات الأساسية، مع إعادة توزيع الدخل، والاعتماد على النفس كاستراتيجيات قد تؤدي إلى الوصول إلى الثمرات.

فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أساسيات التنمية الاقتصادية حيث سنبرز ما يلي:
في المبحث الأول سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، وسنتناول فيما يخص المبحث الثاني مصادر تمويلها، وفي الأخير سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بنوعية المؤسسات.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم الواردة حول التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الحديث عن أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة و جوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح و ذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي الذي لم يقدر عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية ومنها:¹

- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعث المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه وغيرها من المؤشرات المادية مما أحدث خلطا و التباسا واضحا بين طبيعة العملية التنموية التغييرية وبين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .
- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول ، وخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية و الاشتراكية مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم والحقاق بالبلدان المتقدمة والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي و العلمي وغيرها.
- التنمية تتناقض مع عملية التغريب حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية ناتجة عن تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها والتي استمدت من التراث الغربي الليبرالي حيث تزايد الحصص إليها بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب

¹ - صالح صالحى. (2006). النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى. ص 88-89.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع ،وهو الأمر الذي لا بد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع.

● الانتقال من مصطلح التنمية إلى الاصطلاحات الاقتصادية حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة إلى جعل الفكر التنموي يرتبط ببعض الإصلاحات الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة وخصوصا تلك المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين ،في إطار برامج التعديل الهيكلي ،والتي جاءت نتائجه قاسية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، مما اوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة ضمانها لها،لأنه برغم من زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي ،ف ان حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل تدهورت، مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية .

و بناء على الحالة التي آلت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية، كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية و تعاريفها المتطورة زمنيا، والتي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول وحيد لها ،و التي تقسم إلى أربع مجموعات:²

1 - التنمية انطلاقا من معيار الدخل : حيث توجد عدة تعاريف أهمها :

*يعرفها " meir " بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

* هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي .

*يعرفها "كينيد لير جر " بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة،مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

² - صالح صالحى.(2006). نفس المرجع السابق، ص 90-93.

2- التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي : دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرة ما رفعت الشعارات باسمها و لأجلها، ومنها:

* هي إجراءات وسياسة وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .

* هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع مما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

3- التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية: حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:

* هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلية في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين الطبقات المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

* هي عملية تغير شاملة و متكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

4- التنمية باعتبارها عملية حضارية ، حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة و التقليد، و خصوصا التحرر من التبعية الخارجية، ومنه:

* التنمية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية و موجهة عن طريق إدارة لها قدرة استخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات

الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل في توزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي و الوطني.

* هي ليست فقط عملية إنسانية، ولكنها بشموليتها وعمقها تذهب إلى تحقيق كيان جديد بتكسياته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفرادها بحضارة ديناميكية متواصلة الجدد والعمل، متابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يحيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمم الرخاء والعدالة الاجتماعية و الاقتصادية.

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية كما يلي:

* هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.³

* هي قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الأولية سكانية نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5 و 7 أو أكثر.⁴

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشية، وتوفير أسباب الحياة الكريمة وتحقيق غايات أخرى، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف التنمية نظرا لتباين ظروف كل دولة، إلا أنه يمكن إبراز مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في:⁵

³ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 56-59.

⁴ - ميشيل، تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسيني، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 50-51.

⁵ - عبد الحميد محمد، القاضي. (1972). دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 73-

أ - زيادة الدخل الوطني :

الغرض الأساسي الذي يدفع بالدول إلى التنمية هو رفع الدخل الوطني قصد تحاشي عدة مشاكل والتي أهمها انخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد والنمو الديموغرافي يقصد بالدخل الزيادة في السلع والخدمات، وتحكم زيادة الدخل عدة أمور أهمها النمو السكاني وإمكانيات كل بلد.

ب - رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة أولى أساسيات الدولة المتخلفة، ذلك أنه لا يمكن تحقيق الضروريات المعيشية (مأكّل، صحة، مسكن...)، ما لم يرتفع المستوى المعيشي وقد لا يجد ث هناك رفع في مستوى المعيشة ما لم يصاحبه زيادة في الدخل القومي واستقرار نسبي في النمو الديموغرافي أي جعل النمو الاقتصادي يتوازى والنمو الديموغرافي، وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل، فكلما كان هذا الأخير مرتفعاً كلما دل على مستوى معيشة أحسن.

ج- تقليل التفاوت بين الدخل والثروات :

حيث أننا نجد فرقا شاسعا بين دخول وثروات الأفراد في البلدان المتخلفة بحيث تستحوذ طائفة صغيرة على جل الثروة بينما الطبقات الأخرى هي فقير شديد، ومثل هذه الفوارق تنجر عنها اضطرابات بطريقة أو أخرى، وعلى ذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل والثروات بصفة عادلة.

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

أي أن التنمية الاقتصادية تعمل على تركيبة الاقتصاد وتغيير طابعه التقليدي، ففي البلدان النامية ذات الطابع الزراعي والذي يتعرض بدوره إلى عدة تقلبات كالجفاف والمنافسة مثلا، وعلى هذا الأساس تلعب التنمية دور في استقرار هذا القطاع وإفساح المجال لقطاع الصناعة وهذا بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات الأخرى، حتى تضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.⁶

⁶- عبد الحميد محمد، القاضي. (1972). نفس المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

إن التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة ومتشعبة وتتداخل فيها عوامل جديدة، لا سيما في المجال الاجتماعي والسياسي، مما يعني أن عوامل التنمية ليست اقتصادية فقط بل تمس جوانب عديدة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول نتعرض فيه لعوامل التنمية الاقتصادية، و نتناول في الثاني مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وفي المطلب الثالث نذكر العوائق التي تواجه التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية

مع تطور الفكر الاقتصادي من جراء التغيرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى، والحقيقة إن نجاح التنمية مرهون أساسا بتكوين الإنسان ووعيه بالعملية التنموية، وسنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين، الأولى نتعرض من خلالها لدور العنصر البشري في عملية التنمية، أما في النقطة الثانية فسنتناول دور رأس المال في التنمية.

أولاً: دور العنصر البشري في عملية التنمية :

يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية، وذلك لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وسواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أو لم تستهدف ذلك، فإنها لا تتم إلا به، فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج و تبديل في بنيته، وإلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل نمطه، والعنصر البشري هو القادر وحده على تحقيق هذه الزيادة والتبديل، وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم بها تأثير العنصر البشري في عملية التنمية.

حيث أن زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر التالية:⁷

1. التأثير في الطلب على الاستهلاك: يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمات وكل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلع، وتشير الدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1% في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها 5% من الدخل الوطني، ويختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور.

⁷ - تيسير، الرادوي. (1992). التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا ص ص112-113.

2. التأثير في الإنتاج: يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج وبغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال حتى يمكن استغلال هذا التبديل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين نوعية العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الإعداد والتأهيل والتدريب، والتقليل من معدل البطالة.

3. التأثير في الإنتاجية: يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر، كانت إمكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل أيضا بالنسبة للمنشآت الصناعية، ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل، الذي يعتبره "آدم سميث" أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ضالة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية لما يؤدي إليه من نقص الاستخدام في الطاقات الإنتاجية المتاحة والحيلولة دون توسيعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل، الكهرباء...).

4. التأثير في تكاليف الإنتاج: تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج، مما يمكن من تحقيق وفورات اقتصادية (تخفيف في تكاليف إنتاج السلع نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي.

ثانيا: دور رأس المال في التنمية الاقتصادية

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبئة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية، ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية، على عكس عنصر العمل، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولاً داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري، وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية. و يقصد بعملية تكوين رأس المال ثلاثة عمليات متتالية هي الادخار والتوظيف والاستثمار.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن أهم العراقيل التي تواجهها عملية التنمية في الدول النامية، هي ندرة الموارد اللازمة لتكوين رؤوس أموال، وذلك أن الطلب على هذه الأخيرة يتوقف على مدى القدرة و الرغبة في الادخار. و لذلك تتطلب التنمية الاقتصادية في بداية أطوارها الخروج من هذه الدائرة و العمل على تكوين رؤوس أموال وسوف نتطرق إلى أهم مصادر التمويل المختلفة (الداخلية ، الخارجية).

الفرع الأول: الموارد المحلية¹

تتكون مصادر التمويل المحلي من الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد ومؤسسات طوعية، والادخار الإجباري وهو الذي يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتها وتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال(الخاص والعام) ومدخرات الحكومة.

أ- مدخرات القطاع العائلي :

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في :
الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو مجوهرات أو تأخذ شكل الودائع.

. الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمسكن (فالمدخر هو نفسه المستثمر) .

ب- مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الصناعية، والتجارية، والزراعية و الخدمية بادخاره، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة، كلما زادت المدخرات.

ج- مدخرات قطاع الأعمال العام :

إن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل بصفة عامة في:
- السياسة السعرية للمنتجات: إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق ، ففي أغلب الأحيان تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفي أخرى تحوي أرباحا احتكارية
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج: هي الأخرى لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيرا ما تحوي قدرا من الدعم .

¹ محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف.(2003). مرجع سبق ذكره، ص 218 - 250.

- سياسة التوظيف والأجور: إن الدولة عادة ما تفرض على شركات القطاع العام عمالة زائدة وعلى الأخص في ظل التزام العديد من الدول النامية، هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال.

د- الادخار الحكومي:

وتتمثل في إيرادات الدولة الجارية في حصيللة الضرائب، والتي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من مداخيل الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة الاهتمام إلى الضرائب التي تعود عليها بأكثر حصيللة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها .

الفرع الثاني: التمويل المصرفي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية.⁸

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم بها بنوك الاستثمار وبعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية وفيما يتعلق بتمويل رأس مال العامل وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى. فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

الفرع الثالث: التمويل الأجنبي.

نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية بشقيها الاختياري والإجباري على تلبية حاجيات الاستثمار في الدول النامية، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:⁹

أ- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير حيث يقوم بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لهدف تنموي ، توجد

⁸ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف.(2003). مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف.(2003). مرجع سبق ذكره، ص 246.

مؤسسات مالية دولية أخرى، مثل مؤسسة التنمية الدولية والتي تقدم قروضا فوائدها شديدة الانخفاض وأجلها طويلة ، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية .

ب- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك لعدة أسباب:

- صغر المعونات في حالات عديدة.
- كثيرا ما لا توجه إلى الدولة الأكثر حاجة إليها.
- تفتقر الدولة المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

ج- الاستثمار الأجنبي:

إن الاستثمار الأجنبي يعد عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي، كونه يساهم في تخفيض البطالة وخلق ثروة وتوفير فرص التسويق وكذا تنويع الإنتاج وبذلك يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:¹⁰

1. الاستثمار المباشر: هو عبارة عن الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها في الوقت الراهن بإنفاقه في شراء الآلات والمعدات، وزيادة المخزون، وزيادة العمالة بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أهداف مستقبلية.

2. الاستثمار غير المباشر: يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم الشركات في دولة أخرى .

كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية، فان مثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر الحقوق، إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.¹¹

¹⁰ - محمد بلقاسم، مبلول. (1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص16.

¹¹ - حامد عبد المجيد، دراز. (1986). دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، ص 180.

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

ترد في المؤلفات والأدبيات الاقتصادية النموية العديدة، ذكر تواجد العديد من العقبات المختلفة التي تواجه البلدان المختلفة إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات نموية متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وهي عقبات اجتماعية، دولية وغيرها من العقبات نوجزها فيما يلي:

أولاً - العوائق الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين إن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل التنمية هي: الدائرة المفرغة للفقير، و ضيق السوق المحلية في الدول النامية:¹²

1- الدائرة المفرغة للفقير :

يؤدي انخفاض الدخل في الدول النامية إلى تدني معدل الادخار في تلك الدول ؛ و بالتالي انخفاض معدل الاستثمار ، و لكسر حلقة الفقر، و التغلب على آثارها السلبية على التنمية ، تلجأ الدول النامية لطرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونيات من الدول المتقدمة و الغنية، و القروض أيضا من الدول و الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية ، كالبنك الدولي .

غير إن النمو لا يعتمد على وفرة رأس المال فحسب، و إنما يعتمد كذلك على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ؛ كما إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة و المجدية اقتصاديا، و هي عادة غير متوفرة في الدول النامية، و هذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية .

2- ضيق السوق المحلية:

تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بحجم كبير ؛ للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل، و الاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، و تحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة. و عادة

12- فريد بشير، طاهر.(1998). التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 53-54.

ما يتعذر إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية؛ بسبب ضيق الأسواق المحلية من استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع. و يرى البعض انه بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج، و الاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة

ثانيا - العوائق الخارجية والسياسية¹³

وهي عقبات ناجمة و مرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية التجارية والمالية...الخ. و يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري، أسعار السلع، وتدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان المتخلفة، وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق المالية الدولية.. الخ، وما أدى إليه ذلك من اختلال وعدم استقرار في موازين البلدان المتخلفة وبشكل خاص التجاري منه، وذلك لكون البلدان المتخلفة تعتمد وبصورة كبيرة على تصدير موارد أولية أو خام إلى أسواق الدول الصناعية وخاصة الرأسمالية والأسعار لهذه المواد غير مستقرة في أحجام ومقادير تصديرها أو قيامها، بل في الغالب انخفاض قيمة هذه الصادرات مقارنة مع الاستيراد للسلع الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية التي تحتاجها وتستوردها البلدان المتخلفة من الدول الصناعية بصورة متزايدة وكبيرة، يضاف إلى ذلك هناك عقبة الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا (من فنون، معدات قروض ومساعدات، ومنح إعانات) كلها اعتبارات سياسية.

وإذا تطرقنا للقيادة السياسية لأي بلد نجد أنها هي التي تتخذ القرار السياسي وتختار السياسة التي تسير عليها في المجال الداخلي والخارجي وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية...الخ.

فالقيادة لأي مجتمع كانت هي التي تقود وتوجه سلطة الحاكم بمختلف مؤسسات وأجهزة الدولة وعليها يتوقف ويتحدد كيف ونوع العمل ومدى التنمية، أي عليها يتوقف ويتحدد مصير إزالة مظاهر

13- محمد أحمد، الدوري. (1987). التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 60-61.

التخلف بصورة شاملة وكاملة وسريعة، وبالتالي مواكبة التقدم الاقتصادي من خلال زيادة المعاملات بالأوراق المالية وهذا في السوق المالي.

✓ تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية¹⁴

تعتبر المعوقات السياسية من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحلي في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة حتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة وتنظيم أخذ الحقوق والقيام بالواجبات على أتم وجه، واستبدال المفاهيم التقليدية بالمفاهيم العصرية المتعلقة بارتفاع درجة الوعي السياسي لبناء المجتمع، ومن أمثلة ذلك وقوف الأحزاب السياسية في مصر بعد قيام الثورة في مواجهة قانون الإصلاح الزراعي ومحاولتها عرقلة التحول الاجتماعي وتغيير البنيان الاقتصادي تمهيدا للقيام بعملية التنمية.

✓ تذليل الصعوبات الإدارية

وتتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة ويرى "Liebenstein" أن مشكلة البلدان النامية ليست في نقص عدد المنظمين الأكفاء بقدر ما هي في الظروف المحيطة بهم، إضافة إلى نقص البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد خطط التنمية.

✓ القضاء على الصعوبات التشريعية

يعتبر نظام "قانون" أداة ضرورية للتنمية الاقتصادية، فالقرارات الاقتصادية يجب أن تأخذ الشكل القانوني وتصبح جزء من التشريع حتى تصبح نافذة المعقول، ومن أهم العقبات ما يتعلق بحق الملكية العقارية، وبهذا يلزم بتغيير مفهوم حق الملكية العقارية وتعديل التشريعات المنظمة له بحيث يصبح هذا الحق في خدمة المصلحة العامة عند الاقتضاء من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

14- ترجمة عبده محمد وهب الله. (2000). مؤشرات التنمية في العالم / البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، ص333.

و يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية القضاء على الصعوبات التشريعية بحيث يمكن إصدار التشريعات التي تتطلب عملية التنمية بالطريق الملائمة، وفي الوقت المناسب.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نوعية المؤسسات

يتجلى البعد النظري و المفاهيمي للمؤسسات في محاولة الاستخدام الأمثل لمصطلح المؤسسات الذي مرّ بعدة مراحل تاريخية وصولاً إلى أدبيات الفكر الاقتصادي ومنه يمكن تحديد تعريف للمؤسسات، زيادة على نظرياتها المختلفة و مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: تعريف نوعية المؤسسات

تشير الدراسات و الأبحاث الأدبية للفكر الاقتصادي أن المؤسسات تأخذ مجموعة من التعاريف، و هذا ما يجعل من الضروري تحديد تعريف المؤسسات بشكل واضح و دقيق بما تقتضيه أهداف الدراسة.

يجمع أغلب الباحثين الذين تناولوا فكر الاقتصاد المؤسسي أن تعريف "نورث" (North 1990) للمؤسسات يتميز بنوع من الدقة والشمولية، الذي يعتبر فيه المؤسسات على أنها "مجموعة من القواعد و القيود التي يفرضها الناس على أنفسهم قصد تسهيل التنسيق و التفاعل فيما بينهم، فهي تضع معايير مستقرة و متفق عليها داخل كل مجتمع بحيث توجه الأفراد إلى كيفية إتمام المعاملات المختلفة و التقليل من درجة عدم التأكد التي يواجهها الأفراد في معاملاتهم اليومية، و تتكون من مجموعة القواعد الرسمية كال دستور، القوانين، حقوق الملكية، و اللوائح التنظيمية و مجموعة القواعد غير المكتوبة للسلوك الاجتماعي كالعادات، التقاليد، و الأعراف، مع فعالية تنفيذ هذه القواعد و درجة إلزامها للأفراد¹⁵.

و من خلال تحليل "نورث" (North 1990) نجد بأنه ينظر للمؤسسات على أنها أنظمة محفزة فهي بذلك تقدم دليلاً للسلوك الإنساني وتفرض العقوبات وتمنح المكافآت مقابل القيام بأنواع محددة من الأفعال للوصول لما هو مقبول و متوقع من سلوك الأفراد و الجماعات و ما هو غير مقبول و غير جائز، كما أن المؤسسات توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما و بتطور هذا الهيكل يتم الاتجاه إلى إحداث التغيير الاقتصادي سواء نحو النمو أو الركود أو التراجع، و هي في تشكيلها و تطورها (المؤسسات) تعتمد على التطور الزمني و تراكماته من الماضي، الحاضر و المستقبل.

¹⁵ - North, D.(1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge : Cambridge University Press, pp.3-4.

في حين قام Acemoglu et al. (2005) بتفكيك الحرك و تعريف المؤسسات على أنها مزيج من ثلاثة مفاهيم مترابطة:¹⁶

- المؤسسات الاقتصادية: و التي تشمل العوامل التي تحكم هيكل (بنية) الحوافز في المجتمع (أي حوافز المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار، تراكم العوامل ، إبرام المعاملات...) و توزيع الموارد. فعلى سبيل المثال ، هيكل حقوق الملكية ، حواجز الدخول الى السوق ، مجموعة أنواع عقود الأعمال المدرجة في قانون العقود ، أو مخططات إعادة توزيع الضرائب ، التي تؤثر على الأداء الاقتصادي و النمو .
- السلطة السياسية : يبدو أن المؤسسات الاقتصادية هي في حد ذاتها نتيجة للخيارات الجماعية في المجتمع ، فالمجتمع مكون من فئات مختلفة ذات مصالح متضاربة، فالسلطة السياسية النسبية لهذه الجماعات تحكم قدرتها على اتخاذ قرار إدارة الموارد و تنفيذ السياسات، و يحدد توزيع السلطة السياسية تصميم و نوعية المؤسسات الاقتصادية، هذه السلطة السياسية تنتج من سلطة الواقع (أي نشوء السلطة السياسية كنتيجة للنواتج الاقتصادية) و من سلطة القانون.
- المؤسسات السياسية : و تشمل المؤسسات التي تجمع السلطة السياسية بحكم القانون عبر جماعات المصالح، فهي مرتبطة بخصائص الحكومة و تصميم الدستور.

المطلب الثاني: نظريات نوعية المؤسسات

يوجد عدة نظريات تقوم على تحليل و تفسير ظاهرة نوعية المؤسسات و التي سوف يتم التطرق إليها على النحو التالي:

1- نظرية كفاءة المؤسسات:

تعتمد هذه النظرية في عملية التحليل على البعد الاقتصادي أو المنهج الاقتصادي باختيار المجتمع للمؤسسات التي تزيد من الدخل الإجمالي للبلد، مع توزيع هذه المكاسب بعيدا عن تدخل السلطة السياسية، بوجود مؤسسات في بلد غير مفيدة لمجموعة معينة ومفيدة للمجموعة الأخرى، يجعل من مصلحة المجموعتين الدخول في مفاوضات قصد تعديل المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة التي تعمل على تقديم الفائدة للجميع، بحيث يتم إقصاء المؤسسات غير الفعالة التي تعرقل تعظيم الدخل لكل

¹⁶ -Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. In: Aghion, P. and Durlauf, S. (eds). *Handbook of economic growth*, vol 1A. Elsevier, Amsterdam, pp 385-472.

المجتمع، و هو الطرح الذي يتزعمه Coase (1960)¹⁷، يذهب اتجاه آخر من المنظور الاقتصادي إلى اعتبار إنشاء المؤسسات هو خيار اقتصادي قائم على مقارنة التكاليف مع الفوائد المترتبة على إنشائها و هو الطرح الذي يتزعمه كل من "نورث و توماس" (North et Thomas) (1973)¹⁸. و على الرغم من تفسير هذه النظرية لنوعية المؤسسات إلا أنها تعاني من بعض القصور، فعلى سبيل المثال لو أن كل البلدان قامت باختيار المؤسسات التي تعظم من دخلها، في هذه الحالة فإن تفسير الفروق في مداخليل البلدان لا يمكن تفسيرها بعدم وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة.

2- نظرية الاختلافات الثقافية:

تعتمد هذه النظرية في عملية التحليل على البعد الثقافي لتفسير الاختلاف في نوعية المؤسسات بين البلدان الذي يرجع للاختلاف الثقافي أو المعتقدات الإيديولوجية، المجتمعات تتفاوت في تقدير ما هو مفيد لها بناء على اختلاف التكوين الثقافي للمجتمعات و هذا ما يفسر وجود اختلاف في اختيار نوعية المؤسسات بين البلدان، ووفقا للبعد الثقافي يبرز وجود قوة ضغط تقيد البلدان من إمكانية اختيار مؤسسات فعالة و ذات نوعية جيدة تعود بالنفع لكل المجتمع و تحقق مداخليل مرتفعة، و هو الطرح الذي دعمه "اسيموكلوا و روبنسون"¹⁹.

وتفسير نوعية المؤسسات القائم على القيم الثقافية والإيديولوجية تتخلله بعض النقائص فهذا الافتراض غير صحيح بالضرورة، لأن الوقائع العملية تشير إلى وجود فجوة بين تطلعات المجتمع في اعتماد مؤسسات فعالة و قوية، فاختيار السلطات في بعض البلدان للمؤسسات يتم على أساس تعظيم منافع النخبة، لأن وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة سوف يقضي على الربح و يسمح بالتوزيع العادل للثروة.

3- نظرية الاختلافات التاريخية:

وفق البعد التاريخي الذي يتقاسم أفكاره كثير من المفكرين الاقتصاديين و علماء الاجتماع و السياسة، تتشكل نوعية المؤسسات نتيجة الأحداث التاريخية السائدة في فترة زمنية محددة، فهي تحدد طبيعة المؤسسات عن طريق الاستمرار في توليد تأثيرات مختلفة، تحليل نظرية الاختلافات يعتبر أن النظام القضائي في البلدان نتيجة الأحداث التاريخية، و مدى تأثير ذلك في إنشاء مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة

¹⁷ - Coase, R.(1960), The Problem of Social cost, *Journal of Law And Economics* 3(1) , pp.1-44.

¹⁸ -North, D. and Thomas, R.(1973).*The Rise of The Western World :A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press.

¹⁹ - Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005).Op.cit.,pp.386.

قادرة على حماية حقوق الملكية الخاصة، و نتيجة أسباب تاريخية يوجد لدى عدة بلدان مؤسسات جديدة أو تعديل المؤسسات الموروثة، مما يكرس الحتمية المؤسساتية.

و دون التقليل من أهمية البعد التاريخي في تفسير ظاهرة نوعية المؤسسات أو الجودة المؤسساتية بين البلدان، إلا أنه توجد حقائق عملية تظهر إمكانية تغير طبيعة المؤسسات القائمة الموروثة نتيجة الأحداث التاريخية أو إقامة مؤسسات جديدة.

4- نظرية النهج السياسي:

يقضي النهج السياسي بأن المؤسسات لا يتم اختيارها من قبل المجتمع و لكن بواسطة مجموعة من الأفراد التي تمارس السلطة في فترة زمنية محددة، و نتيجة لتضارب المصالح قامت هذه المجموعة لإنشاء مؤسسات تسعى لتحقيق مكاسبها الشخصية و ليس مكاسب المجتمع، و يؤكد "نورث" (1981)²⁰ أن هناك فرق بين المؤسسات التي يتم إنشاؤها من قبل أصحاب القرار في السلطة السياسية و القائمة على تعظيم مكاسبهم الشخصية و المؤسسات التي تسعى لتعظيم مكاسب المجتمع كله، المؤسسات في هذا المستوى لا تؤثر فقط بمعدل الدخل و لكن على كيفية توزيعه، لان جميع الأفراد في المجتمع لا يستفيدون بنفس القدر من المكاسب الناتجة عن المؤسسات القائمة على اعتبار تضارب المصالح و قرار من يمارس السلطة السياسية.

في إطار البعد السياسي يمكن اعتماد مجموعة من المحددات الأساسية لإقامة مؤسسات ذات نوعية جيدة وفعالة هي:

- وجود مؤسسات فعالة وقوية مرتبط بعدم تركيز السلطة، مع وجود مؤسسات سياسية تحدد من سلطة أصحاب القرار السياسي، و في غياب ذلك يتجه أصحاب السلطة السياسية إلى إقامة مؤسسات اقتصادية تعظم من مكاسبهم الشخصية على حساب الدخل الإجمالي للمجتمع.
- التوزيع العادل للدخل و الاستثمار يؤدي إلى المساواة في توزيع السلطة السياسية الفعلية، و على العكس فإن مستويات منخفضة من عدم المساواة في الدخل يجعل من الضروري الاهتمام بإنشاء مؤسسات فعالة ذات نوعية جيدة.

²⁰ - North, D.(1981), *Structure and Change in Economic History*, New York: Norton.

- وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون عقبة أمام إقامة مؤسسات فعالة و جيدة لأنها توفر مداخيل كبيرة و هي بذلك تشكل تهديد لأصحاب القرار في السلطة السياسية قصد إقامة مؤسسات تعمل على مصادرة تلك المكاسب لحسابهم الشخصي بعيد عن مكاسب المجتمع.

النظريات المفسرة لنوعية المؤسسات على اختلافها و ترابطها مع بعضها البعض، فهي تركز مفهوم أهمية وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة و فعالة، دون إهمال دور النظريات الأخرى إلا أن نظرية النهج السياسي تمثل محور تحقيق الجودة المؤسساتية في ظل الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين البيئة المؤسساتية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نوعية المؤسسات

يمكن قياس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية ، سنقدم تعريف موجز لهذه المؤشرات:

تم تطوير العديد من قواعد البيانات لوصف النوعية المؤسساتية ، سنقوم باستعراض قاعدة البيانات المستخدمة لوصف السلطة السياسية، المؤسسات الاقتصادية و السياسية.

فيما يخص المؤسسات السياسية، يسجل مشروع *Polity* الخصائص السلطوية للعديد من الدول في العالم. في إصداره الأخير، يغطي مشروع *Polity* الرابع كل الدول المستقلة في النظام العالمي (دول بتعداد سكاني يقدر بـ 500 ألف نسمة أو أكثر، و التي تشمل 164 بلدا) خلال الفترة 1800-2010. توفر مجموعة بيانات *Polity* الرابع " مؤشرا للديمقراطية *Index of Democracy* ". هذا المؤشر يجمع بين مقياسين مكون من عشر نقاط (0-10) للديمقراطية و الاستبداد. مؤشر الديمقراطية هو متغير مكون لثلاث خصائص مؤسساتية : الأول هو وجود مؤسسات و إجراءات يمكن من خلالها للمواطنين التعبير عن " التفضيلات الفعالة حول السياسات البديلة و القادة ؛ الثاني هو وجود قيود مؤسساتية على ممارسة السلطة من قبل السلطة التنفيذية ؛ أما الثالث هو ضمان الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية و في نشاطات المشاركة السياسية. أما "مؤشر الاستبداد *Index of Autocracy* " فهو مشتق من تشفير كل من تنافسية المشاركة السياسية ، تنظيم المشاركة ، الانفتاح و تنافسية الموظفين التنفيذيين ، و القيود المفروضة على الرئيس التنفيذي. و تقوم قاعدة بيانات *Polity IV* بتوفير عدد من المتغيرات لكل بلد : حدوث الانقلاب (1946-2015) ، الحلقات الرئيسية للعنف السياسي (1946-2015) ، حجم السكان المهاجرين قسرا (1964-2015) ، و مؤشر الهشاشة (1995-2015) ...الخ. و تجدر الإشارة إلى أن *Beck et al.* (2001) قاموا ببناء قاعدة بيانات تغطي 177 بلدا خلال 21 عاما (1975-

(1995) و التي تشمل على 108 متغيرا يصف الانتخابات، القواعد الانتخابية ، أنواع النظام السياسي ، تشكيل الأحزاب في الائتلاف الحكومي و المعارضة ، و مدى النفوذ العسكري على الحكومة. السلطة السياسية هي كنتيجة -جزئيا - للمؤسسات السياسية (حكم القانون) و لتوزيع الموارد عبر جماعات المصالح (حكم الواقع)، و تتضمن الأمثلة على جماعات النفوذ التي تؤثر على القرارات السياسية و المؤسسات الاقتصادية هي الجماعات الدينية ، العرقية ، القوات العسكرية ، نقابات العمال ، الشركات ، و المغتربين في الخارج .. الخ . في هذا الإطار، تم استخدام قاعدة بيانات عديدة لتوثيق حجم هذه الجماعات و توزيع السلطة السياسية بحكم القانون. فعلى سبيل المثال ، قام *Alesina et al.* (2003) بتجميع بيانات حول الحجم النسبي للمجموعات اللغوية و العرقية و الدينية، و استخدمت لبناء "مؤشر التجزئة *Index of Fractionalization*" لتغطي 215 بلدا و إقليما منذ أواخر التسعينات. و قد قام *Docquier et al.* (2009) بتقدير حجم المهاجرين حسب بلد المقصد، حسب المستوى التعليمي، و الجنس لـ 195 بلدا في عام 1990 و عام 2000.²¹

من جانب آخر، العديد من مصادر البيانات يمكن أن تستخدم لتوثيق المؤسسات الاقتصادية. قاعدة البيانات الرئيسية هي:²²

- مؤشر الشفافية الدولية *Transparency International* و التي تقيس الفساد المدرك (perceived corruption)، و يعرف الفساد على أنه إساءة إستعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة ، و يقيس مؤشر الفساد المدرك (*Perceived Corruption Index ,CPI*) المستوى المدرك لفساد القطاع العام في العديد من البلدان ، و هو مؤشر مركب يعكس آراء المراقبين من مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك الخبراء الذين يعيشون و يعملون في البلدان و الأقاليم الجاري التقييم فيها. يوفر *CPI* (2015) بيانات حول 114 بلدا بعد أن شمل التقرير الأول الصادر في عام 1995 عددا محدودا من البلدان (41 بلدا).

²¹ -Docquier, F.(2014). Identifying the Effect of Institutions on Economic Growth. In. Schmiegelow, M., H.and Schmiegelow, M. (eds.), *Institutional Competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy*, Berlin, Springer, pp.26-27.

²² - Kaufmann, D .Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009) .Governance matters VIII: aggregate and individual governance indicators, 1996–2008. World Bank Policy Research Working Paper No. 4978.

مشروع مسائل الحوكمة Governance matters قدم من قبل Kaufman et al. (1999). يحتوي تقرير قاعدة البيانات على ستة أبعاد حول الحوكمة لـ 200 بلدا خلال الفترة 1996-2015. تعتمد قاعدة البيانات أيضا على وجهات نظر الخبراء. يتم تقرير المؤشرات الستة في وحدات قياسية تتراوح من 5,2- إلى 5,2+.

الجدول رقم 1.2. تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية .

قيمة المؤشر	حالة المؤسسات
تتراوح بين 5,2- و 1-	متدنية للغاية
تتراوح بين 1- و صفر	متدنية
تتراوح بين صفر و 1	متوسطة
تتراوح بين 1 و 5,2	متقدمة

المصدر : http://info.worldbank.org/governance/ingi/sc_country.asp

- ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business قاعدة بيانات توفر مقياسا للوائح الأعمال و تنفيذها من صدرها عام 2003. يصنف كل بلد بناء على عشر مجموعات من المؤشرات: البدء في نشاط الأعمال، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، و تسوية المعاملات. وقد تم بناء مؤشر مركب حول "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing business" لتصنيف تلك البلدان.

- تقوم مجموعة الخدمات المخاطر السياسية PRS - منظمة رائدة تقدم خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية و مخاطر البلد - بتصنيف البلدان بناء على ثلاث أنواع من المخاطر (المخاطر السياسية، الاقتصادية ، و المالية) منذ عام 1984. و تقوم قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide,ICRG) بمراقبة 140 بلدا بعد أن كانت عدد المشاهدات متاحة بشكل قليل جدا في الثمانينات ، و يوجد مؤشر لخطر البلد يجمع بين المكونات الثلاثة أعلاه ، مقارنة بقاعدة البيانات السابقة ، أحد مزايا ICRG أنه يقدم بيانات طويلة الأجل منذ حوالي 30 عاما للعديد من البلدان. ويتم تصنيف المؤسسات حسب هذا المؤشر كما في الجدول رقم 2.1.

الجدول رقم 2.2. تصنيف المؤسسات حسب مؤشر ICRG

حالة المؤسسات	مجموع النقاط %
متدنية للغاية (مخاطر مرتفعة جدا)	أقل من 50
متدنية (مخاطر مرتفعة)	50 - 60
متوسطة (مخاطر متوسطة)	60 - 70
جيدة (مخاطر متدنية)	70 - 80
متقدمة (مخاطر متدنية جدا)	80 - 100

المصدر: <http://www.prsgroub.com/icrg.aspx>

- بيت الحرية Freedom House و هي منظمة غير حكومية قامت بطرح بيانات مقارنة حول مستوى الديمقراطية و الحرية في كل البلدان و الأقاليم المستقلة منذ عام 1972، يقيس هذا المسح الحرية وفقا لصنفين أساسيين : الحقوق السياسية و الحريات المدنية. و يتم عرض نتائج المسح في قاعدة بيانات تحتوي على ثلاث متغيرات أساسية : مؤشر مستوى الحقوق السياسية ، مؤشر الحريات المدنية ، و مؤشر بيت الحرية - كمتوسط للمؤشرين السابقين . و يتضمن إصدار عام 2015 نحو 210 بلدا.

- مؤسسة التراث Heritage Foundation أصدرت بيانات حول الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1995 . و تضم المعلومات الدقيقة عن 185 بلدا بدلالة حقوق الملكية ، التحرر من الفساد ، الحرية الجبائية ، الإنفاق الحكومي ، حرية ممارسة الأعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية ، الحرية التجارية ، الاستثمار و الحرية المالية.

- قاعدة بيانات عبر البلدان لـ Andrei Schleifer حول الأصول القانونية ، و التي تميز البلدان بدلالة للقانون العام و النظم القانونية بناء على القانون المدني (الفرنسي ، الألماني ، الإسكندنافي ، و الأصول القانونية الاشتراكية).

وضع Sachs and Warner (1995) بيانات حول الانفتاح التجاري ، وقد حكم الباحثان على بلد ما أنه يتبع سياسة تجارية مغلقة عندما تتوفر على الأقل أحد العناصر التالية: الحواجز غير الجمركية التي تغطي أكثر من 40 % أو أكثر من التجارة ، متوسط التعريفات الجمركية بنحو 40 % أو أكثر ، معدل الصرف في السوق السوداء تمتلك حوالي 20 % أو أكثر بالنسبة لسعر الصرف الرسمي ، نظام اقتصادي اشتراكي ، احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

خاتمة

يقول دوجلاس نورث الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، و رائد اقتصاديات المؤسسات "إن نقل القوانين السياسية و الاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة إلى اقتصاديات العالم الثالث و شرق أوروبا ليس كافيا للأداء الاقتصادي الجيد" ، فعلى الرغم من هذه النتائج التي توضح أهمية المؤسسات في تفسير التفاوت المشاهد بين الدول في ما يتعلق بمراحلها التنموية كما يعكسها دخل الفرد، إلا أن الانتقال من هذه النتيجة إلى صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي تحيط به العديد من المحاذير، فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تتوفر الأعراف المعضدة و المؤسسات المكتملة و آليات التطبيق.

فبالتالي لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة أو تحقيق التنمية الاقتصادية إلا من خلال بناء و تطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح و الانفتاح الاقتصادي فعلى سبيل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية و الاستثمارية، التفكير في تقوية المؤسسات التعليمية و الارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تونس و مصر

مقدمة

ان جوهر الاختلالات التنموية الاقتصادية يقع في المؤسسات التي تعاني ضعف الكفاءة ونقص الشفافية والمساءلة ، وغياب الرؤية المتكاملة المستقبلية، وما ضعف أداء الخدمة العامة وضعف كفاءة اعداد وتنفيذ السياسات العامة الا نتيجة لذلك كما أن غياب الحريات الرئيسية في التعبير والمشاركة والمحاسبة وغياب دور المجتمع المدني ساهم في زيادة التناقضات الاجتماعية، الاقتصادية ،والسياسية بين النخبة وشرائح كبيرة من المجتمع

وانه لمن سابق الأوان القيام بتحليل اقتصاديات الربيع العربي حاليا طالما ظلت التحولات الجديدة التي تعيشها هذه البلدان غير مستقرة وغامضة ، وما دامت علاقة الحكومات الجديدة مع الشعوب حديثة العهد ، وما دام أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة ، مع ذلك فانه يمكن تناول أهم الانجازات ، وما هي التحديات التي تواجه الثورات والحكومات الجديدة، فهل تحقق الحكومات الجديدة أهداف الثورات ومطالب الشعوب أم أنها تفشل في تحقيق هذه المطالب.

المبحث الأول: تطور المؤسسات في الدول العربية

يقاس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية أهمها مؤشرات بيت الحرية، و مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، و مؤشرات الحاكمية و مؤشرات إدارة الحكم و في ما يلي تطور المؤسسات في الدول العربية حسب هذه المؤشرات.

المطلب الأول: حسب مؤشرات بيت الحرية

يبين الجدول التالي حالة المؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية، الذي يوضح أن الدول العربية حسب قيمة متوسط مؤشر الحقوق السياسية هي غير حرة. فعلى الرغم من تحسن قيمة المؤشر للدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 5.9 لعام 2008 إلى 5.7 في عام 2011، إلا أنها بقيت أعلى من 5 و هو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة. ويشير نفس الجدول كذلك إلى أن عدد الدول العربية غير الحرة قد ارتفع من 15 دولة عربية في عام 2008 إلى 16 دولة في عامي 2010 و 2010 ثم عاد إلى 15 دولة في عام 2011.

الجدول رقم 1.3 مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية

2011	2010	2009	2008	
5.7	5.7	5.9	5.9	المتوسط
0	0	0	0	دول حرة 2.5-1
6	5	5	6	حرة جزئياً 5-2.5
15	16	16	15	دول غير حرة 7-5

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2013). سجل تطورات المؤسساتية. أوراق بحثية، العدد (46)، ص 12.

فقد تحسن تصنيف تونس من دولة غير حرة إلى دولة حرة جزئياً منذ عام 2010، حيث انخفضت قيمة مؤشر الحقوق السياسية لتونس من 7 في عام 2009 إلى 3 في عامي 2010 و 2011.

في حين تراجع تصنيف دولة البحرين من دولة حرة جزئيا في عام 2007 إلى دولة غير حرة في عام 2008، و بقيت كذلك حتى عام 2011، حيث زادت قيمة مؤشر الحقوق السياسية لدولة البحرين من 5 لعام 2007 إلى 6 لعام 2008، و بقي على نفس القيمة حتى عام 2011.

و يختلف و ضع الدول العربية من حيث الحريات المدنية، حيث يلاحظ من الجدول التالي أن متوسط قيمة مؤشر الحريات المدنية لبيت الحرية للدول العربية قد انخفض من 5.5 للفترة 2001-2005 إلى 5.2 للفترة 2006-2010، غير أن متوسط قيمة هذا المؤشر للدول العربية قد ارتفع من 5.2 في عام 2010، إلى 5.4 في عام 2011، أي أن الحريات المدنية في الدول العربية قد تراجعت في عام 2011 عما كانت عليه في عام 2010، و قد انعكس هذا على توزيع الدول العربية حسب مستوى الحريات المدنية.

فقد انخفض عدد الدول العربية المصنفة على أنها دول غير حرة من 13 دولة للفترة 2001-2005 إلى 6 دول خلال الفترة 2006-2010، ثم زاد عدد هذه الدول إلى 9 في عام 2011. أي أن مستوى الحريات المدنية قد تراجع في عام 2011.

الجدول رقم 2.3 مؤشر الحريات المدنية للدول العربية 1972-2011

2011	2010	2009	2008	-2006 2010	-2001 2005	-1990 2000	-1981 1989	-1972 1980	
5.4	5.2	5.2	5.2	5.2	5.5	5.7	5.6	5.3	متوسط قيمة المؤشر للدول العربية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	دول حرة 2.5-1
12.0	15.0	15.0	15.0	15.0	8.0	6.0	9.0	11	حرة جزئيا 5-2.5
9.0	6.0	6.0	6.0	6.0	13	15	13	12	دول غير حرة جزئيا 7-5

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013) نفس المرجع السابق، ص13.

و يشير الملحق رقم 2 إلى أن الدول المصنفة على أنها دول غير حرة للفترة 2006-2010 هي العراق و ليبيا و السعودية و الصومال و السودان و سوريا. و قد تراجعت الحريات المدنية في عام 2011 في كل من اليمن و الإمارات العربية المتحدة و جزر القمر لتصبح غير حرة حسب تصنيف بيت الحرية للحريات المدنية، متطابقا مع ما جاء في الملحق رقم 2. و لم تصنف أي من الدول العربية بين الدول الحرة حسب مؤشر الحريات المدنية هذا.

و عند النظر إلى مؤشر بيت الحرية المركب من المؤشرين السابقين كما هو موضح في الجدول التالي، فإنه يلاحظ أن عدد الدول العربية التي يمكن وصفها بأنها حرة جزئيا كان 4 دول في عام 2010، ارتفع إلى 5 دول في عام 2011 و هي جزر القمر و الكويت و لبنان و المغرب و تونس، التي كانت الأخيرة غير حرة في عام 2010.

و يشير نفس الجدول إلى أن أيا من الدول العربية لم تكن حرة منذ عام 1972 و أن عدد الدول الحرة جزئيا ارتفع ليصل أقصاه (8 دول) عام 2008 ثم تراجع ليصل إلى 4 دول في عام 2010 و من ثم ارتفع إلى 5 دول في عام 2011. كما يلاحظ أن الدول العربية التي ظلت تصنف على أنها حرة جزئيا طوال العقدين الماضيين هي فقط جزر القمر و الكويت.

الجدول رقم 3.3 المؤشر المركب لبيت الحرية

2011	2010	2009	2008	-2006 2007	-2001 2005	-1990 2000	-1981 1989	-1972 1980	
5.6	5.6	5.5	5.5	5.5	5.7	5.9	5.6	5.5	متوسط قيمة المؤشر للدول العربية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	دول حرة 1-2.5
5	4	5	8	3	4	2	2	5	حرة جزئيا 2.5-5
16	17	16	12	18	17	19	19	16	دول غير حرة 5-7

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2013) نفس المرجع السابق ص 14،

خلاصة القول أن الدول العربية بشكل عام تعاني من ضعف المؤسسات مقاسة بمؤشرات الحرية، و أن ضعف الحقوق السياسية هو الغالب، في حين أن أغلب الدول العربية كانت من الدول الحرة جزئيا من حيث الحريات المدنية.

المطلب الثاني: حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية

يبين الجدول التالي حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية، حيث يلاحظ تحسن حالة المؤسسات في الدول العربية خلال الفترة 1984-1990 الذي يدل على مؤسسات متدنية للغاية إلى 63.0 للفترة 2006-2010 و الذي يدل على مؤسسات متوسطة. و مع أن قيمة المؤشر تبين تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2006-2010، حيث انخفض المؤشر و بشكل سنوي من 63.7 في عام 2006 إلى 62.1 في عام 2010، إلا أن حالة المؤسسات بقيت متوسطة.

الجدول رقم 4.3 حالة المؤسسات في الدول العربية حسب الدليل للمخاطر القطرية

2010	2008	-2006 2010	-2004 2005	-1990 2000	-1984 1990	حالة المؤسسات
62.1	62.8	63.0	62.3	57.2	43.5	متوسط
3	3	3	4	4	11	متدنية للغاية أقل من 50
4	2	2	0	2	5	متدنية 50-60
3	6	6	7	11	1	متوسط 60-70
8	7	7	7	1	0	70-80...
0	0	0	0	0	0	متقدمة 80-100
18	18	18	18	18	17	المجموع

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013) نفس المرجع السابق، ص14،

كما يبين الجدول رقم 4 أن عدد الدول ذات المؤسسات المتدنية للغاية كان 3 دول في عام 2010 هي العراق و الصومال و السودان، أما الدول ذات المؤسسات المتدنية فقد كانت 4 دول في عام 2010 هي مصر و لبنان و سوريا و اليمن.

المطلب الثالث: حسب مؤشر الحاكمية

يلخص الجدول التالي الوضع المؤسسي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية للفترة 1998-2010. حيث يلاحظ تدني وضع المؤسسات في الدول العربية على مؤشر الحاكمية، فلم تحقق أي من الدول العربية قيمة موجبة لهذا المؤشر. أي من المؤسسات في جميع الدول العربية كانت ضمن الدول التي تصنف

مؤسساتها بالمتدنية للغاية، فقد زاد عدد الدول التي تصنف مؤسساتها بالمتدنية للغاية من 6 دول للفترة 1998-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010. ثم إلى 10 دول في عام 2010. في حين تراجع عدد الدول التي كانت تصنف مؤسساتها بالمتدنية من 12 دولة للفترة 1998-2000 إلى 9 دول للفترة 2006-2010 و إلى 8 دول في عام 2010.

الجدول رقم 5.3 الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية

الفترة	2000-1998	2005-2001	2010-2006	2010
متدنية للغاية (-2.5) - (-1)	6	7*	9**	10***
متدنية (-1) - (0.0)	12	11	9	8
متوسطة 0-1	0	0	0	0
متقدمة 1-2.5	0	0	0	0
المجموع	18	18	18	18

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013) نفس المرجع السابق ، ص17،

و قد كان وضع الدول العربية على مؤشر التعبير و المساءلة هو الأدنى، حيث كانت قيمة هذا المؤشر النوعي في جميع الدول العربية أقل من الصفر و كان عدد الدول العربية التي تصنف مؤسساتها حسب مؤشر التعبير و المساءلة على أنها متدنية للغاية 12 دولة في عام 2010 كما كان وضع التعبير و المساءلة في باقي الدول العربية و عددها 9 متدن و لم تحقق أي من الدول العربية المستوى المتوسط على هذا المؤشر الفرعي منذ عام 1996. كما يبين الجدول رقم (6).

الجدول رقم 6.3 حالة الدول العربية حسب مؤشر التعبير و المساءلة

الفترة	2000-1996	2005-2002	2010-2006	2009	2010
متدنية للغاية (-2.5) - (-1)	8	10	12	14	12
متدنية(-1) - (0.0)	13	11	9	7	9
متوسطة 0-1	0	0	0	0	0
متقدمة 1-2.5	0	0	0	0	0
المجموع	21	21	21	21	21

المصدر: المعهد العربي للتخطيط(2013) نفس المرجع السابق ، ص17،

و كان وضع الدول العربية أفضل بكثير على مؤشر محاربة الفساد على الرغم من تراجعها خلال الفترة 1996-2010، حيث يبين الجدول أن عدد الدول العربية التي عانت من مستوى متدن للغاية لمحاربة الفساد قد زاد من 3 دول للفترة 1996-2000 إلى 6 دول في عام 2010، كما نقص عدد الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط لمحاربة الفساد من (7) دول في الفترة 1996-2000 إلى (6) دول في عام 2010، و نقص عدد الدول العربية التي حققت مستوى متدن لمكافحة الفساد من 11 دولة للفترة 1996-2000 إلى 8 دول في عام 2010. أما الدول التي تتمتع بمستوى متقدم لمحاربة الفساد، فقد زاد من صفر للفترة 1996-2000 إلى دولتين للفترة 2002-2005 و نقص إلى دولة واحدة في عام 2010.

الجدول 7.3 حالة الدول العربية حسب مؤشر محاربة الفساد للفترة 1996-2000

الفترة	2000-1996	2005-2002	2010-2006	2009	2010
متدنية للغاية (-2.5) - (-1)	3	3	4	4	6
متدنية (-1) - (0.0)	11	10	10	9	8
متوسطة 0-1	7	6	5	6	6
متقدمة 1-2.5	0	2	2	2	1
المجموع	21	21	21	21	21

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2013) نفس المرجع السابق، ص18،

و عند التركيز على الفترة 2009-2010، يلاحظ أن قيمة مؤشر مكافحة الفساد قد تراجع في كل من جيبوتي و مصر و لبنان و موريتانيا، إلا أن مستوى مكافحة الفساد في هذه الدول بقي ضمن المستوى المتدني، قد تراجع وضع سوريا من متدن إلى متدن للغاية، أما وضع تونس فقد تراجع من متوسط إلى متدن، كما يبين الملحق (19).

كما تراجعت قيمة المؤشر في بعض الدول العربية ذات المستوى المتدني للغاية مثل: ليبيا و السودان و اليمن، كذلك تراجعت قيمة المؤشر بين بعض الدول العربية التي تتمتع بمستوى متوسط من مكافحة الفساد مثل البحرين و الأردن و الكويت و عمان.

كما تراجع وضع الإمارات العربية من مستوى متقدم إلى جيد، و تراجعت قيمة المؤشر لدولة قطر بشكل طفيف لتبقى بالمستوى المتقدم و تحل المرتبة الأولى في مكافحة الفساد، تلتها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت فعمان. الملحق رقم (19).

و في مجال فعالية الحكومة، فإن الجدول التالي يبين تراجعاً طفيفاً في أداء الدول العربية، حيث زاد عدد الدول العربية التي تعاني من مستوى متدنٍ للغاية في فعالية الحكومة من 4 دول للفترة 1996-2000 إلى 5 دول في عامي 2009 و 2010، و زاد عدد الدول التي تعاني من مستوى متدنٍ على مؤشر فعالية الحكومة من 8 دول للفترة 1996-2000 إلى 9 دول لعامي 2009 و 2010. و نقص عدد الدول التي تتمتع بمستوى متوسط لفاعلية الحكومة من 9 دول خلال الفترة 1996-2000 إلى 7 دول في عام 2010، و حققت قطر مستوى متقدماً لفاعلية الحكومة لعام 2009، ثم تراجعت إلى مستوى المتوسط في عام 2010. و يشير الملحق رقم (20) أن قيمة مؤشر فعالية الحكومة قد تراجع في معظم الدول العربية، بغض النظر عن تصنيفها ما بين عامي 2009 و 2010، و يلاحظ عدم تحسن قيمة المؤشر إلا في عدد قليل جداً من الدول العربية و قد كان التحسن بشكل جزئي و لم يؤثر على مستوى فعالية الحكومة في هذه الدول، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للجزائر من 0.59 إلى 0.56 و العراق من سالب 1.26 إلى سالب 1.23، و لبنان من سالب 0.67 إلى سالب 0.34، كذلك فقد تحسن مستوى فعالية الحكومة اليمينية من سالب 1.12 إلى سالب 1.03.

الجدول رقم 8.3 وضع الدول العربية حسب مؤشر فعالية الحكومة للفترة 1996-2010

2010	2009	2010-2006	2005-2002	2000-1996	
5	5	6	5	4	متدنية للغاية (-2.5) - (-1)
9	9	8	9	8	متدنية (-1) - (0.0)
7	6	7	7	9	متوسطة 0-1
0	1	0	0	0	متقدمة 1-2.5
21	21	21	21	21	المجموع

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2013) نفس المرجع السابق، ص 19.

المبحث الثاني: تونس أول اقتصاد الربيع العربي

بعد مرور عام تقريبا على الثورة التي شهدتها تونس في مطلع عام 2011 ، حيث أطفأت تونس شمعتها الأولى ، يمكن القول أن تونس استطاعت وضع اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي ، بنجاح انتخابات المجلس التأسيسي ، التي أجريت في 23 أكتوبر من عام 2011، والتي علقت عليها آمال كبيرة ، أملا في وضع حد لحالة الضبابية والتردد لدى المستثمرين، غير أن بؤادر الانتعاش التي سجلت في مطلع عام 2012 ، لم تعمر طويلا فسرعان ما ارتفعت وتيرة الاحتجاجات المطالبة المفرطة ، لتعيد الاقتصاد التونسي الى مربع الضغوط المسلطة على الميزانية والسيولة المصرفية ، والاحتياطي من النقد الأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ما هي أهم التحديات التي تعترض تمويل الاقتصاد التونسي ؟
ان محاولة الاجابة على هذا السؤال يتطلب العمل على ما يلي :

أولا : رصد وتحليل أهم الأسباب التي كانت وراء اندلاع الثورة في تونس

ثانيا : تحديد سبل تعاطي الاقتصادي التونسي مع " صدمة الثورة "

ثالثا : رصد وتحليل أهم تحديات الاقتصاد التونسي وتحديد مدى تأثير تباطؤ الاصلاحات المؤسساتية على المالية العامة

المطلب الأول : أسباب الثورة التونسية

الأسباب الاقتصادية: تونس لا تمتلك ثروات نفطية لكنه بلد مستقر ويسدد ديونه بانتظام ويمتلك بنية تحتية حديثة ، وهو بلد سياحي يستقبل ما لا يقل عن 6 ملايين سائح سنويا ، ولا توجد ضمن مدن الصفيح على غرار بعض دول العالم الثالث ، ولا يوجد فيها أيضا ذلك الفقر الشديد وان كان لا يخلو الأمر من جيوب فقر كبيرة ، ونجد أن اقتصادها تأثر بفعل:

1- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية : إن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 20/08/2007 فجرت

ثورات الجوع في بنغلاديش والكامرون وساحل العاج ومصر والحبشة والهند و إندونيسيا والأردن والمغرب والسرينغال بسبب تضاعف الأسعار الوسطية للمواد الغذائية في العالم أجمع ، مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة لمئات البشر ، إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (20 / 09 / 2008) كانت لها تداعيات

خطيرة على الاقتصاد التونسي ، لأنها كشفت بصورة جلية مأزق الغلط المتبع في تونس طيلة العقدين الماضيين

2 - تراجع الاستثمارات الأجنبية : تونس تعتمد في النمو على سوق واحدة هي سوق الاتحاد الأوروبي التي تستوعب 80% من الصادرات التونسية ، لكن الاتحاد الأوروبي منذ عام 2008 يعيش في ظل الإسقاطات المدمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ، والنمو فيه لا يزال بطيئا جدا ، فضلا عن أن بعض دوله أعلنت إفلاسها المالي كالإيونان وإيرلندا ...

وهذا ما جعل الركود في طلب الأوربيين الاستثمارية مما عكس سلبيا بصفة آلية في الاقتصاد التونسي ، إذ تجلّى ذلك من خلال انكماش الاستثمار ، بعدما كانت تتلقى مئات الملايين من اليورو على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي ، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملابس والسيارات مما أدى إلى زيادة المصاعب التي واجهها الاقتصاد التونسي في عامي 2009 و 2010 ، وتقدر نسبة تراجع الاستثمارات الأجنبية بأكثر من 21% خلال هذه الفترة¹.

3 - البطالة : في أعقاب سقوط الرئيس بن علي كشفت الصحيفة الح كومية (لا بريس) عن الأعداد الحقيقية للشباب العاطلين عن العمل ، فمعدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-29 سنة) كان قد اقترب من 30% عام 2009 حيث بلغ 45% بالنسبة لخريجي التعليم العالي ، وفي عام 2005 ثم نشر دراسة من طرف البنك العالمي والتي تشير إلى أن معدل بطالة كبار التقنيين وحاملي شهادة الماجستير يقارب 50% وحسب بيانات منحتها مؤسسة بريتون وودز (breton Woods) فان معدل البطالة يصل إلى 37% بالنسبة ل(15-17) سنة و 32% بالنسبة ل (20 - 24) سنة و 22% بالنسبة ل (20-29) سنة بينما تصل المعدلات إلى 40% بالنسبة للخريجين ، ويقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل كل عام ب (140000) مقابل خلق (60000 إلى 65000) منصب شغل فقط معظمها مركز في تونس الكبرى والساحل².

¹- توفيق المدني.(2011). سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ص ص 251-258

²- بياتريس ايبو و حمزة مدب و محمد حمدي .(2011). تونس ما بعد 14 كانون الثاني و اقتصادها السياسي و الاجتماعي، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، ص 13

الجدول رقم 9.3 تطور عدد مطالب الشغل المسجلة حسب الأصناف المهنية³

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع طالبي الشغل	278,261	277,814	334,827	347,582	336,581

2005	2006	2007	2008	2009
488,944	507,026	522,082	565,907	547,879

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، (تونس 2002)، وزارة التنمية والتعاون الدولي: النشرة الإحصائية السنوية لتونس، العدد 45، ص 105

نلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد طالبي الشغل قد ارتفع إلى الضعف خلال الفترة من (1998-2009) وهذه الزيادة لا تستطيع سوق العمل استيعابها مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بشكل عام وتنتشر البطالة بين الشباب خاصة، بالنظر إلى أن 70% من العاطلين عن العمل هم تحت سن الـ 30 من العمر و 85% منهم تحت سن 35⁴ إن ظاهرة البطالة التي تؤثر على 17% من عدد سكانهم البالغ 10 ملايين نسمة، والتي تضرب 30% من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية باتت تشكل التحدي الأكبر للحكومة التونسية في سعيها نحو توفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الخريجين الجدد من الجامعة، الذين ارتفع عددهم إلى نحو 8000 سنويا بعد أن كان لا يتجاوز 4000 خلال السنوات الخمس الماضية، ويسود اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلمة من الشباب الأمر الذي دفع البعض منهم إلى الانتحار⁵، في ما كان صهر الرئيس الماطري الذي لم يحصل على البكالوريا يتحكم في الثلاثين من عمره في إمبراطورية مالية ضخمة تقدر بمليارات عدة.

³ - المعهد الوطني للإحصاء. (2002). وزارة التنمية و التعاون الدولي: النشرة الإحصائية السنوية لتونس، العدد 45، ص 105

⁴ - الحسن العاشي. (2011). التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارينغي للشرق الأوسط، ص 4-5

⁵ - توفيق المدني، نفس المرجع السابق، ص 259

4- نهاية ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية التونسية : كثر الحديث عن معجزة الاقتصاد التونسي وعن تحول اقتصاد تونس إلى نموذج للتنمية يجذى به ، وهذا ما كانت الحكومة التونسية تروج له ، واعتمدت فكرة المعجزة الاقتصادية إلى ما يلي :

أ- الاختيار الماكر للمقارنات : يتم اختيار المقارنات بطريقة مأكرة عن طريق استعمال الزمن والجغرافية بطريقة غير منطقية ، ورغم أن السلطات التونسية تعتبر بلدها اقتصادا بارزا إلا أن الإحصائيات اختارت مراجع ضعيفة لكي يتم إبراز الاقتصاد التونسي بمقارنته مع دول القارة الإفريقية الأخرى.

ب- التحولات في المحاسبة والتصنيف : أي أنه يجب أن تسمح التغييرات الخفية في بناء المؤشر وفي طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما بإظهار التحسينات باستمرار ، ولإظهار أن المهاجرين يستثمرون في البلاد ، والاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادق عليها يتم الخلط بينها للإقناع بوجود انتعاش اقتصادي ومناخ ملائم للمقابلة ، والشركات التي تحصلت على ترخيص من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار يتم احتسابها كمقاولات تأسست فعلا .

ج - نسيان الانجازات السابقة : النسيان المنهجي للإنجازات السابقة أثناء الإعداد للخطاب الاقتصادي ، ومن الملفت أن نلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة التونسية وخاصة بالنسبة إلى فترة ما قبل عام 1987.

د- الاستلاء على الظواهر الاجتماعية : يشكل الاستلاء على الظواهر الاجتماعية لتأسيس المدح الاقتصادي والاجتماعي حيث يقوم مسؤولون حكوميون بالاستلاء من جديد وبصفة مباشرة على قوى خاصة بالمجتمع من خلال خطاب ينسب مسؤولية التطور الايجابي إلى السياسات الاقتصادية للحكومة .

هـ - إخفاء المعلومات المتباينة : يتم ذلك عن طريق إخفاء المعلومات التي لا تسيير في الاتجاه الصحيح ، وهكذا فان السلطات ما تنفك تشدد على أولوية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي، وفي نفس الوقت يتم التقليل من شأن ترسانة بأكملها من السياسات الاقتصادية التي تسيير بعكس الأهداف الاجتماعية التي تم الإعلان عنها

و - إخراج ماهر للأرقام : إبراز للأرقام أو إخفائها حسب توافقها أو تعارضها مع الخطاب الرسمي

5 - الفساد : وفقا لتقديرات الهيئات الدولية المختلفة يحتل معدل الفساد في تونس مستوى متوسط ، وهو ما يعتبر مقبولا تماما بالنسبة لبلد نام.

إن مسألة الفساد والمحسوبية في تونس تجاوزت محيط النظام وتفشت بين شرائح واسعة من المجتمع، وقد استخدم النظام في تونس سياسات عامة مختلفة مثل الخصخصة وقانون الاستثمار، وتشجيع الصادرات لا نشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على المحسوبية التي كان رجال الأعمال فيها يعتمدون اعتمادا كبيرا على الدولة للوصول الى السلطة والامتيازات والفرص الاستثمارية⁶.

ومن بين جميع الحكومات الاستبدادية في المنطقة نظام جيد، الذي خلق شبكة تضامن نفعية والتي حولها من خلال منح الامتيازات والخدمات الاجتماعية في مقابل دعم النظام ثقافة المحسوبية الى فساد منتشر في جميع قطاعات المجتمع⁷.

المطلب الثاني: الاقتصادي التونسي "صدمة الثورة"

عقب استعراض أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية، يتم استعراض تداعيات " صدمة الثورة " على الاقتصاد التونسي التي أفرزت نوعا من الفراغ السياسي، الذي أدى إلى انقلاب أمني مما أضعف القيادة السياسية التوافقية، التي تسلمت زمام السلطة بعد اندلاع الثورة.

انعكست هذه الحالة سلبا على أداء الاقتصاد التونسي، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع المصرفي، وتضاعف حالة التردد والانتظار عند المستثمرين التونسيين والأجانب، كما تحولت وجهة بعض الاستثمارات الأجنبية إلى دول مجاورة ، نتيجة لارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات التي عمت البلاد في عام 2011 .

وقد ساهمت بحالة من الانكماش الاقتصادي ، التي يعاني منها الاقتصاد الأوربي وهو الشريك الرئيسي لتونس، (80% من التجارة الخارجية) في تعقيد الأوضاع نتيجة أزمة القروض السيادية ، وكذلك تأزم الأوضاع في ليبيا .

وكانت النتيجة معدل نمو سالب ب 2,2% ، بعدما حققت تونس خلال العقدين الأخيرين نموا اقتصاديا بمعدل سنوي 5% ، وقد أدى هذا التراجع في أداء الاقتصاد التونسي إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود 19% ، كما أدى إلى انخفاض الموارد الجبلئية للدولة.

⁶ - بياتريس ايو ، نفس المرجع السابق، ص ص 26-35

⁷ - الحسن العاشي، نفس المرجع السابق، ص ص 16-17.

وللحد من هذا الانكماش الاقتصادي ، والخروج من هذه الحلقة المفرغة ، (فراغ سياسي وانقلاب أمني - تراجع أداء الاقتصاد - ارتفاع البطالة وانخفاض الموارد الجبائية - ارتفاع وتيرة الاحتجاجات - ضعف الدولة وتغذية الانقلاب الأمني) ، فقد اتخذت الحكومة الت ونسية والبنك المركزي التونسي جملة من الإجراءات⁸ وتمحورت في ما يلي :

على مستوى السياسة المالية العامة، كان التوجه نحو سياسة إنفاق توسعية ، تمثلت في إعفاءات جبائية ، مساعدات للمؤسسات المتضررة، زيادات في الأجور وانتدابات في القطاع الحكومي ، ولكن أدى كل من عدم الوضوح السياسي وغياب خريطة طريق دقيقة ، وانخفاض الموارد الجبائية ، وتفشي المظاهر المطالبة المفرطة إلى تفاقم عجز الميزانية، الذي ارتفع إلى حدود 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، بعدما كان في مستوى 3,2% في عام 2011، وأمام ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات في القطاعين العام والخاص، فقد أقرت الحكومة المنتخبة جملة من الزيادات في المرتبات، مما دفع ها إلى الحد من نفقات التنمية، لتوفير الموارد الكافية لتلبية المطالب النقابية، ويمكن قراءة هذا التوجه على أنه خدمة لأغراض انتخابية، على حساب الإصلاحات الهيكلية.

وعلى مستوى السياسة النقدية، فقد كان التوجه نحو سياسة نقدية مسيرة، حيث قام البنك المركزي أكثر من مرة بتخفيض كل من نسبة الفائدة من 4,5% إلى 3,5% ، ونسبة الاحتياطي الإجباري من 12,5% إلى 2,5% ، كما عمدت السلطة النقدية إلى ضخ السيولة بمعدل يومي وصل إلى 5400 مليون دينار تونسي ، بعدما كانت عمليات امتصاص فائض السيولة هي السائدة قبل الثورة.

ولكن عدم الوضوح السياسي بسبب الغموض المؤسسي (القضاء ، الإعلام والرزنامة الانتخابية) جعل الأفق ضبابيا بالنسبة للمستثمرين ، وتعطلت قنوات تأثير السياسة النقدية ، ناهيك عن هشاشة القطاع المصرفي الذي يعاني منذ فترة طويلة (تعود الى ما قبل الثورة) من تراجع في مؤشرات صلابة وسلامة المؤسسات المصرفية (ضعف الرسمية وارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 14% من مجموع القروض قبل الثورة إلى 19% بعدها) ، وذلك نتيجة لغياب الشفافية في تسيير مؤسسات القرض وعدم احترام قواعد الحوكمة الرشيدة .

⁸-Labidi M. (2012). Tunisian Economy and the challenger of democratic transition, the road of democracy : The Arab region, latin America and Eastern Europe, AVB-GDN, Beirut Friday, pp 18.

المطلب الثالث: تحديات التحول الديمقراطي في تونس

تجدر الإشارة إلى وجود ثلاث أنواع من التحديات:

1- التحدي الاجتماعي : الذي يظهر تأثيره المباشر على الاستقرار السياسي وعلى مناخ الاستثمار ، ولكن التحدي في تفاقم الهوة بين تطلعات التونسيين ، وخاصة بين الشباب وواقع اقتصادي حرج للغاية، أي بين انتظارات (توفير فرص عمل لحملة الشهادات العليا ، وحماية الفقراء ، وتحقيق تنمية منطوقية) من المستحيل الاستجابة إليها خلال فترة زمنية وجيزة ، وضمن وضع انتقالي اقتصر أولويات الحكومة فيه على تأمين التوازنات المالية (الحد من تفاقم عجز الميزانية) وبلوغ الانتخابات في ظل مناخ اجتماعي وأمني مستقرين.

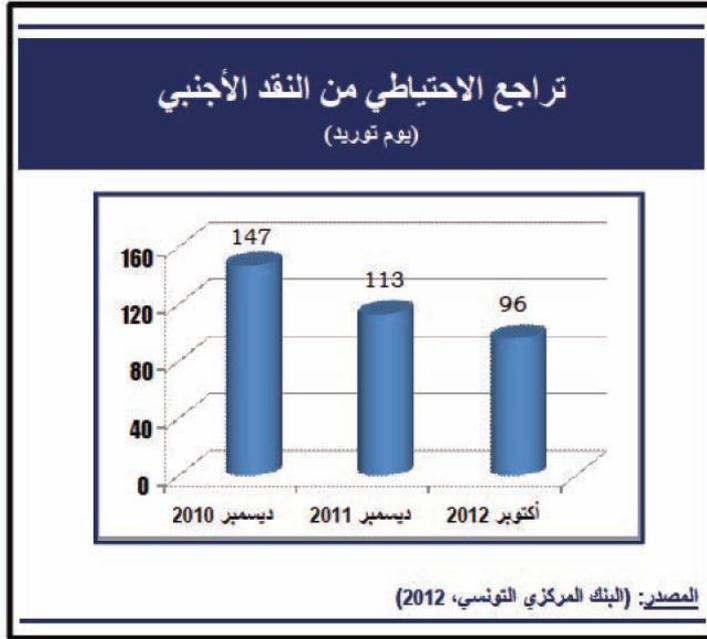
وأمام كل هذا فان الحكومة وجدت نفسها أمام خيارين:

- إما العمل على توضيح الرؤية السياسية والاقتصادية للمرحلة القادمة تمكثها من فتح آفاق واعدة ، والقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية (التعليم ، النظام المالي ، الجباية ، البنية التحتية والإدارة) -أو اللجوء إلى الحلول السهلة على المدى القصير ، (زيادات مفرطة في الأجور وانتدابات تفوق الاحتياجات ، لا تراعي الانعكاسات التضخمية ولا القدرة التنافسية للاقتصاد) وهي معظمها مسكنات لموجات الاحتجاجات العمالية واعتصامات العاطلين عن العمل شملت معظم المحافظات ، ولكنها على المستوى الاقتصادي تعتبر كارثية اذ تعصف بالتوازنات المالية ، وتثقل الدين العام وترجئ عملية الإصلاح إلى المستقبل البعيد.

ولكن قرب المواعيد الانتخابية وارتفاع وتيرة الاحتجاجات لم يترك للحكومة مجالاً للاختيار ، فدفعها إلى الانصهار في الخيار الثاني.

2- تحدي التمويل الأجنبي : تبقى إشكالية التمويل الأجنبي من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية، التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ، ويتلخص هذا التحدي في تفاقم الهوة بين المتطلبات من العملة الصعبة لتمويل الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص تمويل مشاريع التنمية المنطوقية، التي تصدر قائمة استحقاقات الثورة، وبين المستوى المتدني من الاحتياطي من العملة الأجنبية الذي انخفض إلى 9740 مليون دينار في نهاية شهر أكتوبر من العام 2012 أي ما يكفي 94 يوم توريد ، مقابل 13003 مليون دينار قبل اندلاع الثورة في ديسمبر من عام 2010 أي ما يكفي 147 يوم توريد.

الشكل رقم 1.3: أ- تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي (يوم توريد)



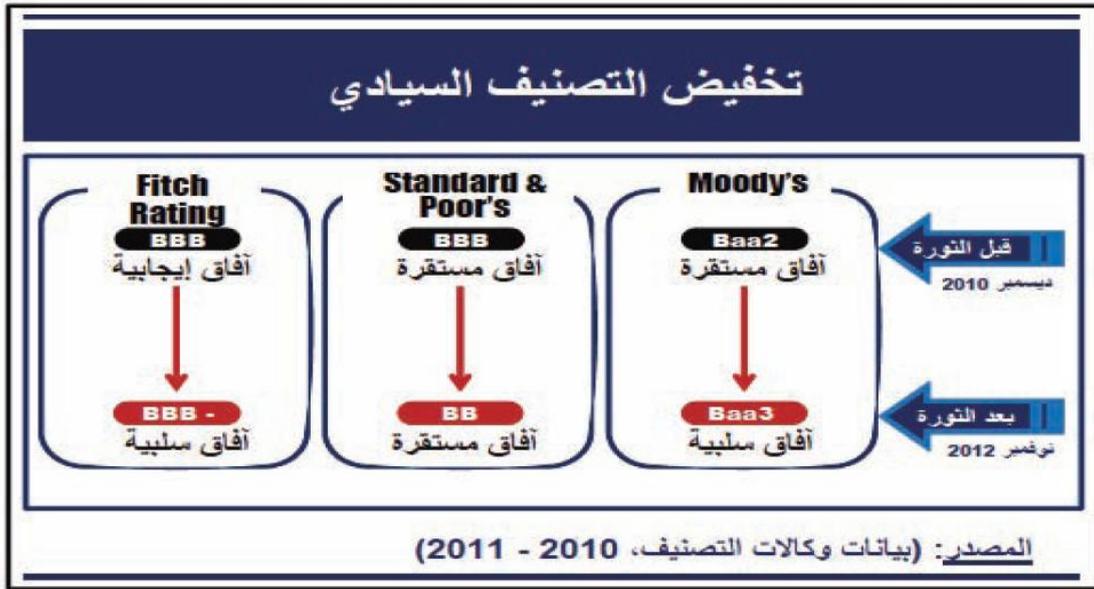
ب- نسبة التداين من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: البنك المركزي التونسي 2012 - وزارة المالية 2012

أدى هذا التفاوت إلى ارتفاع احتياجات الاقتصاد التونسي من العملة الصعبة مما دفع الحكومة التونسية إلى الاستدانة الخارجية، التي ظلت في معدلات معقولة، إذ لم تتعد نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تواجهها الدولة.

الشكل رقم 2.3: تخفيض التصنيف السيادي



المصدر: بيانات وكالات التصنيف 2010-2011

تجدر الإشارة إلى أن انخفاض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي يرجع أساساً إلى انخفاض واضح في عائدات التصدير لأهم القطاعات الاقتصادية الحيوية (الصناعات التحويلية، الطاقة والسياحة)، وتسبب ذلك في فقدان الدينار التونسي لنسب كبيرة من قيمته أمام الدولار واليورو، حيث بلغ سعر صرفه قبل بدء الاحتجاجات المطالبة بسقوط النظام (1,35 دينار) مقابل الدولار الأمريكي، و (1,9 دينار) مقابل اليورو، ولكن عدم وضوح الرؤية السياسية وما نتج عنها من تردد المستثمرين الأجانب والمحليين، وتراجع أداء الاقتصاد أدى إلى هبوط كبير للدينار التونسي، ويستقر سعره الرسمي الحالي في حدود (1,55 دينار) مقابل الدولار، و (2,1 دينار) مقابل اليورو، وأمام انخفاض التصنيف السيادي (الشكل رقم 2.3) وارتفاع هامش الفائدة على الإصدارات التونسية، فقد فضلت الحكومة التونسية عدم الخروج إلى السوق العالمية، واللجوء إلى الدول الصديقة لتمويلات ثنائية، أو إلى المؤسسات المتعددة الأطراف (البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للاستثمار...) من أجل الحصول على هبات وقروض مهيمنة لتمويل اقتصادها.

ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، علاوة على تأثيره السلبي على أداء الاقتصاد التونسي، وخاصة الميزان التجاري⁹ جعل موجة الانكماش التي ضربت دول الجنوب تطال دول النواة الصلبة (ألمانيا وفرنسا) مما حد من قدرتها على مساعدة الاقتصاد التونسي ، الأمر الذي يفسر اللجوء إلى الأسواق العالمية بضمانات أمريكية ويابانية .

3- تحدي الضغوط على السيولة المصرفية : لقد أدى شعور كل من المواطن والمستثمر بالخوف من الوضع الراهن، والحشية من انهيار القطاع المصرفي إلى موجة من السحوبات من البنوك التونسية التي قدرت ما بين 650 و 700 مليون دينار في النصف الثاني من شهر يناير من العام 2011، أي اثر اندلاع الثورة، فكانت النتيجة انخفاض نسبة الادخار إلى 15,9% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي انخفاض بمعدل 5,5% نقاط مئوية، مقابل معدل ما يقارب 22% بالنسبة للسنوات الثلاث السابقة¹⁰ يعد هذا المستوى ضعيفا مقارنة بمعدل الادخار المسجل في الدول الصاعدة والنامية، كما أنه لا يفي بكل متطلبات الاستثمار ، مما يفرض على الاقتصاد اللجوء إلى موارد الاقتراض الداخلية منها والخارجية .

كما أدى تراجع أداء البنوك نتيجة تعطيل عمليات الإنتاج (إضرابات، اعتصامات، وقطع الطرق....) إلى ارتفاع عدد المؤسسات المتضررة ، التي أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها في الآجال المحددة.

لقد خلق هذا التدهور في الوضعين السياسي والاجتماعي خللا في موازنة المصارف، كما كشف مواطن الضعف العديدة التي تشوبها (غياب الحوكمة الرشيدة، ضعف في تقدير المخاطر وضعف في النظم الرقابية.....)

مما حد من قدرتها على تمويل الاقتصاد¹¹ ، وأمام ضعف مستوى الادخار نتيجة تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، وتدني نسبة الفائدة الحقيقية ، التي أصبحت سلبية بعد ارتفاع معدل التضخم إلى 5,3% (بالانزلاق السنوي في أكتوبر 2012) وارتفاع متطلبات تمويل الاقتصاد لدفع الاستثمار، وإنقاذ

⁹ - Labidi M. (2011). les crises de dettes souveraines : un grain de sable dans la mécanique de redressement de l'économie tunisienne ; L'économiste Maghrébin, n°557, août-septembre

¹⁰ - البنك المركزي. 2012. التقرير السنوي لعام 2011

¹¹ - IMF, (2012), Tunisia : staff report for the 2012 article IV consultation, July 9

- Fitch rating, (2012), Tunisia : political and economic uncertainties keep ratings under pressure, special report, October 9

- Standard & poor's, (2012), banking industry country risk assessment : Tunisia, September 24

المؤسسات المتضررة من تعطيل عملية الإنتاج ، فقد تفاقمت الضغوط على السيولة المصرفية، مما تسبب في تدهور جودة محفظات البنوك، وجعلها رهينة الاعتماد على إعادة التمويل من البنك المركزي.

لقد مكن تدخل البنك المركزي القوي السماح للبنوك هيكله قروض الشركات المتضررة من الركود ومساعدتها عبر تدخله في السوق النقدية بضخ كميات ضخمة من السيولة ، (بمعدل يومي يفوق 5 مليارات دينار) مناخ اتسم بتراجع أداء أصولها ، الدور الايجابي لتفادي مخاطر الانكماش الائتماني ، التي غالبا ما تكون كارثية على الاقتصاد ، غير أن هشاشة القطاع المصرفي تبقى قائمة ما لم تحصل إعادة لرسملة البنوك ، وتنشيط السوق المالية وخاصة سوق السندات ، حتى لا يتحمل القطاع المصرفي بمفرده مهمة تمويل الاقتصاد¹².

المبحث الثالث: الاقتصاد المصري

يعد الاقتصاد المصري واحدا من أكثر اقتصاديات الدول العربية تنوعا، حيث تساهم فيه قطاعات الزراعة و الصناعة و السياحة و الخدمات بنسبة متقاربة في تكوينه الأساسي و بالتحديد يعتمد على الزراعة و عائدات قناة السويس و السياحة و الضرائب و الصادرات النفطية و تحويلات العمالة بالخارج و التي يشكل تحويلاتهم النقدية موردا من موارد الاقتصاد المصري، و تتركز العمالة المصرية في دول مثل (دول الخليج العربي، و الولايات المتحدة الأمريكية، و أوروبا، و استراليا).

و قد تجلّى هذا التنوع و التعدد في الاقتصاد المصري إلى التغيرات و التطورات السياسية التي شهدتها مصر منذ السبعينيات من القرن العشرين و الثورات في القرن الواحد و العشرين و التي تركزت أهدافها في القيام بالإصلاحات شملت مختلف جوانب الدولة.

كانت الصورة الاقتصادية قبل ثورة 25 يناير لها وجهان، الأول ما تقول به الحكومة والحزب الوطني من أن معدل النمو قد وصل إلى 7 %، وروج الحزب الوطني أن الشعب تزداد رفاهيته ويستهلك من السلع ما لم يكن يعرفه من قبل وازداد استهلاك الكهرباء نتيجة استعمال الأجهزة الكهربائية وعرف الشعب الأجهزة المحمولة .

والوجه الأخر من الصورة يراها أصحابها قا تمه بالفقر ينهش في الأغلبية وارتفاع الأسعار يهبط بمستوى المعيشة ، والأجور لا تتناسب مع مستويات الأسعار والخدمات الأساسية غير متوافرة وجودتها

¹² - البنك المركزي، نفس المرجع السابق ، ص 346

متدنية ، بينما المتخصصون يرون أن معدل النمو تحقق من خلال أنشطة الخدمات والذي يتمثل يصفه أساسية في الاتصالات والمطاعم والبنوك والسمسرة وكلها لا تصنع نموا اقتصاديا ولكن تحقق أرباحا كبيرة للقائمين عليها¹³ .

هذا النمط من النمو كان لصالح الأغنياء أو على وجه التحديد 750 ألف أسرة تمثل 4% من إجمالي الأسر المصرية التي يبلغ عددها 17 مليون أسرة ، وبرزت التجمعات الاحتكارية في قطاعات متعددة ، حيث احتكرت ثلاث شركات 90% من إنتاج الحديد، واحتكرت الشركات الأجنبية 90% من إنتاج الاسمنت، واحتكرت 10 شركات سمسرة تعاملات البورصة، وظهر الاختلال واضحا في تكوين مجتمع الأعمال، إذ بينما يمثل 99% منه منشآت صغيرة يعمل بها أقل من 10 عمال، فان من يتحكم في النشاط الاقتصادي 1% يمثلون كبار رجال الأعمال ويحصلون على تسهيلات كبيرة من البنوك، فقد حصل 20 عميلا على أكثر من ثلث تلك التسهيلات وتعثروا ولم يسددوا ديونهم وبعضهم هرب إلى الخارج¹⁴

المطلب الأول :التطور التاريخي للاقتصاد المصري

منذ الخمسينيات من القرن العشرين وبالتحديد المدة (1952 - 1960) هيمن على الاقتصاد المصري تدخل الدولة الواضح وكان من أبرز تطبيقات هذه السياسات إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في " المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي " ، وبدء الاستثمار الحكومي المباشر في العديد من المجالات ومنها على سبيل المثال الاستثمار في شركة الحديد والصلب عام 1954 ، ثم تأميم قناة السويس عام 1956 ، ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 عوضا عن مجلس الإنتاج القومي¹⁵ .

فيما اتصفت المدة بين (1960 - 1966) بتطبيق برنامج التخطيط الاقتصادي القوي الشامل والتطبيق الاشتراكي، والعمل بأول خطة خماسية شاملة ارتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تدعّمه سياسات عدة أهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، والتدخل في تحديد الأسعار ، وقد بلغ معدل النمو السنوي نحو 3,8% خلال سنوات الخطة،

¹³ - محمد صفوت قابل. (2012). اقتصاديات الربيع العربي (الإنجاز و الإنقاذ)، ص 140

¹⁴ - الأمم المتحدة. (2011). البرنامج الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية، ص 60

¹⁵ - تحولات الاقتصاد المصري. (1999). ملاحظات أولية، وحدة الدراسات الاشتراكية، ص 09

وشهدت هذه المدة انطلاقة في عدد من المشاريع القومية الهامة أبرزها البدء ببناء السد العالي على نهر النيل جنوب أسوان.¹⁶

ثم أعقبها مرحلة السبعينات والتحول إلى (اقتصاد حرب) ، إذ عانى الاقتصاد في تلك المدة وبالتحديد في الفترة (1967 - 1973) من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تتجه بشكل عام نحو الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة في سيناء ، حيث بلغ الإنفاق العسكري 10% من قيمة الناتج المحلي عام 1967 مقارنة بعام 1962 الذي كان 5% وارتفع إلى 20 % عام 1973.

أما في عام 1972 والسنوات التي أعقبها، فقد جرى أحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية ، وشهدت العمل بسياسات الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل ، واستبداله بخطة سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادي ، وقد تحقق معدل نمو سنوي مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى 9,8% ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية.¹⁷

وأخذت مصر تجني ثمار سياستها خلال فترة التسعينات، إذ تميزت تلك بالاستقرار النسبي للاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو متوازنة وارتفاع متوال في قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي، واستقرار صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية ، فضلا عن قيام عدد كبير من المشاريع الإنتاجية والخدمية.¹⁸

وما أن بدأ القرن الواحد والعشرون حتى أخذت نتائج الأداء الاقتصادي والمالي تتميز بالتباين في نتائج الأداء القطاعي، فقد تعرض سعر صرف الجنيه لحالة من التذبذب بدأت بالانخفاض ، ثم ما لبث أن استقر عن حد (6,25 جنيه مقابل الدولار الأمريكي)، مع ارتفاع معدل النمو عام 2007 إلى حوالي 7,1%، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج إلى 684,4 مليار جنيه ، وارتفعت قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية ليحقق متوسط سعر صرف الجنيه 5,4 أمام الدولار.¹⁹

وشهدت تلك الفترة أيضا بدأ العمل بنظام ضريبي جديد، من جانب آخر فقد أدى تزايد معدلات التضخم إلى ارتفاعات متوالية في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع في نسبة الفقر ، وبدأ حالات الرهل

¹⁶ - روبرت مسايرو. (1990). الاقتصاد المصري، القاهرة، ص 34

¹⁷ - وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، تقرير إحصائي دوري يصدر عن وزارة المالية على الموقع الإلكتروني www.mof.gov.eg

¹⁸ - أحلام قاسم نافل. (2014). الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير (دراسة في الواقع والتحديات)، كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين، ص 4

¹⁹ - هبة حندوسة. (1999). العمالة و الإصلاح الهيكلي في التسعينات، القاهرة، ص 52 ب 5

الاجتماعي الناتجة عن الإخفاق في توظيف ناتج معدلات النمو في معالجة مشاكل المجتمع، واستمرار الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وارتفاع معدلات الفقر، والأمية والبطالة ، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وبدأت ملامح تفشي الفساد والمحسوبية والاحتكار واضحة في عمليات تخصيص الأراضي والإنتاج الصناعي والقروض البنكية ،²⁰ وترافق ذلك مع الزيادة الكبيرة في تعداد السكان، فتكالت العوامل الاجتماعية السلبية الناتجة عن الشعور بعدم الاستفادة من تحقيق معدلات نمو جديدة وانسداد الأفق في حدوث تحول ايجابي مستقبلي، فأدى ذلك إلى ثورة الشعب المصري في يناير عام 2011²¹.

تطور القطاعات الاقتصادية في مصر : مما لا شك فيه أن التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار السنوات الأخيرة قد شكلت تحدياً أمام النشاط الاقتصادي، لمحاورة المتعددة والمتنوعة بما يسمح له الانطلاق مرة أخرى نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن إيجاز أهم القطاعات الاقتصادية المتنوعة المهمة.

أولاً- قطاع الزراعة : النشاط الزراعي يشكل ركيزة الحضارة والاقتصاد المصري عبر العصور التاريخية فمنذ قيام ثورة جويلية 1952 وحتى الآن ظل القطاع الزراعي يشكل الأساس بالنسبة لمصر ، وعرفت مصر تنفيذ مشروعات الري العملاقة فتم البدء في إنشاء السد العالي عام 1960، هذا المشروع الذي ساهم في تحقيق الأمن المائي لمصر مما سمح بتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية ليرتفع معدل النمو السنوي الزراعي المتوسط من 2,6% في الثمانينات إلى 3,4% في التسعينات، ليصل إلى 3,97% في الألفية الثالثة، كما تزايدت مساحة الأراضي الزراعية بنحو 2,3 مليون هكتار خلال هذه المدة، وانطلقت مصر نحو مشروعات التوسع الزراعي العملاقة التي تساهم في إضافة 1,3 مليون هكتار وفي زيادة المساحة المأهولة بالسكان من 5,5% من مساحة مصر إلى 25%، وفي إعادة رسم الخريطة السكانية بعد خلق مجتمعات عمرانية جديدة في أعماق الصحراء المصرية، التي تشكل مناطق جذب سكاني لما توفره من فرص عمل جديدة²² إذ يقدر عدد العاملين في القطاع الزراعي حوالي 30% من إجمالي قوة العمل، كما يسهم بنحو 4,8% من الناتج المحلي الإجمالي.

²⁰ - أبناس فهمي حسين، جيهان محمد السيد. (2015). أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، الجمعية العربية للبحوث

الاقتصادية، العدد 71، ص 43

²¹ - أحلاص قاسم نفال، نفس المرجع السابق، ص 5

²² - أبناس محمد الجعفرأوي. (2015). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص12

وتسهم الصادرات الزراعية بحوالي 20% من إجمالي الصادرات السلعية، وهو ما يجعل القطاع الزراعي أحد موارد الدخل القومي الهامة²³ كما وتبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي، ومن أهمها التيسير على المستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الأساسية للمساحات المخصصة لهم من مياه للري وطرق وخدمات ومرافق، مع الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات حتى تصل هذه المساحات للحرية الإنتاجية حسب طبيعة كل منطقة.

شهد عام 2007 تطبيق أولي خطوات تحديث الزراعة بتحويلها إلى قطاع خاص يدار وفقا لآليات السوق الحر في إطار برنامج التحرر الاقتصادي الذي ترفهه مصر ، وبدأت في تنفيذ العديد من الإجراءات من بينها التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية بتنفيذ برنامج ال تسوية بالليزر للأراضي الزراعية لتعظيم القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي 315 مليون جنيه الأمر الذي أدى إلى نجحها في الوصول بمعدل النمو الزراعي إلى 4,1% سنويا²⁴.

وإذا كانت المساحة الزراعية في مصر تبلغ 8,5 مليون هكتار أي ح والي 3,5% من إجمالي مساحة مصر، فإن مشروعات التنمية الزراعية الرأسية ساهمت في أن تصل المساحة المحصولية إلى 15.2 مليون هكتار في عام 2007، وقد بدأت مصر في تنفيذ خطة طويلة المدى لإضافة حوالي 3,4 ملايين هكتار من الأراضي الجديدة المستصلحة حتى عام 2017، وفي إطار هذه الخطة يتم إضافة 150 ألف هكتار جديدة كل عام للرقعة الزراعية، وقد شجع ذلك وجود عدة مقومات للاستثمار الزراعي أهمها :²⁵

- حرية القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واسترداد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتشمل الأسمدة الكيماوية والمبيدات.

- حرية البيع لجميع المحاصيل الزراعية .

- تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين، وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

- حرية القطاع الخاص في مجال تصدير واسترداد السلع الزراعية .

²³ - أناس محمد الجغراوي، نفس المرجع السابق، ص 12

²⁴ - عزة إبراهيم عمارة.(2015). الزراعة و الأمن الغذائي المصري، مجلة السادسة الدولية، ص 11

²⁵ - محمد أبو مندور.(2010).دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، القاهرة ، ص 25

- تحرير أسعار المحاصيل الزراعية ، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ورفع أسعارها استرشادا بالأسعار العالمية.

- وجود بنية أساسية قوية في مجال الزراعة .

- وفرة الأراضي الصالحة للاستصلاح والاستزراع .

ثانيا :قطاع الصناعة : عملت الحكومات المصرية المتعاقبة ومنذ ثورة جويلية عام 1952 لتستكمل الطريق بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات التعدينية والنفطية والصناعات الكيماوية بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، ويمثل قطاع الصناعة أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومي المصري ، وهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17,5% عامي 2005-2006 ، فضلا عن علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

شهد عام 2007 انطلاق مشروع الألف مصنع، حيث بلغ عدد المصانع الكبيرة والتي تصل استثماراتها لأكثر من 15 مليون جنيه ودخلت مرحلة الانتاج 283 مصنعا كبيرا منها 169 مصنعا جديدا و114 توسعا في مصانع قائمة قيمتها 15 مليون جنيه فأكثر وذلك حتى نهاية نوفمبر 2007²⁶. تم إنشاء 166 مصنعا متوسطا يتراوح رأسمالها من 5 إلى 15 مليون جنيه بتكلفة استثمارية 247 مليون جنيه²⁷

إن التطور الذي شهده القطاع الصناعي في مصر إنما يعود إلى عدة مقومات أساسية منها :

- العمالة الوفيرة رخيصة الثمن.

- تشجيع الحكومة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التسهيلات والتمهيلات.

²⁶ - هبة حندوسة.(2010). تحليل الموقف، تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه مصر، دراسة أعدتها مع رئيس مجموعة شركاء التنمية و المنسق العام للأمم المتحدة

في القاهرة، ص 39

²⁷ - عبلة عبد اللطيف.(2013). السياسة الصناعية في مصر، بناء المستقبل، مشروع الأوراق البحثية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ص 5

- توفر وسائل النقل بحيث تمتلك مصر شبكة مواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية.

- إضافة إلى توفر الخامات اللازمة للتصنيع مثل الخامات النباتية المتمثلة في القطن ، الخضر والفواكه والكتان والسمن والقصب والبنجر وغيرها.

- أيضا توفر الخامات الحيوانية مثل الألبان والجلود التي تستخدم في المصنوعات الجلدية .

- توفر المعادن المختلفة مثل النحاس والزنك والرصاص والحديد والكروم والنيكل والتنجستين والفوسفات والبازلت والألمنيوم والفحم والكبريت وملح الطعام والمنجنيز والكاولين والقصدير والجرافيت والكوارتز والتتاليم والليسيوم والبوتاس ، وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة.

ويرتكز البنيان الصناعي في مصر على سبع صناعات تشكل أكثر من 80% من المؤسسات الصناعية، وتتركز أضخم ثلاثة أنشطة صناعية في صناعة النسيج وصناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث ، يليها الصناعات التعدينية والصناعات الكيماوية والمعادن الأساسية.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي فيه عام 2006/2007 إلى حوالي 17,2%.

إن أسعار الأراضي بالمناطق الصناعية في مصر تفوق أسعار نظيرتها في باقي دول العالم بعشرات الأضعاف ، وهو ما يؤثر سلبا على المناخ الصناعي، ويعاني أصحاب المشروعات، وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة في مصر من ارتفاع كلفة الأراضي المتاحة لإقامة مشروعات صناعية عليها، ففي دول مثل أمريكا وغيرها من الدول الأوروبية فقد تراوح سعر المتر الواحد ما بين 4 إلى 6 دولارات، كما يصل في تركيا التي تصنف من الاقتصادات الصاعدة إلى 4 دولارات فقط، بينها الصين على سبيل المثال ، فان الأراضي تمنح مجانا للمستثمرين الأجانب وكذلك الحال في بعض الدول الواقعة في شرق إفريقيا مثل كينيا وأوغندا والتي تمنح الأراضي مجانا مقابل قيام المستثمر بتشغيل عدد من أبناء الدولة في المشروع المقام، أما في مصر فقد يصل إلى 112 دولار للمتر الواحد، ويعود ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل على رأسها نقص المساحة المخصصة لإقامة المصانع في تلك المناطق، حيث كان على الحكومة المصرية أن تنهي العديد من مشروعات البنية التحتية والتي كان من بينها تهيئة وتجهيز الأراضي في العديد من المناطق الصناعية، إلا أن تأخير تلك المشروعات ساهم في محدودية الأراضي المهيئة والجاهزة للاستثمار الصناعي ما أدى إلى ارتفاع سعر المتر في تلك المناطق الصناعية .

وبحسب ما تذكره الهيئة العامة للتنمية الصناعية في مصر ، إن احتياج الصناعة من الأراضي المهيأة والمجهزة يتعدى 7 ملايين متر سنويا، في حين تقوم الدولة بتوفير محدود لا يتجاوز 3 ملايين، وطالب رئيس اتحاد الصناعات محمد السويدي الحكومة المصرية بضرورة طرح الأراضي للمستثمرين بنظام حق الانتفاع، وذلك للتغلب على مشكلة الاتجار بأراضي المناطق الصناعية ، والتي سيطر عليها عدد من رجال الأعمال، في الفترة قبل اندلاع ثورة يناير 2011، إلى جانب ضرورة العمل على تهيئة مناخ لاستثمار أمام المستثمرين عن طريق تخفيض أسعار متر الأراضي لتناسب مع الأسعار العالمية.

حيث نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ عام 2014 ما يقارب 4,7 مليار دولار مقارنة بنحو 2,48 مليار دولار للفترة نفسها عام 2013 ، بنسبة نمو نحو 89%.

وأوضح جهاز الإحصاء الصادر عن وزارة الصناعة المصرية أن عدد المنشآت الصناعية بلغت 33046 بقيمة إنتاجية 707410 مليون جنيه، بتكلفة استثمارية 533999 مليون جنيه، وبلغ عدد العمال في هذه المنشآت 1.786727 عامل، وبلغت قيمة الأجور المسددة للعمال 19537 مليون جنيه²⁸.

ثالثا : قطاع السياحة : تستحوذ السياحة على أهمية كبيرة مؤثرة في تطور التنمية الاقتصادية لدولة بحجم مصر التي تتميز بامتلاكها لأثار تاريخية كبيرة جدا وبموقع جغرافي فريد، يتميز بطقس معتدل على مدار أيام السنة ، فضلا عن تمتع ها بشواطئ رائعة الجمال، قامت الدولة بتقديم كافة التسهيلات للاستثمار بها وجعلها في مكانة لائقة لاستقبال الوافدين من مختلف أرجاء العالم.

فالسياحة في مصر حينما تترجم إلى الأرقام في الأحوال العادية ، فإنها تعني ما يقرب من 40% من إجمالي صادرات الخدمات، متجاوزة بذلك جميع الإيرادات الخدمية، و 9,3% من حصيللة النقد الأجنبي، وحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي بصورة مباشرة الذي يرتفع إلى 11,3% ، إذا ما أضيفت المساهمات الغير مباشرة في قطاع السياحة والمتمثلة في الخدمات المصاحبة للسفر والسياحة حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها 3,5%، وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما تعد السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص العمل حيث يصل نسبة الذين يعملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حوالي 12,6% من إجمالي حجم العمالة في الدولة²⁹.

²⁸ - عبلة عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص 17

²⁹ - سلوى العتري.(2015). الأداء الاقتصادي المصري بعد ثورة يناير 2011، القاهرة، ص 14

وأدت عوامل عدة مجتمعة إلى تهو صناعة السياحة هذه المكانة بين نظيراتها من الصناعات في مصر مستفيدة من المقومات الطبيعية التي تمنحها وضعا تنافسيا فريدا على خريطة السياحة العالمية ، كما أن أجهزة السياحة لا تفتقر همتها في العمل على تنوع المنتجات السياحية واستحداث أنماط جديدة من السياحة بلبي كافة الاحتياجات وترضي كافة الأذواق مما يساعد على حفاظ مصر على حصتها من حركة السياحة العالمية بل وغزو أسواق جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مضطردة وغير مسبوقة، فضلا عن ما شهدته مصر في العقدين الأخيرين من تنمية سياحية على نطاق واسع في عدد من مناطق الجذب السياحي المتميزة والتي دعمت بنيتها الفوقية من الطاقة الإيوائية المستعدة الآن لاستقبال ما يربو على مائتي ألف سائح³⁰.

لذا فان مصر بفضل ما تتمتع به من المناخ الملائم لممارسة النشاط السياحي على مدار فصول العام الأربعة وما تتميز به من تنوع المنتج السياحي فإنها تعد مقصد سياحي متكامل ، فاستنادا إلى قاعدة عريضة من مخزون التراث التاريخي والحضاري وتعدد العناصر الطبيعية والبيئية ، أصبحت الصورة المنطبعة في الأذهان عن مصر كمقصد سياحي مغايرة لما ظلت عليه لسنوات طويلة³¹ ، فلم تعد مصر مجرد القبلية التي يتوجه إليها المهتمين بالسياحة الثقافية والآثار فحسب، بل اتسعت دائرة النشاط السياحي فيها لتشمل سياحة الشواطئ بما فيها ممارسة نشاط الغوص وكل أنماط الأنشطة والرياضات المائية (سياحة ال يخوت ، السياحة العلاجية ، سياحة الصحاري والسفاري والحياة البرية ، السياحة البيئية ، سياحة المؤتمرات ، سياحة الجولف ، السياحة الرياضية والصيد ، سياحة المهرجانات ، سياحة التسوق ، السياحة النيلية ، السياحة الدينية).³²

رابعا - قطاع النفط: تمتلك مصر احتياطي نفطي مؤكد قدره 4,2 مليار برميل من النفط الخام في عام 2013³³ ، وقبل ثورة 25 يناير 2011 كان قطاع النفط والغاز من القطاعات المهمة في الاقتصاد المصري ، اذ بالرغم من أن مستوى الإنتاج كان يبلغ نحو 710.000 برميل من النفط في اليوم، وهذا رقم ضئيل بالمقارنة مع كبار المنتجين في العالم ، مثلا كانت السعودية تنتج 9,4 ملايين برميل في اليوم عام 2011، إلا أن صادرات النفط المصرية كانت مصدرا ثابتا للعملة الأجنبية، وبحلول عام 2009، كانت مصر في المراتب الأولى في تكرير النفط الخام الإفريقية مباشرة بعد جنوب أفريقيا، وكذلك ازداد

³⁰ - نفس المرجع السابق، ص 17

³¹ - ماجدة قنديل. (2011). الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ص 11

³² - أخلاص قاسم نافل، نفس المرجع السابق، ص 13

³³ - ماجدة قنديل، نفس المرجع السابق، ص 15

إنتاجها من الغاز الطبيعي خمسة أضعاف منذ منتصف التسعينات ليلغ 2,2 تريليون متر مكعب في عام 2011، وفي عام 2013 احتلت المرتبة الثالثة في إفريقيا لناحية احتياطي الغاز الطبيعي المثبت المقدر ب 7,7 تريليون متر مكعب، وفيما يتعلق بالتنقيب والتطوير فقد استثمرت شركات النفط الأجنبية رساميل غير مسبوقه ، إذ تدفق نحو 70% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، والتي بلغت قيمتها حوالي 7 مليار دولار في عام ي 2009 -2010 ، متخطية بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والعقارات مجتمعة ، إذ بلغت حصة عائدات النفط والغاز نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي المصري عام 2011 ، وفي حين تراجع مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل أكثر من الثلثين بعد اندلاع الانتفاضة في يناير 2011³⁴.

وساعد عقد الاتفاقات النفطية قبل الانتفاضة على تدفق الاستثمارات العالمية لمصر وزيادة تكثيف نشاط البحث عن النفط والغاز الطبيعي من أجل دعم زيادة الثروات النفطية وزيادة الاحتياطات من النفط والغاز لتلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي ، وتوفير احتياجات الأجيال القادمة فضلا عن تصدير الفائض للأسواق الخارجية ، بما يعني زيادة حصيلة الصادرات النفطية اللازمة لدعم اقتصاد مصر والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

ويعود زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة إجمالي عدد الاكتشافات النفطية والغازية التي تحققت خلال تلك المدة 741 كشفا في الحديد من مناطق البحث والاكتشاف في مناطق خليج السويس ودلتا النيل والصحراء الغربية والشرقية والبحر المتوسط وسيناء وصعيد مصر، وقد ساهمت هذه الاكتشافات في زيادة ثروات مصر ودعم الاحتياطات وزيادة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي الذي يمثل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية المتكاملة لوزارة النفط ، ويمثل تحديا كبيرا يسعى قطاع النفط لتحقيقه، إذ يقدر إجمالي الاحتياطات المضافة شاملة ما تم إنتاجه خلال المدة (2009 - 2012) حوالي 4,5 مليار برميل³⁵ ، ويقدر إجمالي إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي بحوالي 52,2 مليار طن مكعب ، ولا شك أن هذه المدة كانت تمثل تحديا كبيرا لقطاع النفط للاستمرار في معدلات الإنتاج والحفاظ على مستوياته ، وقد حقق قطاع النفط أعلى معدل له في تاريخه في عام 2013 حيث بلغ حوالي 581 مليون برميل يوميا أما الغاز فقد بلغ إنتاجه حوالي 62,1 مليار متر مكعب³⁶ موزعة على مناطق الجمهورية في القاهرة

³⁴ - مظفر البرازي.(2014). صادرات النفط و الغاز الطبيعي من الدول الأعضاء و الممرات المائية العالمية للسحنات البترولية، النفط و

التعاون العربي، مجلة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، المجلد 40، العدد 148 ، ص 73

³⁵ - التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العالمية المصدرة للنفط (أوبك). (2012). ص55

³⁶ - نفس المرجع السابق، ص 61

والإسكندرية والسويس وطنطا وأسيوط وسيناء ، وبلغ إجمالي كمية الصادرات من الزيت الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماوية والغاز الطبيعي خلال هذه المدة حوالي 648 مليون طن مكافئ قيمتها حوالي 119,5 مليار دولار³⁷ .

ويشار إلى أن قطاع النفط، وبعد ثورة يناير 2011، ومع الازدياد المتوالي في استخدام المواد النفطية، واستمرار دعم المنتجات النفطية داخليا برقم يعادل ثلثي قيمة العجز الإجمالي في الموازنة العامة، وارتفاع قيمة استحقاقات قطاع النفط لدى الجهات الحكومية إلى 150 مليار جنيه ، حسب تصريحات وزير النفط خلال عام 2013، فقد أصبح هذا القطاع يعاني خللا واضحا في الكهرباء بكافة متطلباته³⁸ .

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير

تعرض الدول في أعقاب الثورات الشعبية والتغير في المسار السياسي لخلل جسيم في مسار الأداء الكلي لقطاعات الدولة الإنتاجية فيؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة ككل، ويعود ذلك لعدة عوامل التي أثرت بالسلب على الأداء الاقتصادي للدولة وأدى ذلك إلى:³⁹

- تراجع الحالة الأمنية في الأشهر الأولى التي أعقبت ثورة يناير 2011، الأمر الذي أدى الى توفيق العجلة الإنتاجية في العديد من القطاعات ، وساهم ذلك في زيادة البطالة وتراجع الدخل القومي

- وقوع أحداث أدت إلى إظهار البلاد في حالة عدم استقرار داخلي

- الخلل الكبير في معالجة الحكومة لسعر صرف الجنيه، مما أدى إلى تراجع بنحو 18% من قيمته أمام العملات الأجنبية، فأثر ذلك بالسلب على قيمة الموازنة العامة للدولة وسبب عجزا فيها، فضلا عن العجز في تدبير العملات لتسديد واردات مصر السلعية، وخلق سوق موازنة لسعر الصرف الرسمي ، وقد ساهمت تلك العوامل بشكل مباشر في تدهور التصنيف الائتماني الخاص بمصر، وما تبعه من ارتفاع أسعار فائدة القروض التي أبرمتها مصر سواء من الداخل أو الخارج ، وهروب الاستثمارات وتراجع معدلات الجذب السياحي، وانخفاض الاحتياطي النقدي بصورة كبيرة وتعويض جزء منه عبر الاقتراض من دول إقليمية فضلا عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة لضعف ما كانت عليه في موازنة (2010-2011)⁴⁰ ، وأدت الضغوط الشعبية إلى تباطؤ والحذر في اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها ضبط البوصلة الاقتصادية ، وتدعيم

³⁷ - نفس المرجع السابق، ص55

³⁸ - عماد حسين، تحديات التنمية التي تواجه مصر، مرجع سابق، ص 23

³⁹ -الأوضاع السياسية في مصر و تداعياتها الاقتصادية، إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية على الموقع الإلكتروني

www.fincorpogroup.com

⁴⁰ - نفس المرجع السابق، الموقع الإلكتروني www.fincorpogroup.com

الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتركز مفتاح الحل في السعي لإبرام اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي، الذي يعد شهادة ثقة دولية في قدرة الاقتصاد المصري على النهوض والتعافي، إلا أن هذا الحل تراجع بشكل كبير، وصل محله إنقاذ آخر تمثل في معونات وقروض دول عربية شقيقة كالسعودية وقطر والكويت ساند الاقتصاد في أعقاب ثورة 30 جوان 2013⁴¹، ورغم مرور ستة سنوات على قيام الثورة وجهود الحكومات تلوى الأخرى، إلا أن مصر ما زالت تواجه بعض المشكلات الأخرى مثل انخفاض احتياطي النقد الأجنبي وارتفاع حجم الدين العام المحلي، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشمل الدين الخارجي الذي ارتفع هو الآخر .

إن تلك المشكلات التي واجهها الاقتصاد المصري على مستوى المؤشرات الاقتصادية كان لها انعكاس كبير على مستوى القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع السياحة إذ تراجعت واردات هذا القطاع بتراجع أعداد السياح الوافدين إلى مصر، ففي عام 2013 بلغ عدد السياح الوافدين إلى مصر حوالي 9,5 مليون، أما في عام 2014 فقد بلغ عدد السياح حوالي 8,2 مليون، ويعود السبب في ذلك إلى تدهور الوضع الأمني في مصر⁴².

كما أن هذا التدهور الذي شهده الاقتصاد المصري خلال السنين الماضية كان له انعكاس كبير على الساحة المصرية، وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها مشكلة التضخم، حيث بلغ معدل التضخم في عام 2014 حوالي 10% مقارنة في عام 2012 الذي كان 7,5% وهذا المعدل يوضح مدى عمق المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، في مقابل ذلك ارتفع معدل البطالة أيضا، إذ بلغ هذا المعدل في عام 2013 حوالي 13,1% مقارنة في عام 2012 الذي كان 12,7%⁴³.

الجدول رقم: 10.3: قيمة الصادرات والواردات المصرية والعجز التجاري للمدة (2008-2014)

السنة	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013
الصادرات	25,1	23,8	26,9	25	26,9	26,1
الواردات	50,3	48,9	54,09	59,2	57,6	59,8
العجز التجاري	25,2	25,1	27,19	34,2	30,7	33

المصدر : البيانات المنشورة في وزارة المالية المصرية ، التقدير المالي الشهري . أكتوبر 2014 . صفحة 65

⁴¹ - World Bank. (2002). arab republic og Egypt. Economic growth and poverty; social mobility in Egypt between 2005 and 2008 Cairo, Egypt, 21 april 2009, p5

⁴² - إيمان منصور، مؤشرات توضح أداء الاقتصاد المصري خلال 9 أشهر على الموقع الإلكتروني www.masrawy.com

⁴³ - نفس المرجع السابق، ص 3

ومن الجدول يمكن ملاحظة الآتي :

- 1- أن الصادرات المصرية ظلت على ما هي عليه ببلوغ نسبة 50% ، أو أقل من الواردات خلال المدة
 - 2- أن عام 2009 / 2010 شهد تراجعاً في قيمة الصادرات والواردات مقارنة بالعام 2008 لاعتبارات الأزمة المالية العالمية ، فتراجعت الصادرات بنحو 1,3 مليار دولار وتراجعت الواردات بنحو 1,4 مليار دولار
 - 3- أن عام 2012 / 2013 هو العام الوحيد خلال الفترة زادت فيه الصادرات بنحو 1,9 مليار دولار وانخفضت الواردات بنحو 1,6 مليار دولار ، وبذلك أنخفض العجز التجاري في العام نفسه بنحو 3,5 مليار دولار
 - 4- أن العجز التجاري خلال الفترة أخذ في التزايد باستثناء عام (2012 / 2013) لاعتبارات تشجيع المنتجات المحلية كسياسة للحكومة وأبرز دليل تراجع واردات مصر من القمح خلال عام 2013
- كما تبين الإحصاءات الخاصة بشركاء مصر التجاريين بنهاية العام المالية أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول لمصر، فعلى صعيد الواردات يمثل الاتحاد الأوروبي بنسبة 31,7% من إجمالي واردات مصر، يليه الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 21,7% من إجمالي واردات مصر، ثم الدول العربية بنسبة 19,6%⁴⁴ ، أما على صعيد الدول فتحتل الصين المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدرة لمصر ، تليها أمريكا ثم ألمانيا ، ثم الإمارات ، الكويت ، وسويسرا ، وتحتل هذه الدول مجموعة بنسبة 35,8% من إجمالي الواردات المصرية ، أما على صعيد الصادرات المصرية فيحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى حيث بلغت بنسبة 37,2% من إجمالي الصادرات المصرية ثم الدول العربية 20% ثم الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 17,6%⁴⁵ .
- خلاصة ما تم ذكره سابقاً يمكن القول أن النمو الاقتصادي الذي كان متوقع له بعد الثورة لم يحدث بالمستوى المطلوب، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منه:

- 1- الأحداث السياسية التي أعقبت الثورة و أدت إلى الكثير من المشاكل الأمنية والسياسية

⁴⁴ - البنك المصري. (2013). التقرير السنوي للعام المالي ، ص 92

⁴⁵ - نفس المرجع السابق، ص 93

2- أفرز الواقع السياسي الكثير من المشاكل الاقتصادية أصبحت تشكل عبء كبير على كاهل الدول المصرية منها ارتفاع الدين الخارجي والمحلي، والتضخم والبطالة وقلة الواردات بسبب تدهور بعض القطاعات كالسياحة في زيادة الواردات الأجنبية.

جدول رقم : 11.3 : مؤشرات الاقتصاد المصري بعد الثورة

الرقم	المؤشرات الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	عدد السياح / مليون	14,7	9,8	11,5	9,5	8,2
2	التضخم /نسبة مئوية	11,1	10,5	7,5	10,2	10,1
3	البطالة /نسبة مئوية	9	12	12,7	13,4	13,1
4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي / نسبة مئوية	5,1	1,8	2,2	2,1	2,2
5	احتياطي النقد الأجنبي / نسبة مئوية	36	18,1	15	17	15,3
6	الدين العام المحلي / مليار جنيه	962	1133	1380	1652	1839
7	الدين الخارجي / مليار دولار	35	33,7	38,8	45,7	46,1
8	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة / مليار دولار	6758	2189	3982	3753	4119
9	الزيادة في المؤشر الرئيسي للبورصة /نسبة مئوية	15	49,3	51	24	32

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي العام المالي 2014

فضلا عن ذلك يمكن القول أن النمو ارتبط بتطور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ، وبما أن تلك الأوضاع تشهد تذبذب كبير ، مرة استقرار ومرة تدهور فان ذلك المؤشر في ارتفاع وانخفاض ، كما أن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية تكون من الصعوبة بسبب ذلك ، وأن كلا المستثمرين الخارجيين والمحليين على حد سواء يساهمون في إنعاش الاقتصاد المصري ، والمعروف أن استقرار الاقتصاد الكلي هو شرط ضروري للحفاظ على استمرار الثقة في أوساط الأعمال التجارية وللتأكيد على الانتعاش الاقتصادي ، ولغرض

تخطي جميع المشكلات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق إصلاحات في بنية الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات الأجنبية للتمكن من المنافسة العالمية في بيئة الأعمال، وضرورة تحقيق الاستقرار السياسي الذي يكون له انعكاس كبير على الاقتصاد برمته ، وقد تجسدت تلك الأهداف بوضع خطة خماسية تهدف إلى تحقيق النتائج الآتية :⁴⁶

- 1- وصول معدل النمو الحقيقي الى 6%.
 - 2- السعي لخفض عجز الموازنة لتصبح أحادية الرقم ، وبتخفيض من 13,7%⁴⁷ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي (2013 / 2014) ليصل إلى 10% في عامي (2014 / 2015).
 - 3- وضع الدين العام على مسار مستدام على المدى الطويل لينخفض من 94 % في عامي 2013/2014 الى 80 % في عام 2015⁴⁸
 - 4 - خفض معدل التضخم إلى أرقام أحادية في ظل انتهاج سياسة مالية حذرة. ولغرض تحقيق أهداف هذه الخطة عملت الحكومة على وضع آليات تطبيقها من خلال :
 - القيام بإصلاحات هيكلية في الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي لغرض خفض عجز الموازنة.
 - عملت على إنشاء مشروعات قومية كبرى مثل مشروع قناة السويس ومشروع تنمية الساحل الشمال الغربي ، ومشروع المثلث الذهبي الخ، وقد بدأت بالفعل اتخاذ خطوات فعلية ، الأمر الذي عزز ثقة محلية ودولية في الاقتصاد المصري.
 - القيام ببعض السياسات والإجراءات منها تطبيق الحد الأقصى للأجور حتى على رئيس الدولة ، وتفعيل قانون الضرائب العقارية ، منظومة التموين والخصم الجديدة⁴⁹ التي أدت إلى حد ما تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي أحد مطالب ثورة 25 يناير 2011.
- لقد لقيت هذه الخطوات تأييد محلي وخارجي المتمثل بالمنظمات الدولية فقد أشارت (شري موليانى

⁴⁶ - حسن طارق. (2015). الربيع العربي و الدستورانية: قراءة في تجارب (المغرب، تونس، مصر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.ص12.

⁴⁷ - المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.(2013).ورقة مشتركة مقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، نوفمبر ،

ص 6

⁴⁸ - نفس المرجع السابق، ص 7

⁴⁹ - زيادة بماء الدين.(2011).أسئلة ضرورية حول إدارة الاقتصاد المصري، مركز البحوث الزراعية، القاهرة، ص 17

اندرأواني) المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى قناعتها بالإصلاحات الجارية في مصر وأنها تبعث عن التفاؤل وأكدت التزام مجموعة البنك بتقديم الدعم الفني والمالي لمصر خلال المرحلة القادمة⁵⁰.

خاتمة

إن الثورات الشعبية الحضارية تنقل الدول إلى الأمام ولا شك أن تونس، ومصر بدرجة أقل قد فتحت باب الإصلاح السياسي والديمقراطي ولا شك أن تجارب بعض دول أوروبا الشرقية في هذا المجال هي خير دليل على ارتباط تطبيق الديمقراطية الحقيقية في تلك الدول بالتقدم الاقتصادي المنشود.

من خلال المعطيات الاقتصادية يمكن القول أن تونس ومصر سوف تسعى للخروج من أزمتها وسوف تكونان في المستقبل المنظور قوى اقتصادية واعدة قادرة على إعطاء الثقة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب وجاذبة استثماراتهم بفضل يقظة الشعب ورغبته في التقدم ، وذلك بالرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد التونسي والمصري خلال الفترة القصيرة المقبلة، يتضح أن اقتصادهما في التعافي والنمو وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي وذلك في الأمد المتوسط والطويل.

إن تطلعات شعوب تونس ومصر إلى المستقبل وحالة الإحباط من تراجع وضعها النسبي والسعي للخروج من حالة الأداء الضعيف ، مترافقة مع تراكم رأس المال البشري عند الشباب السياسات التنموية المجترأة ، التي تحاكي التحرير الاقتصادي النمطية بكل آثارها السلبية.

⁵⁰ - أخلص قاسم نافل، نفس المرجع السابق، ص 21

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

المعروف أن بداية الثورات ليست مثل نهايتها ، وهناك مسلمة أن الحكم على الظاهرة خلال حدوثها لن يوصلنا الى استنتاجات قطعية وموضوعية ، وذلك أن الظواهر الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية تتطلب رصدًا وتحليلًا في حالة من الاستمرارية والسيرورة والتقاطع مع مجموعة بنيوية ، وهذا يتطلب فترة من الزمن حتى نستطيع رصد التحولات الهيكلية الكبرى ، ومن خلال دراستنا نجد أن كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي كانت آراءهم خلال الفترات الأخيرة صبت جميعًا في إبراز أوجه الخلل التي عانت منها سياسات توافق واشنطن والتي تركزت في إهمال البعد الاجتماعي وأهميته بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي المستدام ، وعدم مراعاة خصوصية كل دولة ، وعدم دقة المؤشرات الاقتصادية الكلية التي اعتمد عليها الصندوق ومؤيدوه خلال السنوات الماضية في التعبير عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي في الدول العربية ، وفيما يلي ملخص أهم الآراء الواردة في هذا الشأن " لقد تركزت جهودنا على مساعدة بلدان المنطقة في بناء أسس قوية للاقتصاد الكلي ، وتحرير النشاط الاقتصادي ، وإجراء إصلاحات تتسق مع متطلبات السوق وتستطيع تحقيق نمو اقتصادي أعلى ، وساهم الصندوق بالفعل من خلال القروض والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية في تحسين المؤشرات الاقتصادية في كثير من بلدان المنطقة ، غير أن ما يتضح بنظرة الى الوراء هو أننا لم نوجه اهتمامًا كافيًا للطريقة التي كانت توزع بها منافع النمو الاقتصادي ، ومن الدروس الواضحة في هذا السياق أنه حتى النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر ما لم يعم بنفعه الجميع "

وهنا يصدق التعبير " وشهد شاهد من أهلها " .

وبناء على كل هذه المعطيات حاولنا معالجة الموضوع قصد تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا قصد الوصول الى النتائج ، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات .

*نتائج الدراسة :

– **النتيجة الأولى :** يبدو أن النتائج السلبية للسياسات الاقتصادية والتوزيع الغير العادل لثروات البلدان العربية كان السبب الرئيسي لحدوث الثورات العربية وذلك ما أوجد معظم الدول العربية في مواجهة تحديات مثل ديون خارجية متنامية ، وأزمة ميزان مدفوعات ، بالإضافة الى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ، وضعف القطاع الخاص ، مما أدى بعدد من الدول العربية الى الدخول في برامج تصحيح هيكلية أدخلتها في دوامة اختلال التوازنات الاقتصادية، ونظرا للتذبذب الكبير في معدلات نمو الدخل في الدول العربية وتآرجحها بين المعدلات الموجبة والسالبة وجعل استدامة النمو لفترات طويلة أمرا صعبا.

ويعد النمو الاقتصادي وهيكل توزيع الدخل في المجتمع من أهم العوامل المؤثرة على مستويات الفقر في المجتمع ، وفي العديد من الحالات يمكن لمعدلات نمو موجبة أن تؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر في البلدان، اذا توافق ذلك مع تحيز ضد الفقراء في توزيع الدخل بأثر يفوق أثر النمو ، لذلك يعد التوزيع العادل للدخل أحد أهم العوامل المؤدية الى القضاء على الفقر.

كما أن للبطالة عديدا من الآثار المباشرة على المستوى المعيشي للأفراد والأسر ، الأمر الذي يؤدي الى فقدان الأمن الاقتصادي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتوسيع نطاق التعليم في مراحل الطفولة المبكرة ، الا أن ما تحقق في هذا المجال غير كاف ، وعليه يبقى النفاذ الى التعليم ومعدلات القيد متدنيين على مستوى الدول العربية بشكل عام.

ويعزي السبب في ذلك الى ضعف الاستقرار الذي تشهده عدد من الدول العربية في الفترات الراهنة ، وفيما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير يلاحظ أن جل الدول العربية تعاني من ضعف ثقافة البحث والتطوير والبيئة الملائمة لتعزيزها.

– **النتيجة الثانية :** تشكل المؤسسات بنوعيتها، الرسمي الذي يتكون من الدستور و القوانين ومجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية، و غير الرسمي الذي يتكون من العادات و التقاليد و الأعراف، الإطار الذي

يعمل فيه و من خلاله الاقتصاد و الآلية التي يتمكن الأفراد و المنظمات من ملكية الأصول و استخدامها و كذلك إطار العمل و آلية تخصيص الموارد و حوافز استغلالها لتحقيق الأهداف الاقتصادية. لذلك فإن مرونة و تطور المؤسسات تعني سهولة و كفاءة تخصيص الموارد و تحقيق معدلات نمو أفضل، كما أن فساد المؤسسات و تأخرها يعني بالضرورة تراجع عملية التنمية و تأخرها.

– **النتيجة الثالثة:** من المتوقع أن الأبعاد الاقتصادية والتوزيع الغير عادل للثروة وغياب العدالة الاجتماعية وانتهاك حقوق الانسان وتفشي الفساد هي التي أثرت أو كانت السبب الرئيسي للاحتجاجات في كل من تونس ومصر مما نجم عنه تداعيات على اقتصاداتها التي أفرزت نوعا من الفراغ السياسي الذي أدى الى انقلاب أمني، مما أضعف قيادة البلدين التي سلمت زمام السلطة.

فارتفاع معدلات النمو لا يعني دائما ان هناك مستوى معيشي مقبول ما دام هناك عدالة غائية عن الواقع المعاش، بفعل استحواذ فئة قليلة من المجتمع على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي.

كما أكدت العديد من الدراسات على العلاقة المتبادلة بين تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية بشرية قوامها مجتمع ممكن صحيا وتعليميا ، وتضامن اجتماعي مبني على الثقة بالإضافة الى العدالة في توزيع الثروة والفرص.

*التوصيات :

دروس عديدة يجدر أن تتعلمها بلدان الربيع العربي ، وان الظرف الراهن يحتم على الجميع الاصغاء لهذه الدروس بمزيد من الاهتمام والجدية وذلك لمن أراد بالفعل أن يخرج من "نفق التخلف" الى "رحاب التنمية" ، ولمن أراد أيضا أن يقلل من احتمالات حدوث مثل هذه التحولات الدراماتيكية المكلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في المستقبل المنظور يجب عليه التركيز على المحاور التالية :

– القضاء على الفساد بكافة أشكاله شرط ضروري ولازم لتحقيق النمو والتنمية : فبدون هذا الشرط ستظل محاولات الاصلاح الاقتصادي قاصرة عن تحقيق أي انجاز انمائي أو تنموي حقيقي.

- لا توجد وصفة سحرية أو ورشة موحدة لتحقيق النمو المستدام : فعلى كل دولة أن تتبنى حزمة السياسات وبرامج الإصلاح التي تتناسب مع خصوصيتها ، وتحديد المدى الزمني لتطبيق هذه البرامج والسياسات بما يلائم طبيعتها وظروفها ، والحقيقة أن هذا ما أكده " جون ويليامسون " عام 2000 ، حيث ذكر أنه " لا يوجد نموذج عالمي يمكن أو يجب فرضه على العالم ، وأن السياسات المقترحة كانت في تقديره صالحة لمكان وزمان معينين."

- لم يعد من المقبول استمرار الادعاء بأن سياسات " توافق واشنطن " هي السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال الدراسات لم تثبت هذه السياسات جدواها بالنسبة للنمو الاقتصادي ليس في الدول العربية فقط ، وإنما في دول أمريكا اللاتينية ذاتها ، وفي المقابل نجد أن دولاً مثل الصين والهند قد استطاعت زيادة اعتمادها على قوى السوق ، وأن سياساتها ظلت تعتمد على مستويات عالية من الحماية التجارية ونقص الخصخصة ، وسياسات صناعية مكثفة ، مع سياسات مالية أقل صرامة خلال التسعينات ، كما رفضت كوريا الجنوبية كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأولى لتحقيق معجزتها الاقتصادية.

- النمو الاقتصادي المستدام سيظل حلماً بعيداً المنال ما لم تتوفر آليات فعالة لضمان عدالة توزيع ثمار هذا النمو ، فالعدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل ، بل الأهم عدالة توزيع الفرص ، فتمكين الجميع دون أي شكل من أشكال التمييز من الحصول على فرصة متكافئة كما وكيفا للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها هو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل ، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام.

- الإدراك بأن نمط النمو الاقتصادي هو الأمر الحاسم في عملية التنمية ، إذ أن معدلاً معتدلاً للنمو وقابل للاستمرار يترتب عليه خلق للوظائف وإقلال للفقر خير معدل مرتفع يركز على زيادة عدم المساواة وتحفه مخاطر التذبذب والأزمات ، فالنمو الاقتصادي الذي يصحبه " تحول هيكلية " لصالح القطاعات الأعلى إنتاجية ، وخاصة الصناعة التحويلية هو النمو الذي يبدو مرغوباً من منظور التنمية والعدالة الاجتماعية.

- أيا كان النظام الاقتصادي الذي ستتبعه دول الربيع العربي خلال المرحلة القادمة ، فإنه سيظل هناك دور رئيسي للدولة في الحياة الاقتصادية ، وسيظل هناك حاجة حقيقية لتبني سياسات صناعية تساعد على تحقيق التحول الهيكلي المنشود، الذي يعزز من امكانية استدامة النمو الاقتصادي.

- اذا اختارت دول الربيع العربي طريق الخصخصة والتحرير فلا بد أن تراعي مستقبلا أن تتم هذه العملية بالشكل السليم وليس بشكل سريع ، فالهدف النهائي هو تحفيز المنافسة وزيادة الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وتبقى كلمة أخيرة وهي أن التركيز على اصلاحات جزئية واجراءات مؤقتة لامتنعاص غضب الشعوب يكون تأثيره ضعيف وقصير الأجل بل وغالبا سلبى في المدى الطويل.

و في الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، تفيد الباحثين. ثم إن أي تقصير ورد في متن الرسالة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، تحقق ما عجزنا عن تحقيقه، ولكل درجات مما عملوا.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

قائمة المراجع

1 - المراجع باللغة العربية

- أحلام قاسم نافل.(2014). مقالة الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير (دراسة في الواقع و التحديات)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين
- الإدارة الاقتصادية و الاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الإصدار الثاني، الكويت
- الأمم المتحدة. (2011). البرنامج الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية
- أيناك فهمي حسين، جيهان محمد السيد. (2015). أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
- ايناس محمد الجعفر اوي.(2015). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها
- البنك المركزي. 2012. التقرير السنوي لعام 2011
- البنك المصري. (2013). التقرير السنوي للعام المالي
- بياتريس ايبو و حمزة مدب و محمد حمدي. (2011). تونس ما بعد 14 كانون الثاني و اقتصادها السياسي و الاجتماعي، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان
- تحولات الاقتصاد المصري. (1999). ملاحظات أولية، وحدة الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى،
- ترجمة عبده محمد وهب الله. (2000). مؤشرات التنمية في العالم / البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العالمية المصدرة للنفط (أوبك) . (2012).
- توفيق المدني.(2011). سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون
- تيسير، الرداوي.(1992). التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوري
- حامد عبد المجيد، دراز .(1986). دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية
- الحسن العاشي .(2011). التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارينغي للشرق الأوسط
- حسن طارق.(2015). الربيع العربي و الدستورية: قراءة في تجارب (المغرب، تونس، مصر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- خالد عليوي العرداوي.(2013). الربيع العربي: ثورات لم تكتمل. ورقة بحثية في الندوة :تداعيات ما بعد الدكتاتورية في البلدان العربية ، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ، العراق
- خضير عباس نداوي، و ليلي عاشور الخزرجي. (2013)، الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية
- خليدة خلاصي.(2014).

- الربيع العربي بين الثورة و الفوضى ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية
- رمزي الميناوي.(2011). الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة و الفوضى، دار الكاتب العربي، القاهرة
- روبرت مسايرو. (1990). الاقتصاد المصري، القاهرة
- زيادة بهاء الدين.(2011). أسئلة ضرورية حول إدارة الاقتصاد المصري، مركز البحوث الزراعية
- سعيد عكاشة.(2011). هكذا تغير العالم ، مجلة السياسات الدولية
- سلوى العنتري.(2015). الأداء الاقتصادي المصري بعد ثورة يناير 2011، القاهرة
- صالح صالح.(2006). النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى.
- عبد الحميد محمد، القاضي.(1972). دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية
- عبلة عبد اللطيف.(2013). السياسة الصناعية في مصر، بناء المستقبل، مشروع الأوراق البحثية في الجامعة الأمريكية في القاهرة
- عزة ابراهيم عمارة.(2015). الزراعة و الأمن الغذائي المصري، مجلة السادسة الدولية
- فريد بشير، طاهر.(1998). التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة
- كريستيان هندرسون.(2010). أزمة الركود الاقتصادي العالمي، مجلة آفاق المستقبل
- كفاح عباس رمضان الحمداي، حركة التغيير في تونس الأسباب و التحديات
- ماجد كيالي.(2007). مشروع الشرق الأوسط الكبير، دلالاته و أشكاله. مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي
- ماجدة قنديل. (2011). الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير، المركز المصري للدراسات
- مايكل ميلشتاين.(2011). شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية و انعكاساتها على إسرائيل ، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت
- محمد أبو مندور.(2010). دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، القاهرة
- محمد أحمد، الدوري.(1987). التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر
- محمد بلقاسم، بهلول.(1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- محمد صفوت قابل. (2012). اقتصاديات الربيع العربي (الإنجاز و الإنقاذ)، الطبعة الأولى
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف.(2000). التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.(2013). ورقة مشتركة مقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، نوفمبر

- مظفر البرازي.(2014). صادرات النفط و الغاز الطبيعي من الدول الأعضاء و الممرات المائية العالمية للسفن البترولية، النفط و التعاون العربي، مجلة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو
- المعهد العربي للتخطيط .(2016). تقرير التنمية العربية
- المعهد الوطني للإحصاء.(2002).وزارة التنمية و التعاون الدولي : النشرة الإحصائية السنوية لتونس
- ميشيل ،تودارو.(2006).التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسيني، دارا لمريخ للنشر، السعودية
- هبة حندوسة.(1999). العمالة و الإصلاح الهيكلي في التسعينات، القاهرة
- هبة حندوسة.(2010). تحليل الموقف، تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه مصر، دراسة أعدتها مع رئيس مجموعة شركاء التنمية و المنسق العام للأمم المتحدة في القاهرة

2- المراجع باللغة الأجنبية

- Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005) .Institutions as a fundamental cause of long
- Acemoglu, D. Johnson, S. and Robinson, J. (2005).Op.cit.
- Azoury,N.(2014). *Business and Education in the Middle East*. UK : Palgrave Macmillan
- Ben Ali, M.(2016). *Economic Development in MENA*. UK : Palgrave Macmillan
- Coase, R.(1960), The Problem of Social cost, *Journal of Law And Economics* 3(1)
- Docquier, F.(2014). Identifying the Effect of Institutions on Economic Growth. In. Schmiegelow, M., H.and Schmiegelow, M. (eds.), *Institutional Competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy*, Berlin, Springer
- Egypt unlikely to seek IMF Before .(2014). future planing minister, harem onlin (july 15, 2013)
- Fitch rating, (2012), Tunisia : political and economie uncertainties keep ratings under pressure, special report, October 9
- GDN, Beirut Friday, 18th May
- IMF, (2012), Tunisia : staff report for the 2012 article IV consultation, July 9
- Kaplan ,R.(2011)*The New Arab World Order. Foreign policy*, vol.8
- Kaufmann, D .Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2009) .Governance matters VIII: aggregate and individual governance indicators, 1996–2008. World Bank Policy Research Working Paper No. 4978.
- Labidi M. (2011). les crises de dettes souveraines : un grain de sable dans la mécanique de redressement de l'économie tunisienne ; L'économiste

Maghrébin, n°557, août septembre

- Labidi M. (2012). Tunisian Economy and the challenger of democratic transition, the road of democracy : The Arab region, latin America and Eastern Euirope, AVB
- Lynch,M.(2012). Political Science and the New Arab Public Sphere .*Foreign policy*, vol.9
- North, D. and Thomas, R.(1973).*The Rise of The Western World :A New Economic History*. Cambridge: Cambridge University Press.
- North, D.(1990).*Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge : Cambridge University Press
- North, D.(1981), *Structure and Change in Economic History*, New York: Norton.
- run growth. In: Aghion, P.and Durlauf ,S.(eds). *Handbook of economic growth*, vol 1A. Elsevier, Amsterdam
- Salehi Esfahani , H.(2016). *Political and Socio Economic Change in the Middle East and North Africa Gender Perspectives and Survival Strategies*. UK : Palgrave Macmillan
- Standard & poor's, (2012), banking industry country risk assessment : Tunisia, September 24
- World Bank. (2002). arab republic og Egypt. Economic growth and poverty; social mobility in Egypt between 2005 and 2008 Cairo, Egypt, 21 april 2009

3- المواقع الالكترونية

- www.fincorpogroup.com
- www.masrawy.com
- www.mof.gov.eg